كلية الأعمال والاقتصاد

برنامج الماجستير في الاقتصاد

دائرة الاقتصاد

العنوان " التمثلات الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة"

The Social and Economic Manifestations of Palestinian Workers in the Occupied Territories

إيمان ياسين عبد المنعم عاصي

1195232

إشراف الدكتور: مهند اسماعيل

2024

كلية الأعمال والاقتصاد

برنامج الماجستير في الاقتصاد

دائرة الاقتصاد

العنوان " التمثلات الاجتماعية والاقتصادية للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة"

The Social and Economic Manifestations of Palestinian Workers in the Occupied Territories

إعداد الطالبة: إيمان ياسين عبد المنعم عاصي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 31 أغسطس 2024

أعضاء لجنة النقاش:	التوقيع
1. د. مهند إسماعيل	.....
2. د. طارق صادق	.....
3. د. سامية البطمة	.....

الإهداء

إلى من قال لي يوما: "أَمَلٌ من زحمة الأسماء، دعيني أرى اسمك منفردًا"... إليك أبي.

إلى أمي العظيمة، النادرة، الصعبة.. بهيبتها وطيبتها.

إلى سلافة ابنتي، تسير على دربي.. فتصير يومًا ما تريد.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرف الرسالة د. مهند اسماعيل لما قدمه من جهد المتابعة والإشراف على الرسالة.

الشكر لكافة الأساتذة الكرام في دائرة الاقتصاد/كلية الأعمال والاقتصاد لما قدموه لنا من ثمرة علمهم وتجاربهم الأكاديمية.

جدول المحتويات

الإهداء ..... ب
شكر وتقدير ..... ج
جدول المحتويات ..... د
فهرس الرسومات..... و
ملخص الدراسة ..... ح
الفصل الأول..... 1
1. الإطار العام للدراسة..... 1
1.1 المقدمة 1
2.1 مجتمع الدراسة وعينتها..... 2
3.1 الاشكالية 3
4.1 أهداف الدراسة..... 4
5.1 فرضيات الدراسة 5
الفصل الثاني: الإطار النظري ومراجعة الأدبيات 9
1.2 الاطار النظري 9
1.1.2 مدرسة التبعية: بين الماركسية والخصوصية العربية 9
2.1.2 التبعية و دولة الكيان الصهيوني. 16
3.1.2 جنوب أفريقيا حالة دراسية من التبعية 19
4.1.2 فلسطين والتبعية في ظل السلطة..... 26
2.2 مراجعة الأدبيات 29
1.2.2 القسم الاول: التشوهات الاقتصادية في فلسطين قبل اوسلو. 29

2.2.2 القسم الثاني: مسألة العمال جزء من الهيمنة الاقتصادية والسكانية. 37
الفصل الثالث.....43
1.3 المحور الأول: العمل في الداخل المحتل والإحساس بالوفرة.....46
2.3 المحور الثاني: العمل في الداخل المحتل والجانب السلوكي والثقافي للعمال الفلسطينيين...53
الفصل الرابع : النتائج والتوصيات 85
1.4 النتائج 85
2.4 التوصيات.....87
قائمة المصادر والمراجع.....89
الملاحق 94

فهرس الرسومات

الرسم رقم (1.3) يوضح النسب المئوية لمعدل الدخل الشهري لعمال الداخل المحتل ويوضح التوزيع النسبي حسب فئات الدخل. 44

الرسم رقم (2.3) يوضح النسب المئوية للملاك والمستأجرين في عينة الدراسة 49

الرسم رقم (3.3) يوضح النسب المئوية للجوانب الدينية ويوضح التوزيع النسبي. 55

الرسم رقم (4.3) يوضح النسب المئوية لاستخدامات اللغة العبرية ويوضح التوزيع النسبي. 62

الرسم رقم (5.3) يوضح النسب المئوية للجوانب السياسية ويوضح التوزيع النسبي. 76

فهرس الملاحق

ملحق رقم (1) الرسومات 94
ملحق رقم (2) الاستبانة البحثية الخاصة بعمال الداخل 99
ملحق رقم (3) الاستبانة الخاصة بعمال الضفة الغربية: 108
ملحق رقم (4) توزيع النسب في الاستبانة على فئات الدخل 113

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة العمل على تقديم قراءة أكاديمية منهجية لشريحة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال تفسير الممارسات الاجتماعية التي تميزها عن غيرها بناء على متغيرات اقتصادية، أما عن المنهجية الخاصة لهذه الدراسة فتقوم على إجراء مقابلات مع عينة من العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والتي تقدر ب 152 مبحوث من مجتمع الدراسة والذي يتمثل بشريحة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في منطقة غرب رام الله ومن ثم فحص العلاقات التي ربطت العوامل الاجتماعية مثل العمر، ملكية السكن وطبيعته، وملكية السيارة وطبيعة قانونيتها مع مستوى الدخل الذي يتقاضاه أفراد عينة الدراسة من باب، وفحص العوامل الثقافية من قبيل التوجه السياسي والتوجه الديني واللغة من باب آخر، بحيث يكون تركيز هذه الدراسة على متغيرات الدخل والوفرة والادخار والتمثلات الاجتماعية التي تنعكس في حياة أفراد مجتمع الدراسة والممارسات الاجتماعية والثقافية لدى المبحوثين والتي كانت نتيجة للتصورات عن العوامل والمتغيرات سابقة الذكر.

Abstract

This study aims to provide a systematic academic analysis of the Palestinian labor segment in the occupied territories by interpreting the social practices that distinguish this group based on economic variables. The study adopts a methodology centered on conducting interviews with a sample of 152 Palestinian workers from the occupied territories, specifically from the West Ramallah region. It examines the relationships between social factors—such as age, housing ownership and its type, car ownership and its legal status—and the income level of the study participants. Additionally, it investigates cultural factors, such as political orientation, religious affiliation, and language.

The primary focus of this study is on income-related variables, wealth, savings, and social representations reflected in the lives of the study participants. It further explores the social and cultural practices of the respondents, as shaped by perceptions of the aforementioned factors and variables.

الفصل الأول

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر علم اجتماع العمل من أهم الفروع التي يتناولها علم الاجتماع بالتشارك مع العلوم الاقتصادية، حيث أن ظاهرة العمل تأخذ حضورا مركبا في المجتمع، من خلال التصنيفات القائمة على تراتبيات الطبقة الاقتصادية وعلاقة القوة والهيمنة الاجتماعية باختلاف مستوياتها وعوامل نشوئها. وبذلك يتشكل هذا المجال الحيوي جامعا بين الفهم الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة البشرية المرتبطة بالانتاج والعمل ومن ثم تحليل دورها في تنظيم الحياة الاجتماعية وتأثيرها على الهياكل الاجتماعية، وعبر دراسة وتحليل مواقع العمل والانشطة الاقتصادية المختلفة، يمكن الكشف عن العديد من التفاعلات والتباينات الاجتماعية التي تعكس علاقات السلطة والهيمنة داخل المجتمع. من هنا، تبرز أهمية دراسة العمل وعلاقاته الاجتماعية بوصفها وسيلة لفهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تشكيل بنية المجتمع.

تتناول هذه الدراسة بالاعتماد على أدبيات سيسيولوجيا العمل موضوع العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال البحث عن التمثلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تميز هذه الشريحة الاجتماعية عن غيرها، بالإضافة إلى تقديم قراءة معمقة لعناصر القوة والتمايز الداخلي لمجتمع العمال، والتمثلات التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية داخل الشريحة ذاتها. ومن خلال ذلك، يتم توظيف نظريات علم الاجتماع الاقتصادي لتحليل الظواهر المتعلقة بالعمال الفلسطينيين.

اعتمدت الدراسة على مصطلح الشريحة للتعبير عن عينة الدراسة وذلك من كونها تختلف عن الطبقة، إن الوقوف على معنى الشريحة الاجتماعية يتطلب التفريق بين الطبقة الاجتماعية بالمفهوم الماركسي الكلاسيكي والشريحة. فإن كانت الطبقة الاجتماعية تعبر عن موقع الفرد في العملية الإنتاجية وعلاقته بموارد الإنتاج، فإن الشريحة الاجتماعية تمثل مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في سمات محددة، على الرغم من وجودهم في مجموعة من الطبقات. وقد اعتمدت الدراسة على اعتبار أن العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة هم شريحة اجتماعية، لأنهم يختلفون في وجودهم داخل الهرم الإنتاجي، فمنهم العمال الذين يعملون من خلال نشاطهم الجسدي، ومنهم العمال الذين يعملون كمنسقين للعمل، أو أولئك الذين يعملون كمتعهدين لجلب العمال. والسمات المشتركة التي تجمع أولئك العمال هي الهوية العرقية التي تربط المشغل بالعامل، فسواء كان العامل من أولئك الذين يعملون كجهد بدني أو كمنسق ومتعهد للعمال، فالعرق هو الأساس في خلق هذه الشريحة التي تتمايز عن مشغليها أصحاب العرق الآخر.

تحاول هذه الدراسة العمل على إجراء مقاربة نظرية مع أدبيات سيسيولوجيا العمل، والتمثلات الاجتماعية التي تميز شريحة العمال في الأراضي المحتلة، من حيث موقعها الطبقي، وأشكال اللامساواة التي تمثلها هذه الشريحة، ودورها في صناعة التراتب الاجتماعي الاقتصادي، ويمثل مفهومي الادخار والإنفاق محور التمثيل الاقتصادي لهذه الشريحة.

2.1 مجتمع الدراسة وعينتها

تتخذ هذه الدراسة من العمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة مجتمعا لها، بحيث يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل حتى نهاية الربع الثالث 2023، نحو 178 ألف عامل بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ويرتفع الرقم مع إضافة العمالة التي تدخل إسرائيل بشكل

غير رسمي إلى 210 آلاف[1]. أما عينة الدراسة فستقوم على قرى غرب رام الله والتي تتمثل في قرى بيت لقيا، خربثا المصباح، بيت عور، صفا، رنتيس، قبيا، بيت سيرا، نعلين، والتي تقوم على152 عامل، ما يعكس تنوعاً يمكن الاعتماد عليه لدراسة التمثلات الاجتماعية والاقتصادية. وكان امتياز المنطقة المذكورة بوجود عدد كبير من العمال في الأراضي المحتلة المبرر الأساسي لاختيار مجتمع الدراسة.

3.1 الاشكالية

على الرغم من تناول الباحثين لقضية العمال في الأراضي المحتلة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك نقصاً في الدراسات التي تساهم في الدمج بين التفسيرين الاجتماعي والاقتصادي. وعليه فإن إشكالية هذه الدراسة تنبع من سؤال رئيسي: **ماهي التجليات الاجتماعية والاقتصادية التي تميز مجتمع العمال في الأراضي المحتلة عن باقي الشرائح الاجتماعية الفلسطينية؟** لتحقيق ذلك، تم صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساهم في الإثراء والإجابة عن السؤال السابق وهي على النحو الاتي:

1. كيف يمكن قراءة العمال في الأراضي المحتلة وفق منهجيات سوسيولوجيا العمل؟

---

1 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9/3170182

2. ماهي العناصر التي تميز شريحة العمال في الأراضي المحتلة عن باقي الشرائح الفلسطينية من حيث:
   - ما هو الموقع الطبقي للعمال الفلسطينيين في الأراضي المختلة.
   - ما هي أشكال العدالة الاجتماعية واللامساواة التي تقوم عليها تراتبيات العمال في الأراضي المحتلة.
   - ما هي التمثلات الثقافية وعلاقات القوة الاجتماعية والثقافية التي تتحكم في مكانة العمال بين الشرائح الاجتماعية؟
3. ما هي التصورات الخاصة لدى العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عن مفهومي الادخار والإنفاق؟
4. كيف أثرت التصورات الخاصة بمفهومي الادخار والإنفاق لدى العمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة على السلوك الاجتماعي والثقافي الخاص بتصورات المنتج الاستعماري والوطني؟

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى العمل على التقريب بين الحقلين الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، من خلال تناول العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بوجهة نظر مشتركة بين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إلا أن هذه الدراسات ظلت ذات بعد اقتصادي أو اجتماعي، كما تسعى إلى تسليط الضوء على الانعكاسات الثقافية لشريحة فلسطينية ظلت لفترة طويلة محط الاهتمام الاقتصادي أو الاجتماعي دون محاولة الربط بينهما، وتقديم فهم متكامل للظروف التي تواجه هذه

الشريحة، مما يساهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول العمالة والتفاعل الاجتماعي في السياقات الاقتصادية والسياسية المعقدة، ويمكن إجمال أهداف الدراسة فيمايلي:

1. تقديم قراءة منهجية وفق منهجيات سوسيولوجيا العمل والنظريات الاستعمارية للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
2. تقديم وصف للموقع الطبقي للعمال الفلسطيينيين في الأراضي المحتلة على الهرم الاجتماعي الفلسطيني.
3. بيان المعايير التي تقوم عليها التراتبيات الداخلية لشريحة العمال الفلسطينيين.
4. بيان العوامل الثقافية والاجتماعية التي يقوم عليها ترتيب هرم العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
5. بيان مميزات ومعنى الادخار والانفاق لدى العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
6. بيان التجليات الاجتماعية والثقافية لدى العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بناءً على على مفهومي الادخار والانفاق في ظل العلاقة الاستعمارية.

5.1 فرضيات الدراسة

- **ثقافياً ولغوياً:**

1. تتأثر اللغة في تكوين رأسمال ثقافي في مجال الاتصال والتواصل بين المشغل والعامل الفلسطيني، ومؤثرات الدخل والادخار التي يحصل عليها العمال الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة كأجور عن عملهم.
2. تؤثر اللغات في تشكيل تراتبيات سلم العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومعاملي الدخل والادخار.

- **دينياً:**

1. تتأثر التجليات الدينية الخاصة بالعبادات كالصلاة والصيام والحج وتقديم الصدقات لدى العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بعاملي الدخل والادخار.

- **سياسياً:**

1. تتأثر التجليات السياسية الخاصة بحل القضية الفلسطينية ودمج المجتمع الفلسطيني والاسرائيلي لدى العمال الفلسطينيين بعاملي الدخل والادخار .
2. تتأثر التجليات السياسية الخاصة بالتوجه نحو الحركات الوطنية والحركات الاسلامية لدى العمال الفلسطينيين الأراضي المحتلة بعاملي الدخل والادخار.

4.1 المنهجية

تقوم منهجية هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية التي تمثلت في المقابلات وتحليل الدراسات السابقة، مما ساهم في بناء منهج مركب. حيث إن الاستبانة التي وُزِّعت على العمال بنيت على مؤشرات تكشف عن تميز أفراد هذه الشريحة عن غيرهم من الشرائح الفلسطينية الأخرى. وقد تم مقارنتها من خلال إيجاد عينة دراسية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية وفحص ذات المؤشرات. وقد تم تعزيز المنهج الوصفي والتحليلي من خلال ربطه بالتفسيرات النظرية التي تناولت المنظومة الاستعمارية في مجموعة من الدول والجغرافيات المختلفة، حيث تم استخلاص العوامل المشتركة في السمات الاستعمارية والعلاقة المميزة التي ربطت الفلسطينيين بالمستعمرين الإسرائيليين في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان للمنهج الكمي دوره في هذه الدراسة من خلال المقارنات الخاصة بالمؤشرات.

قامت الدراسة على عينة بحثية بلغ عددها 152 عاملاً من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة بناءً على تقدير حجم مجتمع العمال في المناطق المختارة، وبنسبة ثقة 99% وفترة ثقة 10%، تم تحديد حجم العينة المختارة في دراستنا بـ 152 استبانة. وقامت الباحثة بتوزيع هذه الاستبانة وتحليلها بعد مراعاة الجوانب الأكاديمية والموضوعية التي تقوم عليها الدراسة. كما قامت الباحثة بإجراء مقابلات معمقة مع عينة من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الضفة الغربية، وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة مع الشريحة التي اعتبرتها عينة دراستها. وقد تم فحص المتغيرات ذاتها التي سعت الباحثة لفحصها في مجتمع الدراسة، وإن ارتكاز هذه العينة في الدراسة لم يأت في إطار التبرير بأن مجتمع الدراسة مميز عن شرائح المجتمع الفلسطيني المختلفة، بل جاء لمحاولة القراءة في التغيرات التي يحدثها سوق العمل على العامل الفلسطيني، سواء كان سوق العمل المحلي أو سوق العمل الاستعماري. وقد بلغت عدد أفراد العينة التي اختارتها الباحثة 14 عاملاً فلسطينياً يعملون في الضفة الغربية، وهم من مجتمع الدراسة من ذات القرى المصدرة لليد العاملة للداخل المحتل.

في الجانب النظري، تقوم هذه الدراسة على إجراء مراجعة للأدبيات النظرية التي قام بها المنظر الفرنسي بيير بورديو، والعمل على بناء مميزات منهجية تميز العمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وربطها بالنظريات الخاصة بالدراسات الاستعمارية، كما هو الحال في نظرية التبعية. ومن الناحية الاجتماعية، سيتم العمل على إعداد إطار نظري عن الشرائح الاجتماعية، وما هي أهم العوامل التي تساهم في بناء الشريحة الاجتماعية، حيث سيتم دراسة شريحة العمال في الأراضي المحتلة بناءً على الإطار النظري من خلال القراءة التاريخية والاجتماعية التي ساهمت في خلق هذه الشريحة الاجتماعية وميزتها عن غيرها من الشرائح

الفلسطينية. ومن الناحية الاقتصادية، سيتم تناول مفهومي الادخار والإنفاق والعمل على تفسيرهما من الناحية الاقتصادية وتحويل هذين المفهومين إلى الجانب الاجتماعي والممارسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات:

1.2 الاطار النظري

1.1.2 مدرسة التبعية: بين الماركسية والخصوصية العربية .

تقوم هذه الدراسة في جانبها النظري على نظرية التبعية وذلك من خلال تحليل العلاقة بين طرفي الدراسة، العمال الفلسطينيين والمشغل الاستعماري في إطار علاقة بين مؤسستين تحكمهما العلاقة الاستعمارية ليس على المستوى الفردي وانما من خلال التعامل مع كل طرف على أنه كيان متكامل.

يرى الكثير من المنظرين الذين تناولوا قضية التبعية أن انتصار الرأسمالية ساهم في انقسام دول العالم إلى نمطين إنتاجيين هما نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي ونمط الإنتاج البدائي مما جعل الدول ذات الإنتاج الرأسمالي الصناعي قادرة على السيطرة على النمط الثاني والذي صارت بدورها معيقا بنيويا أمام تحولها إلى النمط الرأسمالي الصناعي إذ أصبحت مسألة استقلالها وحرية تكوينها الاقتصادي مرهونة بالشروط التي تفرضها الدول الصناعية ذاتها مما ساهم في إنتاج نمط جديد من الدول وإنتاجها، ومعيقاً أمام تحول الدول ذات الإنتاج الوسيط إلى الرأسمالية فكرة جوهرية انطلاقا من فكرة التفوق التاريخي وكذلك لأن جوهر الرأسمالية يقوم على رفض قيام المنافسين.

نظرية التبعية ظهرت استجابة لتزايد الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ويعود السبب في ذلك إلى أن التقدم الاقتصادي في الدول المتقدمة لا يعود على الدول النامية بأي أثر وأشارت مجموعة من الدراسات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة أن هذا النمو يزيد من التحديات

التي تزيد من صعوبات التطور والنمو على الاقتصاديات الدول النامية، ويرمي منظرون اخرون إلى أن هذه النظرية جاءت ردة فعل على نظريات التحديث التي ترى أن لا تنمية في دول العالم الثالث إلا من خلال الخلاص من كونها دول متخلفة عبر أخذها ذات الطرق التي اعتمدتها الدول المتقدمة وينطلق منظرها من مجموعة من القواعد التي تمثل أن العوامل الداخلية لها دور كبير في تشكيل هذه التبعية وبالإضافة إلى دور الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات وتفعيلها مما يؤكد على الارتباط مع دول العالم المتقدمة[2].

ومن مظاهر التبعية أيضا أنه تم توظيف الجانب السياسي للحاجات الرأسمالية حيث أسست الظروف الموضوعية للتنافس الاقتصادي غير المتكافئ مما ساهم في حرمان الدول البدائية التي لم تلتحق في الركب الصناعي من قدرته على التطور وملاحقة النمط الصناعي وقد شكل الاستعمار جانبا هاما في ترسيخ هذه المعيقات.

تميل نظرية التبعية التي تناولت الوطن العربي كموضوعة للدراسة إلى تفعيل الجانب التاريخي حيث أن الظروف التاريخية تشير إلى أن تطور الرأسمالي الذي ظهر في أوروبا كان في سياق عملية تراكمية لعبت فيها الظروف الخارجية دورا مهما من خلال الركود الذي شهده المركز العربي انذاك والضعف الذي شهدته الدوله العثمانية من مساهمة في أخذ حيز لأوروبا أن تلعب دورا للنشوء مركز جديد وقد أشار سلام كيلة إلى أن التعاقب الحضاري للأمم من وجهة النظر التاريخية دائما ما تتشكل عبر وجود أطراف فاعلة تسمح لها الظروف بتراكم التجربة وهو ما حدث مع أوروبا حيث كانت أوروبا طرفا بعيدا عن المركزية العربية وقادرة على تحقيق مسيرة من التراكم التجريبي

[2] . الرميحي. عبد الله بن عبد الرحمن. الاقتصادية بين المستغل والمستغل دراسه تحليليه. المجله العلميه للدراسات والبحوث الماليه . مجلد التاسع 2021. صفحه 491.

لخلق نمط اقتصادي و إنتاج الجديد[3]. يرى سمير أمين أن الجغرافيا العربية هي جغرافيا جرداء من الناحية الزراعية إلا أنها اكتسبت عبر مراحل مختلفة من التاريخ دورا وظيفيا من حيث قدرتها على الربط بين المناطق الزراعية المختلفة والتي تتمثل في افريقيا السوداء واسيا الاستوائية واوروبا مما جعلها منطقة استراتيجية من حيث الموقع الجغرافي والقدرة على الربط بين هذه الجغرافيات الثلاث[4].

يتفق سلامة كيلة مع وجهة النظر السابقة حيث يرى أن الدولة العثمانية شكلت صورة باهتة عن الدولة العباسية ولم تتجاوز الصراع الطبقي في ظل الإطار الإقطاعي الذي كان قائما في زمن الدولة العباسية مما أدى إلى إعادة تفسيخ المجتمع والذي ساهم فيه تسهيل استغلال المؤسسة الاستعمارية الأوروبية لمقدرات هذه الدول الناتجة عن تحطم الدولة العثمانية حيث تمثل ذلك بسيادة البرجوازية وانتشار العقلانية مما سهل على النظام الأوروبي استيعاب البنية الاقتصادية وتكييفها في الوطن العربي بما يخدم الرأسمالية[5]. والعاملان السابقان هما اللذان شكلا عملية الارتباط المباشرة بالسوق وحالت دون حدوث عملية التطور الطبيعي والتحول من الإقطاع إلى الرأسمالي وذلك من خلال إنتاج أنظمة سياسية شمولية والتي ترتبط بمصالحها بشكل مباشر مع المركز الإمبريالي مما حول الدول العربية إلى أطراف مستهلكة للمنتجات الأوروبية ومنتج للمواد الأولية فعملية تفاعل بين

---

[3] . كيلة، سلامة. التطور المحتجز الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي. رام الله. دار الطليعة الجديدة. 2003. ص 12.

[4] . The Arab Nation: Nationalism and Class Struggles.Middle East Series ; No. 2.English and French Edition. Paperback – January 1, 1978. P60.

[5] . . كيلة، سلامة. التطور المحتجز الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي. رام الله. دار الطليعة الجديدة. 2003. ص 55.

التخلف الذاتي والسيطرة الخارجية شكلتا مقبضة على النظام الاقتصادي والاجتماعي في كل مناحي الحياة والتوجه الأيدولوجي أيضا[6].

وقد فرق المنظرون بين السياق التاريخي الذي تم إنتاجه في أوروبا والحالة العربية التي خضعت للظروف الاستعمارية فأوروبا التي عايشت النمط الاقتصادي الاقطاعي وانتقلت إلى الرأسمالية لم تمر بنفس الظروف التي عبرها العالم العربي والإسلامي أما فيما يخص موضوع انتصار الرأسمالية على الإقطاع فإن الحاجة إلى الخارج واستغلال أوروبا للموارد الخارجية في آسيا و أفريقيا شكلت حالة من التبلور والتي كانت تسعى إلى اخضاع العالم بالعنف والتي وصفها كارل ماركس بأنها تحول التجار المتحولين إلى البرجوازيين والتي شكلت البؤرة الأساسية لتراكم رأس المال[7].

من خلال ما سبق تشكلت حالة من اللاتكافؤ بين الدول والتي تقوم على منطق القوة الاستعمارية وقد أخذت الأمم الرأسمالية بعض الخطوات التي رسخت هذا التكافؤ من خلال فرض هذه العلاقة بمنطق العنف وإعادة صياغة الدول الرأسمالية لأشكال وأنماط الإنتاج في الدول غير الرأسمالية والتي تخدم أهدافها والتي كان أهمها الحصول على المواد الأولية رخيصة الثمن وفتح سلع وفتح سوق للسلع التي يتم إنتاجها في العالم الرأسمالي لبيعها واستهلاكها.

ويؤكد سلامة كيلة أن الحالة العربية التي قامت على البنى التقليدية من خلال الدولة العربية الإسلامية والتي أسست لحضور الفعل الاستعماري جعلت من المناطق الشرقية مناطق متخلفة وقد كانت جميع محاولات الإنتاج فيها ذات نمط تقليدي وهزيل وحالت دون تحول النمط الحرفي إلى

---

[6] . المصدر السابق. ص56.

[7] . ماركس، كارل. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي. برلين: دار النشر التقدمية.1867. ص.355.

نمط صناعي مما جعل النمط الريفي هو المركز الإنتاجي ولم تتكون المدينة الصناعية[8]. و عملية الإنتاج في العالم العربي التي تشابهت في بداياتها مع الرأسمالية الأوروبية من حيث تراكم رأس المال بيد التجار لم تمر بذات المراحل التي مرت بها الرأسمالية الأوروبية حيث أنه لم يتم تدمير النظام الاقتصادي السابق بشكل كامل والتي يعتبر انفصال المنتج عن أدوات الإنتاج واحداً من أهم مظاهرها والتي عرفت بالبلترة بل إن الأمر مر من مرحلة تراكم رأس المال بيد التجار إلى مرحلة الاستغلال الاستعماري مع الإبقاء على النظام الإقطاع الثابت الذي خلفته الدولة العثمانية في العالم العربي[9]. فإن تطور السوق العربي لم يصل إلى مرحلة السوق التنافسي الحر الذي عرفته الرأسمالية الأوروبية.

ولم يقتصر الأمر على الجانب الصناعي أو التطور المديني فقد كان لسياسات إدارات السكان دور هام في ترسيخ فكرة التبعية سواء كانت للبرجوازية المحلية التي عملت في إطار الرأسمالية العالمية فتحويل الفلاحين العرب إلى عمال عمل على تقويض الحركة باتجاه التطور الرأسمالي الذي سارت به أوروبا وهو ما أكسب النظام الاقتصادي العربي حاله من التبعية والتكاملية مع الأوروبيين بالإضافة إلى أن المسائل الأوروبية التي عملت على اكتشاف الطرقات التجارية ومصادر الموارد ساهمت في خلق طبقة برجوازية عربية ليس لها علاقة مع الفلاحين الذين تحولوا إلى عمال بشكل بنيوي فالشكل الاقتصادي الذي نتج في العالم العربي لا يقوم على الصراع الطبقي وفق المفهوم

---

[8] . كيلة، سلامة. التطور المحتجز الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي. رام الله. دار الطليعة الجديدة. 2003. ص 17.

[9] . أمين. سمير. التطور اللامتكافىء: دراسة في التكوين الاقتصادي– الاجتماعي. القاهرة: دار التنوير. 1973. ص.44.

الماركسي التقليدي بل يقوم على حالة من الارتباطات مع المركز الأوروبي وبمعزل عن العمليات التي تضبطه الحركة الديناميكية للطبقات[10].

تتوجه مدرسة التبعية إلى أن التفاوت في التطور ودخول عالم الرأسمالية فرض على بعض الأمم أن تصبح موضوعا للفعل بشكل عنيف والذي رسخ حالة اللاتكافؤ الشامل والذي منع تقدم تلك الأمم في جعل إمكانية ذلك في غاية التعقيد فلم يجعل من الممكن على المناطق ذات الاقتصاد التقليدي أن تدخل حيز الرأسمالية وفق المثال الأوروبي أو من خلال الصيغة الماركسية التي تقوم على الانتقال إلى الاشتراكية بمراحلها المختلفة.

وانطلاقا من فهم التبعية قسمة العالم إلى المركز والأطراف عبر عنها لينين ليس من مفهوم التبعية ولكن من مفهوم قراءة العالم الصناعي والهيمنة التي فرضت على الدول التي لم تشهد الثورة الصناعية وكان يفترض فيها أن تصل إلى العالم الصناعي حيث يقول: إن العالم الرأسمالي قام بصيغة العالم الآخر ليس مثالا عليه أو متطابقا معه بقدر ما عاد صياغته بشكل ما يتماشى مع مصالحه وقد شكل النمط الاقتصادي أحد مستويات و أدوات التحكم إلى جانب الحقل السياسي والعسكري فكما كان النمط السياسي قد قسم العالم في الآخر إلى مستعمرات فإن العالم الإمبريالي قسمة إلى أسواق تقوم على احتكار المواد الأولية والأسواق من أجل فرض الهيمنة الاقتصادية عليها[11].

ينطبق ما سبق في توصيف لينين لحيلولة المنظومة الرأسمالية من تحول العالم المستعمر إلى رأسمالي كما كانت تفترض الماركسية مع ما توصل إليه سلامة كيلة الذي أحال توقف القوة الاقتصادية العربية عن التطور والمواكبة في ظل ما شاهدته أوروبا من التحولات الاقتصادية من

---

[10] . أمين. سمير. التطور اللامتكافىء: دراسة في التكوين الاقتصادي– الاجتماعي. القاهرة: دار التنوير. 1973. ص.44.

[11] . لينين، فلاديمير .الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية .القاهرة: دار التقدم، 1970.ص 92.

اقطاعيتها إلى نظام ألماني فاكتوريا التي كانت أساسا في نشوء المدينة واللبنة الاساسية في نظام القومية ونشوء الرأسمالية ببعدها العالمي. فالعوامل التي ساهمت في نشوء الرأسمالية الأوروبية كانت داخلية خارجية وسيطرة الرأسمالية الأوروبية على المستعمرات التي كانت منها المناطق العربيه شكل عاملا خارجيا حال دون مرور تلك المناطق بذات السلسلة لأن العوامل الخارجية قد تغيرت فبينما كانت أوروبا لا تعاني من عناصر المقاومة الخارجية كانت الدول العربية قد واجهت القوة العنيفة التي حرمتها من ذات الصيرورة[12].

تعتبر الماركسية النظرية الأم لنظرية التبعية فاستغلال الرأسمالية للعالم هو الجانب المركزي الذي تنطلق منه كلا النظريتين إلا أن الماركسية ستكون دافعا لكافة أمم العالم لتعميم نموذجها أما التبعية فهي التي شكلت حالة توصيفية لمدى فاعلية الرأسمالية في احباط التجربة في الأطراف لدخولها في سيرورة الوصول إلى الرأسمالية وهو ما عرف باللاتكافؤ. أطلق سمير أمين في كتابه التطور اللامتكافئ على الدول الرأسمالية الأوروبية اسم المركز وعلى الدول التي لم تدخل طور الرأسمالية الدول الطرفية، وينطلق فهم سمير أمين للماركسية من مجموعة من المحددات والتي تتمثل فيه وهي، أن أغلب الإنتاج يتحول إلى الشكل السلعي للبضاعة، وأن قوة العمل تعتبر سلعة من السلع التي يتم بيعها في عملية الإنتاج مما يحول العمال إلى بروليتاريا، بالإضافة إلى أن العامل في معزل عن وسيلة الإنتاج ما يسميه ماركس الاغتراب[13].

إن ميدان عمل النظام الاجتماعي الحديث والتحولات الاجتماعية الحديثة هو النظام العالمي الحديث الذي ظهر بالقرن السادس عشر في أوروبا وجعل من اقتصاديها اقتصادً مركزيًا والذي مر

---

[12] . كيلة، سلامة. التطور المحتجز الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي. رام الله. دار الطليعة الجديدة. 2003. ص. 51.

[13] . أمين. سمير. التطور اللامتكافىء: دراسة في التكوين الاقتصادي– الاجتماعي. القاهرة: دار التنوير. 1973. ص.42.

بمراحل من الاتساع والانكماش في مكان ولادته ثم أحاط بالعالم جميعًا حيث أنه تغلغل في النظام الاجتماعي وآليات بناء المجتمع من حيث التسليع والتشكيلات الاجتماعية والطبقية حيث تم اقتسام العالم إلى مراكز وهوامش وقد توحدت تلك الأجزاء وأعيد إنتاجها عبر عمليات التراكم الرأسمالي والتبادل اللامتكافئ عبر دورات تفسر على أنها دورات عقلية والتي تشكل حالة من الهبوط والصعود الدائري المستمر. أما عن الرأسمالية العربية فقد اكتسبت حالة من الصراع الطبقي دون المرور بالمرحلة البنيوية للانتاج مما جعلها رأسمالية مشوهة والذي انعكس على الاشتراكية العربية أيضا فتشكلت عبر مراحل زمن مختلفة كهبات فكرية دون وجود تأثر واضح بعملية الانتاج ذاتها المسؤولة عن تراكم الوعي والذي يؤهل الطبقات بالوعي بذاتها والثورة ففي الحالة العربية لا الرأسمالية وصلت إلى رأسماليتها ولا الاشتراكية شكلت الحالة الثورية الطبيعية[14].

2.1.2 التبعية و دولة الكيان الصهيوني.

وتناولت مدرسة التبعية الحالة الاستعمارية في فلسطين كموضوعة دراسية في إطار تقسيمات المركز والطرف وقد كان هناك العديد من المساهمات الفكرية التي توقفت على السياق التاريخي والاجتماعي للرأسمالية العالمية وحاجتها إلى دولة ببعد وظيفي استعماري كما فعلت اسرائيل في المنطقة العربية، وفي إطار تحليل العلاقة الاستعمارية بين الكيان الصهيوني وفلسطين يعلق سمير أمين وفرانسو اوتار في كتابهما مناهضة العولمة على أن نشوء دولة اسرائيل لم يكن إلا نتيجه لإطار عام من التبعية يقوم على مصلحة المركز الذي سعى جاهدا إلى ترسيخ قواعد المركزية التي تحل بها في المنطقة الجغرافية الواقع فيها فالدولة الاسرائيلية تلعب دورا هاما في إطار النظام

---

[14] . سلامة كيلة، *التطور المحتجز: الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي*. رام الله: دار الطليعة الجديدة، 2003. ص. 35.

سمير أمين، *العولمة والنظام الدولي الجديد*. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004. ص. 18.

الامبريالي فهي تلعب دور جندي الحراسة الاقليمي لمواجهة الحركات الوطنية العربية بالإضافة إلى أنها شكلت كتلة متقدمة للتيار الامبريالي لمواجهة الاتحاد السوفيتي في الفترة الممتدة بين الخمسينيات والثمانينيات من القرن المنصرم وقد حصلت اسرائيل نتيجه لذلك على مساعدات سنوية بلغ معدلها 4 مليارات دولار سنويا مما جعل هذا تحول إلى دولة إقليمية مندمجة بشكل كامل مع الجهاز العسكري الأمريكي وذات تميز عالي في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وقد وصل هذا المستوى إلى أعلى تجلياته إبان الحرب التي شهدها الخليج العربي في بداية التسعينيات[15].

والدور الاستراتيجي لدولة الكيان في المنطقة وفق مفهوم الامبريالية العالمية وتلك المهمات المنوطة فيها والتي تتراوح بين فرض النموذج الامبريالي في المحيط وبكونها سوقا مهما للسلاح واختبارات التجريب فالحالة السلمية لا تنفصل عن هذا الدور في شيء فيذهب سمير أمين إلى أن اتفاقيات السلام التي عقدت معها اسرائيل في الفترة التي لحقت حرب الخليج والتي كان أشهرها اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان المحتل شكلت حالة من التحول في تشكيل الهيمنة والتبعية وإعاده هندسة الدور الامبريالي للكيان من دوره العسكري إلى دوره الاقتصادي والذي شهد حالة من ارتفاع الأصوات المنادية بالتطبيع إذ أن التحول الوظيفي لدولة الاحتلال من قاعدة عسكرية للمنظومة الامبريالية الامريكية إلى قاعدة اقتصادية تقوم على الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال ومراكمتها جعل من السلام ضرورة للقيام بهذا الدور مما دفع دولة الاحتلال إلى الدعوات المختلفة إلى تطبيع العلاقات مع كل دول المحيط العربي وتسهيل الاستثمارات الأجنبية[16].

فأصبحت منظومة الحكم الاستعمارية داخل الكيان منظومة تقوم على تشجيع الاستثمارات الرأسمالية والتي عرفت بالتطور التكنولوجي فالسلام مع العالم العربي شكل اختيارا ضروريا من

---

[15] . أمين، سمير، وفرانسو أوتار .مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم. بيروت: دار الطليعة، 2001. ص 107.

[16] . المصدر السابق. ص. 109.

أجل الاندماج في العولمة الرأسمالية مما فرض على البرجوازيات الاسرائيلية وليس من قبيل الصدفة أن تلبي الدعوات الاقتصادية والمؤتمرات التي اشتركت فيها دولة الاحتلال مع الدول العربية ظهرت في تلك الفترة وكان أشهرها مؤتمر الدار البيضاء في عام 1994. ولم يقتصر الأمر على الأدوار البروتوكولية فحسب فقد انطوت على الترويج للعمل على تعزيز الدور الامبريالي لإسرائيل في المنطقة العربية من خلال تعزيز الاستثمارات الاسرائيلية كرأس مال أجنبي في مناطق عربية مختلفة مثل ما حدث في قطاع النسيج في الأردن ومصر، إذ أن هاتين الدولتين وفرتا أيدي عاملة رخيصة ومواد خام كذلك بالإضافة إلى أن كان لاسرائيل الدور الأهم في توفير التكنولوجيا الحديثة والذي عزز دورها المركزي في هذا الإطار وهو ما يشكل العلاقة التبعية في أبهى صورها[17].

ووفق أبجديات المؤسسة الاستعمارية التي تحاول أن تستهدف كل شي من عناصر حية أو غير حية في مستعمراتها لترسيخ هويتها ومصالحها فيها فإن القوى البشرية لم تكن في مأمن من ذلك الاستهداف فقد كان سوق العمال الفلسطيني أحد الموارد الخام في عملية الانتاج الإسرائيليه من خلال أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة عملت على انتاج مناطق صناعية بين الحدود القريبة من الكيان المحتل والأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية وقد سعت الحكومات الاسرائيلية إلى جعلها مناطق حرة بالمعنى الكامل حيث لا توجد قوانين اجتماعية أو قوانين عمل مما يجعل العمال الفلسطينيين عماله رخيصة في خدمات الشركات الاسرائيلية أو الشركات الدولية التي تعمل داخل أراضي الكيان وقد تنبأت الاقتصادية ساره روي أن العمل داخل هذه المناطق سيكون هو السبيل

[17] . أمين، سمير، وفرانسو أوتار .مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم. بيروت: دار الطليعة، 2001. ص 120.

الوحيد للحياه لآلاف العمال الفلسطينيين الذين عملوا داخل الأراضي المحتلة بعد فترة السلام مما جعلهم هم البناة الحقيقيين لاسرائيل في قطاع البناء والصناعات الخفيفة والخدمات[18].

3.1.2 جنوب أفريقيا حالة دراسية من التبعية .

تتشابه حالة التمييز العنصري التي سادت جنوب أفريقيا مع الحالة الفلسطينية في كثير من الشروط الموضوعية والتي ساهمت في التشابه الخاص بالبناء الاقتصادي واستغلال الموارد البشرية في كلا البلدين لا سيما وأن الظروف الاستعمارية التي عاشتها البلدان كانت تقوم على سيطرة مجموعة من السكان الأجانب على سكان البلد الأصلانيين واستحضار حالة جنوب افريقيا في هذه الدراسة تكمن أهميتها لتوضيح آليات ومظاهر نظرية التبعية التي انعكست على كافة مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد المستعمر وعلى السكان بما يشمل ذلك العمال .

ظهرت سياسات التمييز العنصري في جنوب أفريقيا منذ بداية الاستعمار سيطرة المستوطنون الاوروبيون على السكان الأصليين الافارقة وعاملوهم معامله العبيد وقد قامت المحاججات الاوروبية لتبرير تلك السيطرة والتعالي من خلال تبريرات لها علاقة بالدين وفكرة تفوق الرجل الأبيض وقد أصدروا مجموعة من القوانين التي هدفت إلى تثبيت هذا التمييز العنصري حيث كان من أهمها ، قانون المرور الذي صدر عام 1809 وهذا القانون فرض على السكان الأصلانيين أن يحملوا تصاريح مرور ليتمكنوا من التجول في المناطق العامة، وقانون الخدم والمخدومين الذي ينظم علاقة العمال الافارقة بمشغليهم الأوروبي. و دستور 1856 الذي رفض العناصر غير البيض من الحياه الاجتماعية والسياسية . و في انتخابات 1887 شطب 30 ألف من أسماء الافارقة من السجلات الانتخابية وذلك للسيطرة على أقاليم معينة مثل إقليم الكاب . ولم يتغير الأمر في مطلع

[18] . أمين، سمير، وفرانسو أوتار .مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم. بيروت: دار الطليعة، 2001. ص 111.

القرن العشرين إذ شهد عام 1913 صدور قانون الأراضي الذي حرم الأفارقه من أراضيهم واستلبها حيث لم يتبقى بأيدي الأفارقة أكثر من 13% من الأراضي العامة التي كانوا يحكمونها. وفي عام 1922 بحيث تم تخصيص مجموعة من الأعمال التي تخص المهرة للأوروبيين فقط [19].

اقتصرت المهن ذات المهارات العالية في جنوب افريقيا والتي تدر عوائد مالية عالية على السكان ذات الأصول الأوروبية أو الذين صنفوا على أنهم من البيض، بينما أن الأعمال ذات الأجور الزهيدة والمهارات المتدنية ظلت حكرا للأفارقة، وبناء على هذا التوزيع تم تصميم نموذجا طبقيا لتوزيع الأعمال داخل المجتمع ومع تراكم الأجيال أصبحت الأجور المتراكمة والمهارات العليا ملكا لفئة معينة وهم الأوروبيون المستعمرون بينما أن الفقر والعوز والمهارات المتدنية ظلت لأبناء البلد الأصليين .

و في عقد السبعينيات من القرن 20 شهدت جنوب أفريقيا مجموعة من المظاهر التي عانى منها العمال الأفارقة والتي كانت تتجلى في أن معظم قوى العمل الأفريقية والتي تشكل 70% من قوى العمل في جنوب افريقيا تتركز في مجال الزراعه والصناعة التحويلية والمقاولة كعمال أما الأوروبيون فقد سيطروا على مجال التجارة والإشراف على العمليات الصناعية والخدمات والمواصلات على الرغم من أنهم كانوا يمثلون 11% فقط من الأيدي العاملة في جنوب أفريقيا.

وأما عن مستوى البطالة فقد بلغت مستوياتها عند الأفارقة الأصليين 25% أما عند الأوروبيين فلم تتجاوز 2.5.% أما على مستوى الدخل فقد أبدت الإحصاءات التي أجرتها الدراسات عن جنوب إفريقيا عام 1983 فإن القطاعات الصناعية والخدماتية اظهرت فجوة الكبيرة في الدخول بين الأفارقة الأصليين وبين الأوروبيين المستعمرين فعلى صعيد متوسط الدخل الشهري فإن الإفريقي

[19] Statistics South Africa, “Quarterly Labour Force Survey,” Quarter 3, 2011.19

يتقاضى 19% مما يتقاضاه الأوروبي بالمعدل العام في مجالات العمل المختلفة وبشكل مفصل يتقاضى الإفريقي 25% مما يتقاضاه الأوروبي في مجال التعدين وأما الصناعة التحويلية ف 28% و 19% في مجال الكهرباء و 23% في مجال التجارة [20].

ومن خلال النسب السابقة الذكر يتضح أن كافة المجالات كانت أجور أربع أفارقة على الأقل تساوي أجر أوروبي واحد، وباللغة الاقتصادية فإن ذلك يساهم في تسهيل عملية تراكم راس المال بأيدي فئة معينة مما سهل على الأوروبيين عملية السيطرة على جنوب افريقيا كمقدرات بشرية وطبيعيه .وعن توزيع الدخل الدائري القومي على الأعراق داخل سكان افريقيا فإن الأوروبيين الذين يبلغ عددهم 16% من السكان كانوا يحصلون على 73% من الدخل بينما أن الأفارقة الأصلانيين الذين يشكلون 71% من السكان حصروا على 19% من الدخل القومي.

إن التمييز الحاصل في قانون العمل في جنوب افريقيا وكذلك الفجوة في الأجور انعكس على مستويات مختلفة من حياة السكان الأصلانيين والأوروبيين حيث تمكنت في أقليلة مستعمرة من السيطرة على كافة الموارد والحصول على كافة الخدمات الخاصة بالعلاج والتعليم بينما أن سكان الأرض الأصليين كانوا يعانون من شح في هذه الخدمات من مساهمة في نشر الفقر والجهل والجريمة وهو ما جعل هذا التباين يتحول إلى مظاهر خاصة بالوعي عبر تراكم الأجيال هو الذي صارت تعزيه الدراسات السكانية الموجهة لخدمة المشروع الاستعماري على أنها تعود إلى أسباب عرقية وهذا ما يتشابه إلى حد كبير مع فلسطينيين الأراضي المحتلة عام 1948 إذ أن المجتمع الفلسطيني في الداخل يعاني من انتشار الجريمة وانتشار المخدرات ليس نتيجة لأسباب عرقية بقدر

[20] . المصدر السابق. ص. 21.

ما أن ذلك يعود إلى الإهمال الأمني والعمل على نشر السلاح بين فئات المجتمع داخل هذه التجمعات السكانية مما ساهم في نشر الجريمة .

حتى أوائل تسعينيات القرن العشرين، عندما أصبحت جنوب أفريقيا ديمقراطية شاملة، كان العمال غير البيض مجبرين على العيش خارج المدن في مناطق سكنية تُعرف باسم البلدات. يعود تاريخ الفصل المنهجي إلى العصر الاستعماري، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أعادت الحكومة الاستعمارية البريطانية توطين الجماعات العرقية تحت ذريعة الاستجابة لأوبئة الأمراض في الأحياء المكتظة بالسكان. استوطن السود وغيرهم من غير البيض المنطقة المعروفة الآن باسم سويتو، الذين أعيد توطينهم بعد تفشي الطاعون الدبلي في وسط جوهانسبرغ .

من خلال القوانين الاستعمارية مثل قانون أراضي السكان الأصليين لعام 1913 تم إضفاء الطابع الرسمي على الفصل المبكر وتعزيزه والذي خصص ما يقرب من 90 في المائة من الأراضي في جنوب أفريقيا لأقلية صغيرة من السكان البيض. في العقود التالية، والتي أصبحت خلالها جنوب أفريقيا جمهورية مستقلة، قيدت سلسلة من قوانين المرور والتدفق حقوق السكان غير البيض بشكل شامل. خلال حقبة الفصل العنصري، من عام 1948 إلى عام 1994، أقر الحزب القومي الحاكم، الذي يهيمن عليه الأفريكانيون البيض، قوانين التزاوج بين الأعراق المختلفة، وأسس الفصل القانوني، ورسم الفئات العرقية والقيود المفروضة على الحركة، وغرس الفصل العنصري فعليا في المشهد. تم تخصيص المدن "للبيض فقط"، وأصبحت البلدات، في الواقع، آلية لإيواء قوة العمل غير البيضاء. وقد أدت مثل هذه السياسات إلى تسريع نمو البلدات المنفصلة في جميع أنحاء البلاد على جميع المقاييس – من مدن مثل كيب تاون وجوهانسبرغ إلى أصغر القرى.

في ظل نظام الفصل العنصري، كانت البلدات عبارة عن مجتمعات سكنية خاضعة لسيطرة شديدة، وكثيراً ما كانت تقع على مسافة من "المدينة البيضاء". وفي حين كانت البلدات القديمة في حالات قليلة، مثل ألكسندرا، قريبة من معاقل البيض ولا يفصل بينها سوى الجدران والأسوار، كانت تفصل البلدات عن المدينة في أغلب الأماكن مساحة شاسعة من الأراضي غير المأهولة. وكان الوصول إلى العمل ينطوي في كثير من الأحيان على رحلة طويلة ومكلفة إلى وظيفة قد تبعد ثلاث ساعات. وكان النقل يقتصر على الحافلات والقطارات المملوكة للدولة، وأجبر ندرة التنمية التجارية العديد من سكان البلدات على التسوق في مراكز بعيدة مملوكة للبيض، أو في متاجر مرخصة مملوكة للبيض أو الهنود منتشرة في جميع أنحاء البلدات. وكانت الأنشطة الترفيهية خاضعة أيضاً لتنظيم صارم: كانت قاعات البيرة القانونية الوحيدة موجودة في المباني الحكومية، وكانت الأراضي الترابية بمثابة ملاعب لكرة القدم. وكانت المدارس عبارة عن هياكل أشبه بالثكنات سيئة الصيانة ذات نوافذ مقفلة ومكاتب مستعملة. ولم تكن هناك مرافق ثقافية، رغم أن الكنائس كانت توفر أماكن للمجتمع والانتماء[21].

ولكن على الرغم من هذا النشاط، فإن المسؤولين في مرحلة ما بعد الفصل العنصري لم يكونوا عدوانيين مثل الحكومات السابقة في استخدام التخطيط والهندسة المعمارية لتحقيق أهدافهم. ولا تزال الفجوات المادية بين المدينة البيضاء السابقة والبلدات السوداء السابقة واضحة للغاية، ولا تزال أوجه عدم المساواة المكانية التي فرضها الفصل العنصري قائمة. وفي حين قامت الحكومة ببناء أكثر من مليون وحدة سكنية جديدة، فإن أغلبها على أراض هامشية على أطراف البلدات، مما أدى إلى تفاقم تحدي الوصول إلى الوظائف والنقل والتعليم والسلع التجارية. وبدلاً من استخدام برنامج

[21] Federal Research Division of the U.S. Library of Congress, “Postapartheid Reconstruction,” South Africa: A Country Study, ed. Rita M. Byrnes (Washington, DC: Library of Congress, 1996).

الإسكان القوي لعلاج الجرح المكاني بين المدن والبلدات وتطوير الأحياء متعددة الاستخدامات على أحزمة الأراضي الواقعة بينهما، تشجع الحكومة وتحافظ على المرافق الصناعية المنفصلة والمصانع وورش العمل ومجمعات التسوق العرضية. ولا تزال البلدات تفتقر إلى التنوع التجاري، سواء الكثيف أو الموزع، الذي يميز المراكز الحضرية المزدهرة. وما كان ذات يوم انقساماً عنصرياً أصبح الآن انقساماً طبقياً - وإن كان من الطبيعي أن يرتبط الاثنان في جنوب أفريقيا بالعنصرية والقيود المفروضة على التعليم والحراك الاجتماعي.

ظل الوضع فيما يتعلق بالعمل والأرض على حاله تقريبًا خلال فترة الفصل العنصري. وفيما يتعلق بالعمل، ظلت سياسة العمل المحمية قائمة، وتعززت بسياسة تعليم البانتو. واستمر نظام العمالة المهاجرة، على الرغم من أن المزيد من السود بدأوا في الاستقرار في المناطق البيضاء، مما أدى إلى إنشاء البلدات. واستمر العديد من الرجال في القدوم إلى المدينة بدون زوجاتهم، مما أدى إلى تدهور نظام الأسرة والخيانة الزوجية. وكان على العمال في المناجم البقاء في مباني المناجم حيث لا تستطيع زوجاتهم البقاء. وكانوا يقيمون في غرف مع العديد من الرجال الآخرين. وجاءت النساء بشكل متزايد إلى المدن للحصول على عمل كعاملات منزليات، تاركات أطفالهن لرعايتهم من قبل أفراد الأسرة الآخرين[22].

تم تشديد قوانين الأراضي في فترة الفصل العنصري، على الرغم من أن كمية الأراضي المخصصة للسود زادت قليلاً. لم يُسمح للسود بالعيش في المناطق البيضاء، ولم يكن بإمكانهم امتلاك الأراضي في هذه المناطق. وهذا يعني أن أولئك الذين يقيمون في البلدات لم يتمكنوا من امتلاك أراضيهم. كما قامت حكومة الفصل العنصري بإبعاد السود من بعض المناطق وأعلنت هذه

[22] https://www.sahistory.org.za/article/land-labour-and-apartheid (8-8-2024)

المناطق مناطق بيضاء. كانت حكومة الفصل العنصري تتبنى سياسة تسمى سياسة الوطن. ووفقًا لهذه السياسة، سيصبح جميع السود مواطنين في أوطان سوداء مستقلة. وقالت الحكومة إن السود يجب أن يستقروا في وطنهم، ويمتلكوا أرضًا هناك ويتمتعوا بالحرية السياسية هناك. ولد العديد من السود في هذه المناطق الحضرية ولم يذهبوا أبدًا إلى الريف الذي أعلنته الحكومة البيضاء فجأة "وطنهم".

لم تكن هذه الأوطان عادةً على أكثر التربة خصوبة أو في أفضل المناطق، مما جعل النجاح الاقتصادي مستحيلًا، خاصة مع الاكتظاظ والمرافق الرديئة. كان من المخطط أن يعيش جميع السود في النهاية في "الأوطان"، وأن يتنقل بعضهم للعمل في المناطق البيضاء. كانت "الأوطان" في الأساس عبارة عن أحواض عمالة مهجورة وكئيبة للشركات البيضاء للحصول على عمال رخيصين. اخترعت دولة الفصل العنصري فكرة الأوطان المنفصلة التي أكدت على الانقسام والاختلاف بين القبائل المختلفة في جنوب أفريقيا – السوتو والزولو والخوسا والتسوانا والبيدي وما إلى ذلك. كانت هذه استراتيجية "فرق تسد" التي اخترعت أساطير حول كيف تعتقد الحكومة أن السود منفصلون تمامًا عن بعضهم البعض. كان السبب في ذلك هو أنها جعلت الفصل العنصري يبدو أكثر منطقية (لا اختلاط بين الأعراق) وضمنت أيضًا عدم قدرة المجموعات المختلفة على الانضمام معًا ضد الحكومة. كانت الحقيقة مختلفة بعض الشيء: على سبيل المثال ، كانت بعض القبائل تتزاوج فيما بينها لسنوات وكان الانفصال يسبب حزنًا كبيرًا واضطرابًا اجتماعيًا (على سبيل المثال شانجان وفيندا). بعض الأوطان التي تم إنشاؤها كانت ترانسكاي وسيسكي وبوفوثاتسوانا وليبوا على سبيل المثال لا الحصر[23].

[23] https://www.sahistory.org.za/article/land-labour-and-apartheid

4.1.2 فلسطين والتبعية في ظل السلطة

يرى جميل هلال أن الهوية الثقافية الفلسطينية ظلت محددة لمدّة طويلة، ليس بفعل المشروع الاستعماري الصهيوني فحسب، بل إن السمات التي اتسمت بها منظمة التحرير الفلسطينية جعلت من الهوية الفلسطينية في صعيدها الثقافي والسياسي ذات بعد محدود وغير قادرة على لم شمل الأفراد. فقد انتقلت من التمثيل السياسي الخاص بالمشروع التحرري، الذي اتخذ صبغة ريعية، إلى مؤسسة ذات تمثيل في حكم ذاتي عاجز عن إدارة الأفراد. فالسعي وراء بناء مؤسسات الدولة كان سعيًا رسميًا ومؤسساتيًا دون الاطلاع على التغيرات التي تطرأ على الفرد.

وفي إطار العمال الفلسطينيين، لم يشكل ذلك حيزًا هامًا على صعيد خلق فرص العمل، بل إن الوساطة والعائلية التي سيطرت على السلطة بعد أوسلو جعلت من فرص المواطنين العاديين قليلة جدًا، مما دفعهم إلى العمل داخل الأراضي المحتلة في إطار البحث عن فرص حياة، لا سيما في ظل الفجوة التي أحدثها قدوم السلطة في أسعار الأراضي والخدمات، وتراجع الإنتاج الزراعي، مما دفع المواطن إلى الحاجة إلى أجور أعلى، والتي وجد ضالته في السوق الإسرائيلي[24].

وكما يرى جميل هلال، فإن السلطة الفلسطينية بما طرحته من سوق الوظائف الحكومية وبسلم العلاقات البيروقراطية التي اشتغلت منذ أوسلو على أن تتحول من حركة تحررية إلى حركة تسعى إلى تحسين شروط بقائها، قد خلقت شبكة من العلاقات والمصالح المشتركة التي ساهمت في رفع مستوى الطبقة الوسطى الفلسطينية وتحويلها من النمط الزراعي إلى النمط الخدمي والمصرفي. وفي

---

[24] . https://www.masarat.ps/article/1513/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A

ظل وجود جهاز من مؤسسات المجتمع المدني، حيث كان لتحسن وانتشار هذا المجتمع الخدماتي والحقوقي دور هام في تراجع الحركة العمالية الفلسطينية في الضفة الغربية، مما جعل العمال الفلسطينيين يعانون من قلة الفرص المتوفرة، ودفع بهم إلى تعزيز البحث عن فرص داخل السوق الإسرائيلي، حيث أصبحت متطلبات الحياة في ظل مجتمع خدمي كبيرة على أولئك الذين يعتمدون في دخلهم على الدخل الزراعي أو سوق عمل متراجع[25].

إن دراسة جميل هلال للمجتمع في ضوء نظرية التبعية ترى أن حكومة أو سلطة الدولة الطرفية تمارس حالة من التشويش على مكونات المجتمع الذي تحكمه، وذلك من أجل تسييره وتوجيهه نحو مصالح الرأسمالية العالمية. وعليه، فإنه يرى أن منظور السلطة الفلسطينية التي نشأت بعد أوسلو ساهمت وبشكل كبير في تقليص الفرص الاقتصادية للعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وذلك من أجل دمج شرائح المجتمع الفلسطيني داخل السوق الإسرائيلي، مما يوفر لها فرصًا اقتصادية خاصة بعمليات المقاصة وجمع الضرائب[26].

ويمكن تفسير ذلك بالارتباط مع سوق العمل الفلسطيني. فالمناطق المصدّرة للأيدي العاملة الفلسطينية هي الأكثر قربًا من مناطق فلسطين المحتلة، وبهذا التشكيل السياسي الجديد، فإن ارتفاع الأجور الذي وفرته في السوق الإسرائيلي لأولئك العمال شكل مصلحة اقتصادية للسلطة، بينما شكل حالة من الاستقرار الأمني للإسرائيليين، حيث أصبح سكان هذه القرى أكثر رغبة في

---

[25] . هلال، جميل . مؤتمر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل المعنون "دور فلسطينيي ٤٨ ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني"، والذي عقد بتاريخ ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في جامعة بيرزيت والناصرة .

[26] . هلال، جميل . النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة نقدية تحليلة . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية . 2006. ص 14.

استقرار الأمن، ليس من باب التعاون مع المنظومة الاستعمارية، ولكن من باب الاستقرار الاقتصادي الذي تمتعوا به نتيجة فرص العمل المتوفرة، والتي لم توفرها لهم السلطة الفلسطينية.

على الرغم من تشابه الحالة الفلسطينية الاستعمارية مع الكثير من الدول التي تعرضت لمشاريع استعمارية واستيطانية واستغلال للأيدي العاملة في تلك المجتمعات المستعمَرة، كما حدث في كل من الجزائر وجنوب أفريقيا، إلا أن الحالة الفلسطينية تظل مميزة عن غيرها من تلك الحالات، حيث إن الفلسطينيين ظلوا يعانون إلى حد كبير من عدم حصولهم على حقهم في التمثيل السياسي، الذي يتجلى في مواطنتهم، وعدم الاعتراف بهم كمجتمع مستعمَر. بالإضافة إلى أن العلاقة الاستعمارية مع دولة الكيان الصهيوني بعد أوسلو صارت تتعامل مع العامل الفلسطيني كعامل أجنبي يدخل من حدود إلى حدود، على الرغم من افتقار العامل الفلسطيني إلى كافة الحقوق التي يتحلى بها العامل الأجنبي في أي دولة في العالم. فعلى سبيل المثال، ما زالت السوق الفلسطينية خاضعة بكافة أشكالها لإرادة السوق الإسرائيلية بناءً على اتفاقات سياسية مثل تلك التي وقعت في أوسلو كوثيقة للاعتراف المتبادل، واتفاقية باريس التجارية. ومن خلال ذلك يمكن القول إن الحالة الفلسطينية في الإطار الاستعماري تعتبر شبيهة لكثير من الدول التي تعرضت للاستعمار، إلا أن تميزها يتمثل في عملية التركيب التي أخضعت السوق الفلسطينية لمنطق العمالة الأجنبية دون حصول الفلسطينيين على تلك الامتيازات التي يحصل عليها العامل الأجنبي، وكذلك أخضعتهم لمنطق العلاقة الاستعمارية دون الاعتراف بوجودهم ضمن حقوق المواطنة التي تميزت بها دول استعمارية مع السكان الأصليين.

2.2 مراجعة الأدبيات

لا يمكن النظر للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على أنهم عمال أجانب فحسب، فالعلاقة الاستعمارية التي تربط الفلسطيني بالمستعمر الصهيوني رسمت الكثير من السمات في هذه العلاقة، إذ أنه لا يمكن للنظريات الاقتصادية التقليدية تصنيف هذه العلاقة فهي ليست بالعلاقة الرأسمالية التي درسها المنظرون الغربيون في الإطار الرأسمالي التنافسي أو في إطار ما عرفته الاشتراكية من فرضيات الصراع الطبقي، فالاستعمار الاستيطاني الذي تمارسه الصهيونية في فلسطين هو حالة خاصة يحتاج إلى نظريات اقتصادية خاصة قادرة على تفكيك المتغيرات التي تحكم أطرافه، وقد وزعت مكونات هذا القسم من الدراسة على ثلاثة محاور أساسية وعلي النحو الاتي:

1.2.2 القسم الاول: التشوهات الاقتصادية في فلسطين قبل اوسلو.

أشارت العديد من الدراسات أن السياسات الإسرائيلية سعت إلى العمل على خلق حالة من التبعية التامة في الاقتصاد الفلسطيني في كافة مراحل وجودها، فإن عملية الاقتلاع التي حصلت للفلسطينيين عام 1948 كانت الفعل الاساسي في خلق حالة التشوه الاقتصادي لدى الفلسطينيين، فالعملية الاستعمارية الصهيونية لم تكن حدثا بل كانت تأسيسا لحالة بنيوية مستمرة، وهو ما فرقت به العديد من الدراسات بين الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الإحلالي[27]، فالاقتصاد الفلسطيني عام 1948 تحول من اقتصاد زراعي إلى جماعة من المشردين في مناطق جغرافية مختلفة، مع

[27]. Patrick Wolfe, Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event (London: Cassell, 1999), 2.

الاستيلاء على الأرض التي كانت العامل الأساسي في بناء الاقتصاد الفلسطيني وبهذا تحول الفلسطينيون إلى لاجئين دون أي سمة اقتصادية[28].

وقد تعزز هذا التشوه بشكل كبير وأكثر وضوحا بعد احتلال باقي الأراضي الفلسطينية عام 1967، من خلال حصر الضفة والقطاع بالكيان ومنع ارتباطهما اقتصاديا بأي جهة خارجية سواه، بالإضافة إلى فرض مجموعة من القيود التي تمثلت في السياسات الضريبية والتراخيص مما ساهم في تقويض القاعدة الإنتاجية الفلسطينية القائمة والحد من قيام أي مشاريع جديدة، لتنفرد اسرائيل بالسوق الفلسطينية وهو ما ترجم إلى ضم كامل في كثير من الأحيان.

وقد أجمعت كل من دراسة مجدي المالكي وليلى فرسخ وعبد الفتاح أبو شكر والتي أجريت في فترات زمنية مختلفة، على أنه تم تحويل المزارع الفلسطيني إلى عامل في الأراضي المحتلة من خلال إغراءات ارتفاع الأجور في ظل ضعف السوق الفلسطينية من استيعاب العمال ومحاربة الإنتاج الزراعي الفلسطيني، فيرى مجدي المالكي في دراسته التي أجراها على ثلاث قرى في رام الله عام 1993 أن هناك رؤية خاصة بالأسرة، فهي وحدة التكوين والبناء الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع الزراعي ويتساءل إلى أي مدى ظلت هذه الفرضية قائمة داخل التجمعات السكانية المدروسة في إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت عبر رحلة الاعتماد على العمل في الأراضي المحتلة، إن التغير في التركيبة المهنية للتجمعات السكانية الفلسطينية بعد العام 1967 ساهم في بروز مصادر دخل جديدة مما خلق معها أنماط استهلاكية جديدة، ومما يذكر أن

[28]. فرسخ، ليلى من الهيمنة إلى الدمار :الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي .في سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تحرير ساري حنفي وعدي أوفير وميخال غيفوني. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية. 2012. من المقدمة.

هذا التغير المهني الذي حدث شمل كافة المناحي لاسيما في الجانب التوصيفي لعمل الجنسين إذ بدأت المرأة تساهم في قطاع الأيدي العاملة[29].

وفي ذات الإطار ذهبت ليلى فرسخ إلى دراسة هؤلاء العمال من حيث طبيعة العلاقة التي تربطهم بمشغليهم، فهي لا ترى أنهم عمال أجانب فحسب، بل إن طبيعة العلاقة الاستعمارية شكلت الأساس في هذه العلاقة. فقارنت بين حال العمال الفلسطينيين والعمال في جنوب افريقيا في زمن الفصل العنصري، فهناك تشابه كبير بين حال الفلسطينيين والاحتلال وبين سياسات الفصل العنصري الذي جرى في جنوب افريقيا، حيث أن كلا السياستين قامتا على الهجرة الدائرية من خلال تفريغ الاقتصاد الأهلي من محتواه أمام تدفق الحركة المالية التي تتمثل في الأجور العالية بالنسبة للمحليين، وهو ما يضمن للمنظومة الاستعمارية الحفاظ على مصالحها في المستعمرات، سواء من خلال توفير أيدي عاملة رخيصة أو من خلال توفير سوق استهلاكية عاجزة على التنافس الاقتصادي الحقيقي، فالدعم الذي يتلقاه اقتصاد المستعمر (المنزلي) ليس إلا من أجل إعادة تطوير وبناء الرأسمالية الاستعمارية من خلال إمدادها بالعمال القادرين الأصحاء ذوي الأجور المنخفضة، وهو ما يكفل تخفيض تكلفة الإنتاج، وهذا ما يتطابق مع الحالة الفلسطينية حيث أن مساعي اسرائيل في بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية قامت على استغلال العمال الفلسطينيين ذوي الأجور المنخفضة، وذلك بسبب أنهم في مجتمع اقتصادي قبل رأسمالي بينما أن دولة الاحتلال كانت أكثر تطورا وهو ما ضمن لها تلك الفجوة في الأجور التي تريدها[30].

---

[29]. المالكي، مجدي. الشلبي، خميس. التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط اعادة انتاج الاسر الفلسطينية تحت الاحتلال. القدس: مركز العمل التنموي. 1993. ص 43.

[30]. فرسخ، ليلى. العمالة الفلسطينية في اسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967–2007. تر: سام برنر. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2010. ص 69.

وقد عبرت فرسخ عن التشوه البنيوي في الاقتصاد الفلسطيني ما قبل أوسلو بأنه يمكن القول إن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه من الناحية البنيوية، حيث أن العلاقات التي تحكم حركة السوق الفلسطينية لا تخضع إلى النظريات الاقتصادية التي يمكنها تفسير العلاقات بمقدار ما يقدمه الاقتصاد السياسي الذي يمكنه الانطلاق من النظرية التبعية، حيث يقسم الفاعلين في العملية الاقتصادية إلى مركز وهامش، وعليه يمكن تفسير حجم التحكم الذي تقوم به اسرائيل بالسوق الفلسطينية سواء من حيث الموارد أو ما يخص عملية الإنتاج والتسويق، وقد أطلقت منظمة روي 1999 أن ما يمكن تسميته عن هذه العلاقة هو التنمية المفككة، والذي عرّفته تفكيك قوة مهيمنة بشكل منظم لاقتصاد أصلي، وأن هذه التنمية المفككة ناتجة عن وجود كيانين اقتصاديين لمنظومتين سياسيتين، بحيث أن واحدة منها تسيطر على موارد الأخرى. وبناء عليه فإنها وضعت ثلاثة أسس لتحقيق هذه العلاقة المشوهة في الاقتصاد: وهي عمليات السلب، والسيطرة على الموارد، بالإضافة إلى عمليات الربط والدمج التي تحول دون إجراء تراكم طبيعي لرأس المال والترابط الإنتاجي بين القطاعات. أما الأساس الأخير فيتمثل في إضعاف دور المؤسسات، حيث أن السياسات العامة لا تتلاءم مع انتاج اقتصاد يراعي الشروط الوطنية أو يراعي الهدف من القيام باقتصاد محلي، وهذا ما تجلى في عملية انتقال العمال حيث أن ذلك مكن من دمج الأراضي الفلسطينية بإسرائيل من الناحية الاقتصادية، وشكل الوجهات التنموية لها، فقد تحول الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد زراعي بدائي إلى اقتصاد خدماتي، بالإضافة إلى تقديم مصدر دخل هام سواء على المستوى الفردي أو الجمعي للفلسطيني إلا أن ذلك كان يشكل حالة من تعميق الارتباط بالسوق الاسرائيلي والتبعية معه[31].

[31]. المصدر السابق. ص70.

ويرى المالكي أنه تم إعادة صياغة شروط الإنتاج الزراعي مما حول الإنتاج الزراعي في الريف من مصدر دخل أساسي إلى مصدر دخل مساند، وحل مكانه في هرم الدخل الأجور التي يحصل عليها العمال من العمل في الأراضي المحتلة، ويمكن تفسير ذلك أن المناطق التي تتناولها هذه الدراسة تعتبر أراضي سهلية تمثل الحرفة الرئيسة فيها الزراعة، مما أدى إلى إجبار العمال إلى البحث عن العمل في الأراضي المحتلة، وهذا مالم تشهده القرى الأخرى الجبلية حيث كان استثمارها في الحرف المحلية كما حصل في شرق رام الله على سبيل المثال التي اشتهرت في انتشار الصناعات الحجرية بالإضافة إلى وجود ظاهرة الهجرة إلى القارتين الأمريكيتين والتي شكلت عاملا فاعلا في بناء الهرم الاجتماعي والاقتصادي في الضفة.

و إن العمل في المنشآت الاسرائيلية وفي قطاع الزراعة يعتبر من أهم المجالات التي استوعبت الكثير من العمال في بداية الفترة التي لحقت عام 1967، وذلك لأن القطاعين لم يتطلبا الأوراق القانونية بمقدار ما تطلبا وجود علاقات اجتماعية تقوم على القرابة، مما ساهم في دمج العمال المحليين في السوق الاسرائيلي دون الحاجة إلى التسجيل في مكاتب العمل، وقد كان لذلك أثره الكبير على اختصاص بعض العائلات في مجالات عمل معينة. أما عن الجنس النسوي فقد كان مجال الزراعة والصناعات الغذائية هو الأكثر احتواءً له بينما أنه لم يخرج من إطار العمل التشغيلي الذي يقوم على القرابة والعلاقات الاجتماعية[32].

ومما يؤكد أن التشوه الاقتصادي قد انعكس على الطبيعة الاجتماعية فإن ما تم ذكره في دراستي أبو شكر والمالكي عن أنواع العمال في الأراضي المحتلة يؤكد ولادة شرائح اجتماعية بأدوار مشوهة، فقد كان من بين هؤلاء العمال ما يعرف بال "معلمين" وهم السماسرة الذين استغلوا معرفتهم

---

[32]. المالكي، مجدي. الشلبي، خميس. التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط اعادة انتاج الاسر الفلسطينية تحت الاحتلال. القدس: مركز العمل التنموي. 1993. ص 51.

باللغة العبرية وعلاقاتهم مع أصحاب العمل الإسرائيليين. حيث أن هؤلاء عليهم جلب العدد المناسب من العمال بالإضافة إلى إشرافهم على تنقلهم ومواصلاتهم وتوزيعهم في مواقع العمل، وتعتبر هذه الفئة من أكثر الفئات العمالية طفيلية حيث أن دخلهم كان يعتمد على عدد العمال بالإضافة إلى ما يوفرونه على أصحاب العمل، مما ساهم في استغلال العمال من قبلهم بشكل كبير، أما الفئة الثانية فهم الذين استطاعوا تكوين مهارات عمل معينة من خلال الخبرة حيث استطاعوا خلق حالة من الإستقلالية عن الفئة الأولى من خلال شراء المعدات والعمل في مجال محدد، وقد أصبح بإمكانهم تحديد عملهم بأنفسهم مما سمح لهم بمراكمة رؤوس أموال كبيرة شكلت لهم طبقة اجتماعية خاصة، وتأتي الفئة الثالثة والتي استطاعت أن تصبح ذات مهارات إدارية في حرف متخصصة، مما ساهم في ترسيخ وجودها في المنشآت الاسرائيلية حيث استطاعت فئة قليلة من العمال الوصول إلى درجة مراقب عمال أو العمل في حرف خاصة وتسيطر على هذا النمط من العمل التشغيل العائلي حيث أن الشخص من هذه الفئة يجلب إلى مكان عمله أولاده أو أقاربه من ذات العائلة وهو ما يشكل حالة من التوارث العائلي للحرفة ذاتها[33].

و تعتبر مكاتب العمل من أهم أنماط التشغيل التي انتشرت في الضفة الغربية لتشغيل العمال في الأراضي المحتلة، وعلى الرغم من وجودها إلا أن الكثير من العمال لم يلجؤوا إليها في بداية السبعينيات، حيث أن الاعتماد على العلاقات الاجتماعية والقرابة يعتبر أسهل بكثير من العمليات البيروقراطية التي تعتمد على الدور والكفاءة المهنية، بالإضافة إلى أن الحسومات المالية التي كان يقوم بها مكتب العمل لا يستفيد منها العامل الفلسطيني كما يجب إلا في بندين من اثني عشر

[33]. المالكي، مجدي. الشلبي، خميس. التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط اعادة انتاج الاسر الفلسطينية تحت الاحتلال. القدس: مركز العمل التنموي. 1993. ص 57.

بندًا، وهما مكافأة الولادة وإصابات العمل، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت قبول أكبر من إقبال العمال على التسجيل في مكاتب العمل لما شكّل إطارا قانونيا لهؤلاء العمال.

وعلى الرغم من أن دراسة عبد الفتاح أبو شكر كانت ذات طابع توصيفي لطبيعة العمال وخصائصهم في مراحل مختلفة من الزمن، إلا أنها لم تخرج من إظهار التشوه سابق الذكر في الدراستين السابقتين، فعبر كافة مراحل الدراسة حاول أن يظهر أن معدل البطالة في فلسطين (الضفة والقطاع) ظل مرتبط بالأوضاع الاقتصادية في اسرائيل ومدى استعداد اسرائيل لاستقبال العمال الفلسطينيين. وهو ما جعل من هذه العلاقة غير مستقرة وقابلة للانتكاس نتيجة أي ظرف سياسي يمكن حدوثه، فالدراسة التي أجراها أبو شكر عام 1987 ربطت حجم وتحرك العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع الاستقرار والانتفاضة[34]، وقد أشارات الدراسات اللاحقة لفترة الانتفاضة الأولى صدق تلك المعايير، ومما يقدمه في دراسته واصفا ما قبل الانتفاضة الأولى يمكن تقسيم مراحل وجود العمال في الأراضي المحتلة إلى مراحل زمنية مختلفة، ففي الخمس سنوات الأولى التي لحقت الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة كانت الأجور وارتفاعها النسبي من أهم العوامل التي ساعدت في جذب الايدي العاملة الفلسطينية للعمل في إسرائيل، وهو ما ساهم في استيعاب الفائض العمالي في الضفة والقطاع، حيث بلغ العدد بين العامين 1970–1973 ما يقارب 17500 عامل. أما الفترة التي جاءت بعد ذلك وعلى الرغم من تقلص الفجوة بين الأجور إلا أن العمال الفلسطينيين واصلوا هجرتهم للعمل في الأراضي المحتلة، حيث أنها صارت شبه متساوية في الفترة 1984–1986 وهي الفترة التي حاولت فيها اسرائيل الخروج من حالة التضخم، أما الفترة الثالثة والتي تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى حيث شهدت هذه الفترة زيادة في

[34] . ابوشكر، عبد الفتاح. الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. 1987. 29–30.

الأجور، وذلك بسبب تراجع الوضع الأمني حيث قل عدد العمال المهاجرين مما أدى إلى تراجع عرض قوة العمل في تلك الفترة، بالإضافة إلى تراجع عدد أيام العمل، وقد ختمت هذه الفترة بتوقيع اتفاقية أوسلو التي أدت إلى تراجع عدد العمال بشكل أكبر حيث بلغت نسبة الأجور بين العمال في الأراضي المحتلة والضفة 1.6 وفي قطاع غزة 2.5 كما لابد من الإشارة إلى أن البطالة ساهمت في دفع العمال الفلسطينيين إلى الاتجاه نحو السوق الإسرائيلي، فبلغت البطالة ذروتها عام 1996 فكانت في غزة 32% و 19.6 في الضفة الغربية[35].

من خلال الدراسات الثلاثة السابقة والتي أجريت في الأعوام (1987/ 1993/2007) يتضح أن هناك إجماع على أن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن اقتصادا طبيعيا، بل إن محاولات اسرائيل الدائمة الهيمنة عليه جعلت منه اقتصادً تابعا غير قادر على آداء ما يتطلبه دور الاقتصاد المستقل. وهو ما تسعى الدراسة إلى تثبيته أن هذه التشوهات انعكست على حقوق العمال ليس بوصفهم عمالا أجانب وحسب، بل يتعدى ذلك إلى التحكم في تطويعهم على المستوى الاجتماعي والثقافي وكأنهم موضوعة من موضوعات العملية الاستعمارية نفسها التي ظلت تخضع لتقنيات الاستعمار المختلفة، فسلب الأرض من المزارع الفلسطيني عام 1948 لم يكن الخطوة الأخيرة في العملية الاستعمارية، بل امتد ذلك إلى تفريغ الأرض من العاملين فيها والسعي إلى إدخالهم في المنظومة الاقتصادية الاسرائيلية بما تحتويه من معاير الاستغلاء الربحي والاستعلاء الاستعماري.

[35]. المصدر السابق. ص 84.

2.2.2 القسم الثاني: مسألة العمال جزء من الهيمنة الاقتصادية والسكانية.

على الرغم من أن المنظومة الاقتصادية التي تحكم دولة الاحتلال هي المنظومة الرأسمالية إلا أن الاستثمارات الاسرائيلية ظلت عبر كل مدة تواجدها في فلسطين محكومة بأبعد من تحقيق الأرباح، فقد اعتمدت اسرائيل في كثير من الأحيان على ادعائها البحث عن الأمن للحصول على التعاطف الدولي والحصول على المعونات الخارجية من اللوبيات الصهيونية، فوجود الهاجس الأمني و التيارات الدينية في دولة الاحتلال يعتبر أساسا في انطلاق دولة الاحتلال كدولة تدافع عن دين سماوي و مجموعة من المضطهدين الذين تعرضوا عبر أزمنة مختلفة للظلم والقهر.

إن العوامل التي تؤثر على طلب الأيدي العاملة لدى الكيان الصهيوني ليست متطلبات السوق من حيث العرض والطلب فحسب بل إن سياسات السيطرة والاستغلال الاستعمارية هي الأساس في ذلك، وعلى الرغم من الفجوة الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الدخل والبطالة إلا أن دولة الاحتلال ما تزال تضع الكثير من القيود على طلب العمال من قطاع غزة إذا ما قورن ذلك مع الضفة الغربية، فالقطاع منذ العام 2006 لم يمنح عماله أي تصريح حتى العام 2021 حيث أعطي حصة تبلغ 20ألف تصريح والتي وزعت على قطاعات الخدمات والبناء والزراعة[36].

شهدت الأعوام الأخيرة مجموعة من السياسات التي اعتبرتها اسرائيل جزء من تحسين ظروف العمل أو تحسين آلية الحصول على عمل كإطلاق موقع المنسق والذي يعتبر جزء من السياسات الأمنية الاسرائيلية، وإطلاق خطة 360 التي شملت مجموعة من الإجراءات في ذات الإطار إلا أن كل هذه السياسات تظل في إطار السيطرة والهيمنة الاسرائيلية وتعزيز التبعية لليس للاقتصاد كمنظومة مادية فقط بل يتعدى ذلك إلى الجانب الثقافي والأخلاقي من خلال تقديم الجانب الاستعماري على

[36]. قزمار، عصمت و حباس، وليد. مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الاسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية. رام الله: ماس. 2022. ص 3-4.

أنه المبادر في السلام والسعي نحو تحسين مستوى المعيشة من خلال إزالة المنع الأمني عن بعض المرفوضين سابقا، وتظل مثل هذه السياسات إطارا نظريا اعتمدته المؤسسة الرسمية الاسرائيلية سياسة لها من أجل إحكام السيطرة على بقاء أرباب العمل الاستعماريين مسيطرين على الأيدي العاملة الفلسطينية[37]، ومن خلال ما تقدم يتضح أن اسرائيل تسعى إلى أكثر من شراء الهدوء الأمني بالعمل، بل إن موضوع العمال يعتبر حجرا أساسيا في تعزيز بقاء منظومة الضم الاقتصادي بين الاقتصاديين والحيلولة دون أحداث أي تغير من شأنه استقرار الاقتصاد الفلسطيني، فمن الناحية السكانية تمارس دولة الاحتلال على الفلسطينيين ما تريد من عمليات الفصل التي تضمن الأمن ومن الناحية الاقتصادية فإنها أحكمت السيطرة على مناحي الحياة الاقتصادية ومن أهمها العمال.

إن التقسيمات الجغرافية التي استندت عليها اتفاقية أوسلو ساهمت في ترسيخ الشرذمة الديمغرافية و المؤسسية للاقتصاد الفلسطيني، سواء كان ذلك عبر ما تم الاتفاق عليه من تأجيل تفكيك المستوطنات إلى المرحلة النهائية من المفاوضات أو من خلال الممارسات الاستعمارية التي قامت على سياسات الإغلاق والعزل والتي كان جدار الفصل العنصري أكبر تجلياتها، حيث حرمان الفلسطينيين من أي حيز جغرافي قابل للحياة أو العمل أو الحركة، مما ساهم في خلق منظومة اقتصادية فلسطينية مشوهة وهو ما أكد على استمرار عملية السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على كافة الموارد الفلسطينية، بما في ذلك العمال الذين لم يجدوا فرص العمل التي تستوعبهم سواء من حيث العدد أو الخبرات[38].

---

[37]. فرسخ، ليلى. العمالة الفلسطينية في اسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007. تر: سام برنر. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 2010. ص 167.

[38]. Samander. Mark , Palestinian Workers in Israeli Settlements. – Ramallah: Allhaq. 2021. P 4.

تقوم منظومة العمل الاسرائيلي على نظام الهندسة الاجتماعية القائم على التقسيم إلى جماعات بحيث أن السعي وراء تثبيت الهوية الصهيونية يعتبر الجزء الأكثر أهمية، وعلى الرغم من اتجاه وليد حباس إلى أن الإطار الاستيطاني كان الأكثر تأسيسا في تشكيل الهندسة الاجتماعية الاسرائيلية والتي حاول أن يثبت أنها تقوم على إنهاء الأصلانيين بكافة اشكال وجودهم الإنتاجي المادي والمعنوي[39]، إلا أن الواقع يثبت أن المنظومة الرأسمالية والتي سعت إلى توفير الأيدي العاملة الرخيصة من أجل تعظيم الأرباح كانت فاعلا أساسيا في تشكيل هذه المنظومة، والتي ظهرت عبر مراحل التواجد الاسرائيلي في السوق من خلال اعتمادها على العمال الفلسطينيين.

3.2.2 القسم الثالث: البروتوكولات والاتفاقيات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعمل في الداخل المحتل.

يعتبر اتفاق باريس الاقتصادي من أهم الأسس التي نظمت على ضوئها العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد شكل قانون العمل والعمال موضوعا أساسيا في هذه الاتفاقية، فقد نصت المادة السابعة من هذه الاتفاقية على الحفاظ على حركة العمال بشكل عادي في الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى حق السلطة الفلسطينية المشاركة في تنظيم الحركة والمطالبة بالمقتطعات الخاصة بالضمان الاجتماعي التي يدفعها العمال الفلسطينيين، وعلى الرغم من هذه الاتفاقية تشير ليلى فرسخ إلى أن اسرائيل لم تلتزم بانتظام حركة العمال تحت ذرائعها الأمنية التي ظلت الأساس الجوهري في تنظيم العلاقة، ففي الفترة الممتدة بين 1993–1997 قامت اسرائيل بمجموعة من

[39]. حباس، وليد. الدور الاقتصادي للهستدروت في بناء دولة الاستعمار الاستيطاني بين العام 1920–1948. بيرزيت: جامعة بيرزيت. رسالة ماجستير غير منشورة. 2018. ص 30.

الاجراءات التي خفضت عدد العمال إلى ما يقارب 36 الف بعد أن كان يتجاوز 120 ألف عامل بالإضافة إلى ممارسة الإغلاق شبه التام لما يزيد عن 400 يوم عمل [40].

إن المرحلة السياسية التي لحقت بأوسلو ساهمت في خلق مجال من التوظيف الذي لم يعهده المجتمع الفلسطيني من قبل مما جعل من مفاهيم العدالة الاجتماعية واللامساواة تدخل في حيز المفاهيم المتغيرة الحركة الديناميكية للهرم الاجتماعي وعليه فإن مفهوم العدالة الاجتماعية واللامساواة أخذ طابعا مؤسسياً تماشياً مع بناء المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني إلا أن ذلك لم يصل الى العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وظلت لهم تراتبياتهم الخاصة التي اكتسبوها جراء عملهم في السوق الاسرائيلي وحسب.

وينطلق مفهوم العدالة الاجتماعية من حالة يتم فيها توزيع المنافع والأعباء الاجتماعية وفق مبدأ محدد مسبقًا لتخصيص الموارد، ويتطلب ذلك بعض الإجراءات والمعايير والقواعد التي تتحكم في صناعة القرار السياسي وغير السياسية، وذلك من خلال الحفاظ على الحقوق الأساسية للجماعات والأفراد، وعلى الحريات الفردية والجماعية، انطلاقًا من معاملة كافة الأفراد بكرامة واحترام، سواء كان ذلك من جانب السلطات أو الجهات الاجتماعية أو على المستوى الفردي للمواطنين[41]. من خلال التعريف السابق يتضح أن العدالة الاجتماعية تنطوي على ثلاثة مستويات من العدالة، وهي: العدالة في التوزيع، والعدالة الإجرائية، والعدالة بين الأفراد. والعدالة في التوزيع تعني قدرة كل فرد في المجتمع أو جماعة على الحصول على نفس الفرص المتوفرة من الموارد الخاصة، أما العدالة الإجرائية فهي أن كل الأفراد أو الجماعات يكونون متساوين أمام الإجراءات القانونية من حيث

---

[40]. ليلى، فرسخ. البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكولات العلاقات الاقتصادية بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. رام الله: ماس. 1999. ص 5.

[41] .Jost, J. T., & Kay, A. C. (2010). Social justice: History, theory, and research. Handbook of social psychology.

المسؤوليات أو الصلاحيات، أما عدالة الأفراد فهي التي تقوم على أن كل فرد في المجتمع له ذات الصلاحيات أو الفرص نتيجة كونه فردًا داخل الجماعة، دون الاطلاع على عرقه أو لونه أو جنسه أو أي عامل تمييز آخر. والركائز الأساسية التي تقوم عليها العدالة الاجتماعية هي: الحقوق، والإنصاف، والمساواة، والمشاركة. انطلاقًا من مفهوم العدالة الاجتماعية توصلنا خلال ما سبق إلى أن المساواة هي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية أو ركيزة من ركائزها الأساسية، واللامساواة هي تعبير اجتماعي عن عدم تكافؤ الفرص لدى الأفراد أو الجماعات في التوزيع والحقوق والواجبات والمشاركة، وذلك نتيجة لظروف أو عوامل تتغير من مجتمع إلى آخر بناء على العرق أو الدين أو الجغرافيا والجنس أيضًا. فهناك مجتمعات تميز بين دخل المرأة ودخل الرجل، وهناك مجتمعات يكون التمييز فيها واللامساواة ناتجًا عن العرق أو عن مكان السكن أو الأصل العرقي الذي ينتمي له الفرد. ولذلك فإننا يمكن التوصل إلى أن عدم تحقق المساواة هو أحد المظاهر التي تعبر عن حالة حدوث اللامساواة الاجتماعية[42].

ظهرت أشكال مختلفة من التوظيف للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومن بينها ما يعرف بالتوظيف من الداخل حيث تقوم شركات صغيرة بجلب العمال وتشغيلهم لحساب شركات كبيرة، حيث تكون أجورهم من حساب المقتطعات التي تحصل عليها الشركات الصغيرة وليس هناك أي علاقة بين العامل وصاحب العمل المباشر. وشكلت مكاتب العمل التي أسستها اسرائيل في الضفة والقطاع واحدة من الأدوات القانونية التي ساهمت في تشكيل صورة الحماية للعامل الفلسطيني، حيث ظل العمال الفلسطينيين يتمتعون بذات الحقوق من حيث مستوى الأجور والضمان التي

[42] . https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ideal-social-justice-concept-inequality-arabic.pdf

يحصل عليها العامل الاسرائيلي حتى العام 1988 [43]، ومن الواضح أن اسرائيل في إصرارها على تطبيق هذا القانون هو حماية العمال الإسرائيليين من التنافسية الفلسطينية التي قد تدفع أصحاب العمل لجلب العمال الأقل أجرا وحقوقا إن توفرت الفرصة، أما في حالة تطبيق القانون فإن موضوع الربحية يصبح موضوعًا محايدًا لدى صاحب العمل.

هناك تناقض في وجهات النظر بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي فبينما كان الجانب الفلسطيني يرى أن اتفاقية التجارة الحرة ستكون بابا لتحرر الاقتصاد الفلسطيني من الاعتماد الكلي على الاقتصاد الإسرائيلي، كان الجانب الاسرائيلي يرى أن إجراء تلك الاتفاقية سيعتبر فرض أمور سيادية خاصة بالحدود والمنظومة الجمركية وهو ما تم استثنائه من اتفاقية اوسلو ذاتها، ففي المادة الخامسة البند الثالث نص اتفاق اوسلو على أن كل الأمور الخاصة بالحدود والسيادة والأمن يرفض الحديث فيها كليا وعليه فإن موضوعة حركة العمال بين المنظومتين ظلت محط خلاف كبير وخاصة للحالة الأمنية التي ترغبها اسرائيل أكثر من أنها موضوع من الاتفاق على حركة العمال كما نص الاتفاق في باريس.

[43]. المصدر السابق. ص 10.

الفصل الثالث

قسم التحليل

يقوم قسم التحليل على فحص العلاقات التي ربطت العوامل الاجتماعية مثل العمر، ملكية السكن وطبيعته، وملكية السيارة وطبيعة قانونيتها مع مستوى الدخل الذي يتقاضاه أفراد عينة الدراسة من باب، وفحص العوامل الثقافية من قبيل التوجه السياسي والتوجه الديني واللغة من باب آخر.

اعتمدت منهجية التحليل في هذه الدراسة على فحص المؤشرات القابلة للقياس، والتي تتمثل في الدخل والتعليم والسكن، ومقارنتها بالحالة الفلسطينية العامة وفقًا لما نشرته دراسات وبيانات المركز الفلسطيني للإحصاء. حيث إن هذه المقارنة في مؤشرات الدخل والتعليم وملكية السكن أثبتت أن الفجوات التي تظهر بين هذه النسب تجعل من مجتمع الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة يمتلك مميزات اقتصادية خاصة.

أما التقنية الثانية التي اعتمدتها فهي المحاولات التي قدمتها الباحثة من خلال قراءة هذه الفجوات وترجمتها إلى مؤشرات اجتماعية وثقافية لم تنفصل انفصالًا تامًا عن المؤشرات الاقتصادية، بل كانت نتيجة لها في بعض الأحيان ومسببًا لها في أحيان أخرى. كما أن التحليل استند إلى النظريات الاجتماعية التي قدمها علم الاجتماع والدراسات الاستعمارية، متمثلة في مدرسة التبعية، وذلك من أجل الوقوف على أهم التجليات والملامح التي يتمتع بها مجتمع العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. هذا المجتمع ليس منسلخًا عن الواقع الفلسطيني، بل هو حالة خاصة تعاني من الوجه الثقافي والاقتصادي للحالة الاستعمارية بشكل يومي ومباشر، وكيف تحولت الرساميل الاجتماعية التي يتمتع بها الفلسطينيون بشكل عام إلى رساميل خاصة نتيجة هذه المواجهة اليومية.

من خلال المسح الأولي للاستبانات وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه يتبين أن ما يقارب من 26% من عينة الدراسة يتقاضون 10 الاف شيكل فأكثر شهريا، وأن 46% يتقاضون بين 7-10 الاف شيكل، بينما أن معدل دخل العامل الفلسطيني في الضفة الغربية لذات فترة الدراسة وفق ما أظهر معهد أبحاث السياسات الفلسطيني ماس وصل إلى 3445 شيكل شهريا، وفي غزة وصل دخل العامل الفلسطيني 1480 شيكل شهريا[44]. ويظهر من خلال ذلك أن عمال الأراضي المحتلة يحصلون على أجور أعلى بكثير مقارنة بتلك التي يحصل عليها عمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

الرسم رقم (1.3) يوضح النسب المئوية لمعدل الدخل الشهري لعمال الداخل المحتل ويوضح التوزيع النسبي حسب فئات الدخل.

المصدر:استبانة العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

[44]. معهد أبحاث السياسات الفلسطيني. "المراقب الاقتصادي، الربع الأول 2023: بداية أقل من المتوقع." 22 مايو 2024.

ويبلغ عدد العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أكثر من 200 ألف عامل حسب مؤسسات فلسطينية اقتصادية منهم 90 ألف عامل يعملون في قطاع البناء والتشييد حسب ما أورد اتحاد المقاوليين الفلسطينيين، أما عدد العمال االفلسطينيين في الاراضي المحتلة فيصل الى 178 الف عامل بفاتورة أجور تتجاور شهريا 1.5 مليار شيكل، وهو ما جعلهم من اهم الموارد المالية للاسواق الفلسطينية، وقد بلغ معدل الدخل اليومي للعامل 300 شيكل يوميا وفق بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[45].

أما عن تحليل عينة الدراسة وعلاقة العمر بالدخل فإن الفئة العمرية بين 20-30 و 30-40 هي الأكثر حصولا على الأجر الأعلى _ 10 آلاف فأكثر_ ويعود ذلك إلى القوة الجسدية التي تمكن هاتين الفئتين العمريتين من عدد ساعات أكثر ووفرة في الوقت الشخصي سواء من الناحية الصحية والاجتماعية، مما يشجع المشغل على تشغيل أفراد هذين الفئتين أكثر، كما لا بد من الاشارة إلى أن هاتين الفئتين العمريتين لديها مسؤليات أكبر من حيث الحاجة إلى بناء منزل أو شراء أرض أو سيارة مما يتبعها إلى العمل لساعات أكثر مما يساهم في رفع دخلها الشهري. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإنه لم يتم دراسة علاقة الدخل مع العمر، إذ أظهرت البيانات أن معدل دخل العمال اليومي بلغ 111 شيكل في مدن الضفة و 61.4 في قطاع غزة، ومن الممكن إحالة عدم تصنيف العمال إلى الفئات العمرية أن العامل الجغرافي يلعب الدور

[45]. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الأبرز حيث الفجوة بين معدل الدخل اليومي بين الجغرافيتين الفلسطينيتين تعتبر مؤشرا واضحا على العامل الأكبر تأثيرا[46].

لبيان مدى الفجوة التي يعيشها العمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية فإن سؤال الباحثة العينة المكونة من 14 عامل فلسطيني والتي تمت مقابلتهم كعينة لإجراء المقارنة بين العمال الفلسطينيين في السوق الفلسطيني والعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تبين أن كافة عناصر العينة الدراسية لم يتجاوز أي منهم سقف 4000 شيكل راتب شهري كأجر لعمله(نسبة 100% اقل من 5000 شيكل) وهو الذي كان أقل من الحد الأدنى لكافة أفراد العينة المكونة من 152 فرد حيث بلغ الحد الأدنى لعينة الدراسة للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 5000 شيكل ومن خلال هذه المقارنة البسيطة يتضح أن الفرق في الدخل هو من أهم السمات التي يمكن بناء الاستنتاجات عليها في تمييز العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة عن العامل الفلسطيني في السوق الفلسطينية المحلية.

1.3 المحور الأول: العمل في الداخل المحتل والإحساس بالوفرة.

تمثل الوفرة الاقتصادية عاملًا حاسمًا في تشكيل حياة الأفراد، ومن بين القرارات الهامة التي يتخذونها تلك المتعلقة بالزواج. ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد تأثيرًا ملحوظًا على قدرته على إنشاء أسرة وتكوين حياة زوجية، ويلعب أيضا الدور الأساسي في تحديد مسارات هذه الحياة الزوجية[47]، و أظهرت الدراسة أن ما نسبته 79.6% من العمال المبحوثين هم من المتزوجين

---

46 . https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/wages-2020-02a.html?fbclid=IwY2xjawEquhZleHRuA2FlbQIxMAABHXLitX62lNKri6LDp0oexolQHaR73ZsG60DGdTQKhfif8vr_G04uXmQT5A_aem_F3BffoNWaaSBL9q0BTrFGg

47 . Burstein NR. Economic influences on marriage and divorce. Journal of Policy Analysis and Management. 2007;26:387-429.

والغالبية العظمى منهم في العشرينيات من العمر على الرغم من كون هذه الفئة العمرية في المجتمع الفلسطيني هي الاكثر مواجهة للصعوبات الاقتصادية إلا انها في مجتمع الدراسة كانت قادرة على مواجهة هذه التحديات نظرا لإحساسها بالوفرة. ووفق مقارنة معدل عمر الزواج لدى الذكور في مجتمع الدراسة و المجتمع الفلسطيني حسب مركز الإحصاء الفلسطيني للعام 2022 فإن عينة الدراسة بلغ فيها معدل الزواج بنسبة 64.2% لمن هم في العشرينيات من العمر فما دون، أما المجتمع الفلسطيني فإن معدل عمر الزواج يصل إلى 26.1 سنة[48]، ويعود هذا الانسجام بين نتائج العينة وبين المجتمع الفلسطيني إلى قدرة العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة على الادخار الأعلى كذلك الشروط البروتوكولية التي تفرض عليه الزواج من أجل الحصول على تصاريح العمل.

وبسؤال المبحوثين عن الوفرة اليومية لديهم فإن الغالبية العظمى اشارت الى انهم يتقاضون ما يعادل 200-300 شيكل يوميا، وعن سؤالهم في حال تعرضهم لحدث مفاجيء قد يحتاج الى 10,000 شيكل وعن طريقة توفير هذا المبلغ، أفاد 82.2% منهم بأنه لا داعي للاقتراض إذ دوما ما يتوفر معهم مثل هذا المبلغ، اما في حالة الحاجة الى مبلغ 100,000 شيكل فإن 44.1% منهم يلجؤون الى التوفير الشخصي فيما يلجأ 27.6% منهم للاقتراض البنكي. في ظل هذه الوفرة الاقتصادية، يجد الأفراد أنفسهم في وضع يتيح لهم استكشاف مزيد من الفرص والتحديات الحياتية. والنظر إلى التأسيس لحياة زوجية بثقة، حيث يتسنى لهم توفير المستلزمات الأساسية وتلبية

[48] https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=1940&fbclid=IwY2xjawEqvh1leHRuA2FIbQIxMAABHT4NCmXco3ntzFi3bBoLSp78kwHxzhgGCPOKfdwBkoy-fZyfIlpgtU02tQ_aem_a1VgaFWg2uWZPb1qDsVqHg

احتياجاتهم المالية[49]. يمكن أن يعزز هذا الاستقرار المالي روح الأمان والراحة، مما يجعل الأفراد أكثر استعدادًا لتحمل المسؤوليات كون الفرص امامهم مفتوحة لتحقيق الاستقلال المالي وتحديد أولوياتهم بشكل أفضل ويمكنهم من تخطي بعض العوامل الاقتصادية المؤدية إلى تأخر سن الزواج وتتمثل في ارتفاع تكاليف حفلات الزواج وتطور الحياة وتعقيد متطلباتها وارتفاع مستوى المعيشة وعدم القدرة على توفير السكن المستقل، كما أن التأثيرات قد تتغير مع تقدم المجتمع والتطور الاقتصادي. وبالرجوع إلى العينة وكما هو موضح في الرسم أدناه أفاد 96.1% أنهم يمتلكون مسكن ملك بينما 3.9% هم من المستأجرين، بهذا تلعب الوفرة الاقتصادية دورا أساسيا في توجيه قرارات الأفراد في تكوين الاسرة[50]. وفي حالة مقارنة هذه النسب في الحالة الفلسطينية يتضح أن نسبة امتلاك السكن في مجتمع الدراسة أعلى بكثير حيث تراوحت بين عامي 2015 و 2022 بين 80.9 الى 81 % حسب بينات مركز الاحصاء الفلسطيني[51]، وترى الباحثة أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين حيث السبب الأول ارتفاع معدل الدخل، والسبب الثاني أن مجتمع الدراسة هو من مجتمع الريف الفلسطيني الذي تشكل ملكية الأرض أهم الدوافع التي تجعل الفرد يتجه نحو بناء المنزل الخاص بدلا من الاستئجار وهذا ما ينعكس على نمط الاستئجار الذي لم يصل في 4% في مجتمع الدراسة فإن ذات الدراسة أظهرت أنها وصلت معدل 7.7 % لذات السنوات.

---

[49] . Conger RD, Rueter MA, Elder GH., Jr Couple resilience to economic pressure. Journal of Personality and Social Psychology. 1999;76:54–71

[50] · Fox GL, Benson ML, DeMaris AA, Van Wyk J. Economic distress and intimate partner violence: Testing family stress and resource theories. Journal of Marriage and Family. 2002;64:793–807.

[51] .

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/HOUSING2022_11A.htm?fbclid=IwY2xjawErFAFleHRuA2FlbQIxMAABHcSn0UsCocgJ2nwj48ktraYUcF0NBmpCjW9Lwue8MsoY6oNn_uJAEauuIA_aem_S7ht3BQjiIK9AdUH5AYCpQ

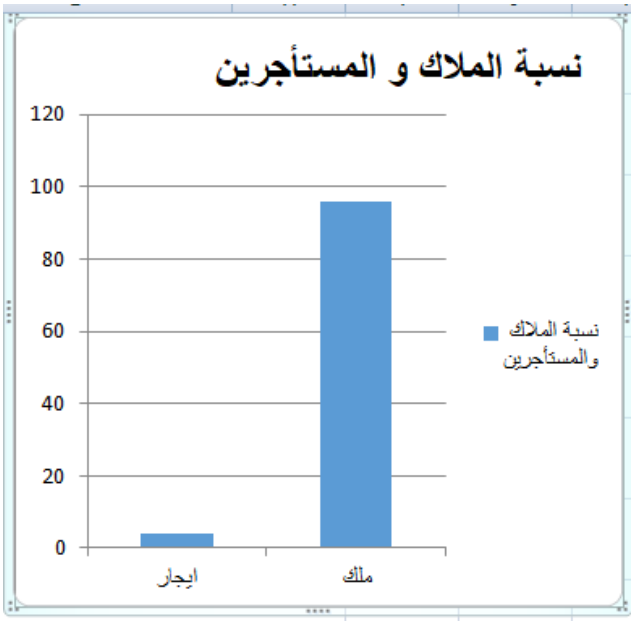

الرسم رقم (2.3) يوضح النسب المئوية للملاك والمستأجرين في عينة الدراسة .

المصدر :استبانة العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل

كما أبدت المقابلات المعمقة التي أجرتها الباحثة مع العمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية فإن نسبة المستأجرين بلغت 33% وهى نسبة مرتفعة جدا نسبة للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة والذي بلغ 4% فقط وهذا الأمر ينسجم بشكل كبير مع الفجوة الخاصة بالأجور فمن الطبيعي أن العامل الذي يتقاضى أجورا أعلى يتمكن من امتلاك منزل والعكس صحيح ومن هنا فإن عامل الإحساس بالوفرة الذي يتمتع به العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة أو في السوق الفلسطينية المحلية انعكس على طبيعة السكن والحياة الاجتماعية في كلا الشريحتين.

أبدت شريحة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية عدم حاجتهم للغة العبرية مطلقًا، وهذا يدل على أن الهوية الثقافية لمجتمع الدراسة تتكون بناءً على الحاجة، حيث إن اللغة أصبحت أداة من الأدوات التي تؤهل العامل الفلسطيني للحصول على فرصة العمل. وينسجم ذلك

بشكل كبير مع إجابة ذات الشريحة عن سؤالهم حول الحل الأمثل لقضية الفلسطينية وقضية الصراع بين الفلسطينيين والاستعمار الصهيوني، حيث يرى 14/13 من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية أن الحل الأمثل لقضية الفلسطينية يتمثل في استمرار المقاومة، وحل الصراع يكمن في تحرير الأراضي الفلسطينية كافة. على الرغم من أن 86% من ذات الشريحة يرغبون في العمل في الأراضي المحتلة، وبناءً على هذا التضارب في وجهات النظر من الإجابة، يمكن استخلاص الباحثة أن العامل الدخل وارتفاع الأجور هو الأساس في توجه العمال الفلسطينيين للعمل في الأراضي المحتلة.

ومن الجوانب التي يؤثر فيها العامل الاقتصادي هو جودة العلاقات بين الأزواج بحيث يعتبر العامل الاقتصادي مؤشر مهم للصراع في العلاقات الاسرية وعلاقات الشراكة. تعد جودة العلاقة مصطلحًا غامضًا، ومن المحتمل أن تشمل جميع المقاييس الموضوعية والذاتية للرفاهية على مستوى الزوجين .تشمل مقاييس جودة العلاقة الرضا عن العلاقة، والسعادة والمحتوى على المستوى الفردي، وتكرار الجدال، والصراع، والعنف، ومدى ديمومة العلاقة52. وتشير عينة الدراسة في المجتمع البحوث الى وجود ما نسبته 2% فقط من حالات الطلاق وهي نسبة متدنية جدا مقارنة مع ما أفادت به المعطيات الرسمية بأن نسب الطلاق في الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، بحيث سجل القطاع وحده العام الماضي 4319 حالة وفق إحصاءات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، بنسبة زيادة 23.6% على عام 2022 التي سجل فيها 3446

[52] .Amato, P. R., & Rogers, S. J. (1997). A longitudinal study of marital problems and subsequent divorce. Journal of Marriage and the Family, 59, 612–624.

حالة، فيما سجل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2022 ما يزيد على 8000 حالة طلاق في الضفة الغربية والقطاع معاً[53].

وبالرغم من أن التركيز على مؤشر واحد فقط لجودة العلاقة يتجاهل الطبيعة المتعددة الأبعاد للمفهوم، الا اننا نجد العدد من الدراسات قد ربطت بين التأثير السلبي للمصاعب الاقتصادية على مقياس السعادة/الرضا في الحياة الزوجية ومدى استجابة الرجال العدائية وسريعة الانفعال تجاه الضائقة المالية وتقييم ما اذا كانت الرفاهية المالية ترفع او تقلل من خطر عنف الشريك، وكانت متغيرات وظيفة الزوج مؤشرا هاما لمقياس استقرار الأمان الاسري[54].

ومن منظور الضغط الاسري، ترتبط مناقشة المال ارتباطا وثيقا بمعالجة الصراع الزوجي في المنزل فيما لم يصنف المال باعتباره المصدر الأكثر شيوعا للصراع الزوجي الا انه بالمقارنة مع القضايا غير المالية، كانت النزاعات الزوجية حول المال اكثر انتشارا واشكالية وتكرارا وتحمل الكثير من الاثار على بناء الاسرة واستقرارها لذا فإن الميزة الاقتصادية لكل من الرجل والمرأة ترتبط بالمزيد من الزواج، وطلاق اقل والمزيد من السعادة الزوجية ورفاهية اكبر للأطفال[55].

بهذا السياق، يمكن القول إن العوامل الاقتصادية لها دور محوري في بناء وتشكيل العلاقات الأسرية والشراكات، بحيث تحتمل هذه العلاقة بين الوضع الاقتصادي والجودة العلاقية فرصًا كبيرة

---

[53] . https://almuharer.qou.edu/2023/03/02/%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84

[54] . Conger, R. D., Elder, G. H., Jr., Lorenz, F. O., Conger, K. J., Simons, R. L., Whitbeck, L. B., et al. (1990). Linking economic hardship to marital quality and instability. Journal of Marriage and the Family, 52, 643–656.

[55] .Johnson, M. P., & Ferraro, K. J. (2000). Research on domestic violence in the 1990s: Making distinctions. Journal of Marriage and the Family, 62, 948–963.

لفهم أفضل لديناميكيات العلاقات الإنسانية وتعزيز فهمنا لكيفية التفاعل بين العوامل الاقتصادية والعواطف الإنسانية في سياق الحياة اليومية.

وتعتبر فئة العمال الفلسطينين في الأراضي المحتلة من الفئات الأكثر وفرة في سوق العمل الفلسطيني فحسب متوسط إنفاق واستهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين حسب مجموعات السلع والخدمات والمنطقة، 2017 تبين أن معدل الانفاق للأسرة المكونة من ست أفراد يبلغ (935 دينار اردني)[56] أقل من 5000 شيكل وهو الحد الأدنى للأجور التي يتقاضاها العمال الفلسطينين في الأراضي المحتلة وعليه فإن كافة العمال الفلسطينين يساهمون في رفع مستوى الاستهلاك والإنفاق الفلسطيني والذي يجعلنا من استنتاجنا أنهم من الفئات الأكثر وفرة ملموسا بشكل احصائي .

من خلال سؤال عينة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي فلسطينية عن موضوع الادخار وتأمين المبالغ التي يحتاجونها في مشاريعهم التي تتراوح بين الاحتياجات الحياتية او المشاريع الاستثمارية تبين أن هناك فجوة بينهم وبين نظرائهم الذين يعملون في الأراضي المحتلة وهذه الفجوة ناتجة عن الفارق الكبير الذي يتمتع به عمال الأراضي المحتلة عن عمال الأراضي الفلسطينية على سبيل المثال: بلغت نسبة الذين لا يدخرون في الأراضي الفلسطينية 66% من حجم العينة وأعلى مبلغ يتمكن العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة تأمينه خلال شهر كامل هو 500 شيكل وهذا ما يظهر الفجوة الكبيرة في الوفرة والأمن الاقتصادي للعامل والأسرة .

---

[56] . https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_exp_2017-01a.htm?fbclid=IwY2xjawEqwblleHRuA2FlbQIxMAABHXbi5NegQLV9GaelS8ab-fB56UHnWF54kzPfww8QrB-SmbVFev6WNuNWkw_aem_qbRRf7iHGd0xuaw9XlZa_w

والأمن الاقتصادي في الأسرة يتمثل بشكل كبير في آليات مواجهة الحالات الطارئة التي تتعرض لها الأفراد في حالات الحاجة الى مبالغ مالية كبيرة نسبيا ففي سؤال العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة تبين أن أقل من 28% هم الذين يمكن أن يتوجهوا الى الاقتراض البنكي في حالة حاجتهم الى 100,000 شيكل بينما أن العمال الفلسطينيين الذين يعملون في السوق المحلي 93% يتوجهون للاقتراض في حالة حاجتهم الى 50,000 شيكل وهذا المؤشر يعكس جانبا هاما في آليات ادخار المال وإنفاقه بين الشريحتين فإن كان تأمين 50 الف شيكل يحتاج الى الاقتراض البنكي ودفع فوائدها في نسبة بلغت 93% من عمال فلسطين في السوق المحلية فإن تأمين 100 الف شيكل وهو مبلغ يبلغ الضعف فقط ربع العينة يحتاج الى دفع هذه الفوائد وهذا ما ينعكس على الحياة الاقتصادية والسلوكية للأفراد.

2.3 المحور الثاني: العمل في الداخل المحتل والجانب السلوكي والثقافي للعمال الفلسطينيين.

يشكل التدين واحدا من أهم المركبات الخاصة بالهوية داخل المجتمعات، لا سيما تلك التي تعاني من العلاقة الاستعمارية، حيث إن الاستعمار عبر أدواته المختلفة، والتي طالما سعت إلى تغيير الهوية الاجتماعية والثقافية لمستعمراتها، ومن خلال العديد من الدراسات التي تناولت علاقة التدين بالفرد، أشارت الكثير منها إلى أن التدين يعبر عن حالة من الانسجام مع الجماعة، وكذلك الاحساس بالذات. وفي ظل الحديث عن علاقة المستعمَر والمستعمِر والتدين، لابد من الاشارة إلى إن ارتكاز الحركة الاستعمارية الصهيونية على الموروث الديني اليهودي جعل من المستعمرين أكثر تنبها لهويتهم الدينية. فبينما كانت الحركات الاستعمارية تفرض هيمنتها على مجتمعات المستعمرة

باسم الرأسمالية التي عملت على تشكيل الحركات الاشتراكية كحالة مضادة، فإن الحالة الفلسطينية مع دولة الكيان الصهيوني أخذت حيزا آخر من مجالات تكوين الهوية وبنائها[57].

وقد أظهرت النتائج من خلال الاستبانات وكما هو موضح في الرسم أدناه أن عمال الأراضي المحتلة يحافظون بشكل كبير على العبادات أو المظاهر الخاصة بالتدين. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الملتزمين بالصيام 92.1% بدرجة كبيرة جدا من العينة، ومانسبته 73.6% للملتزمين بالصلاة، وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الاستعداد لتقديم الصدقات فقد بلغت نسبة المبحوثين المستعدين لتقديم الصدقات مايقارب66% من العينة، وقد وُزِعَ هؤلاء المئة على درجتي كبيرة جداً وكبيرة. ويتضح أن الدخل يؤثر في استعداد العمال لتقديم الصدقات للمحتاجين، فتشكله الفئة الوسطى بين 7000 إلى 10,000 شيكل الفئة الأكثر استعداداً لتقديم الصدقات.

في عينة الدراسة التي بلغت 14 عامل فلسطيني يعملون في السوق المحلية أبدت نتائج الاستبانة والمقابلة المعمقة أن العامل الديني لا يمثل هاجسا قويا لدى العمال الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينيه ف 33%من المبحوثين فقط هم الذين أبدوا أنهم يصوم رمضان بالتزام كبير ويؤدون الصلاة بشكل دائم وأن 6% فقط هم من أدوا فريضة الحج وهذه النسبة بالمقارنة مع ما توصلت إليه الدراسة مع شريحة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تعتبر نسبة قليله جدا، وترى الباحثة أن ذلك يعود الى أن إحساس الفلسطيني الذي يعمل عند مشغل مستعمر يجعل من الهوية الدينية أكثر حضورا أثناء العمل مما يجعله أكثر تنبها لممارسة العبادات والتي تصبح بعد مدة جزء من الهوية الثقافية والاجتماعية للفرد.

---

[57] . بابيه، إيلان .*التطهير العرقي في فلسطين* .ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022.ص. 20.

وقد أظهرت النتائج من خلال الاستبانات وكما هو موضح في الرسم أدناه أن عمال الأراضي المحتلة يحافظون بشكل كبير على العبادات أو المظاهر الخاصة بالتدين. فعلى سبيل المثال، وصل عدد الملتزمين بالصيام 92.1% بدرجة كبيرة جدا من العينة ،ومانسبته 73.6% للملتزمين بالصلاة، وكذلك الحال بالنسبة لموضوع الاستعداد لتقديم الصدقات فقد بلغت نسبة المبحوثين المستعدين لتقديم الصدقات مايقارب 66% من العينة، وقد وُزِعَ هؤلاء المئة على درجتي كبيرة جداً وكبيرة. ويتضح أن الدخل يؤثر في استعداد العمال لتقديم الصدقات للمحتاجين، فتشكله الفئة الوسطى بين 7000 إلى 10,000 شيكل الفئة الأكثر استعداداً لتقديم الصدقات.

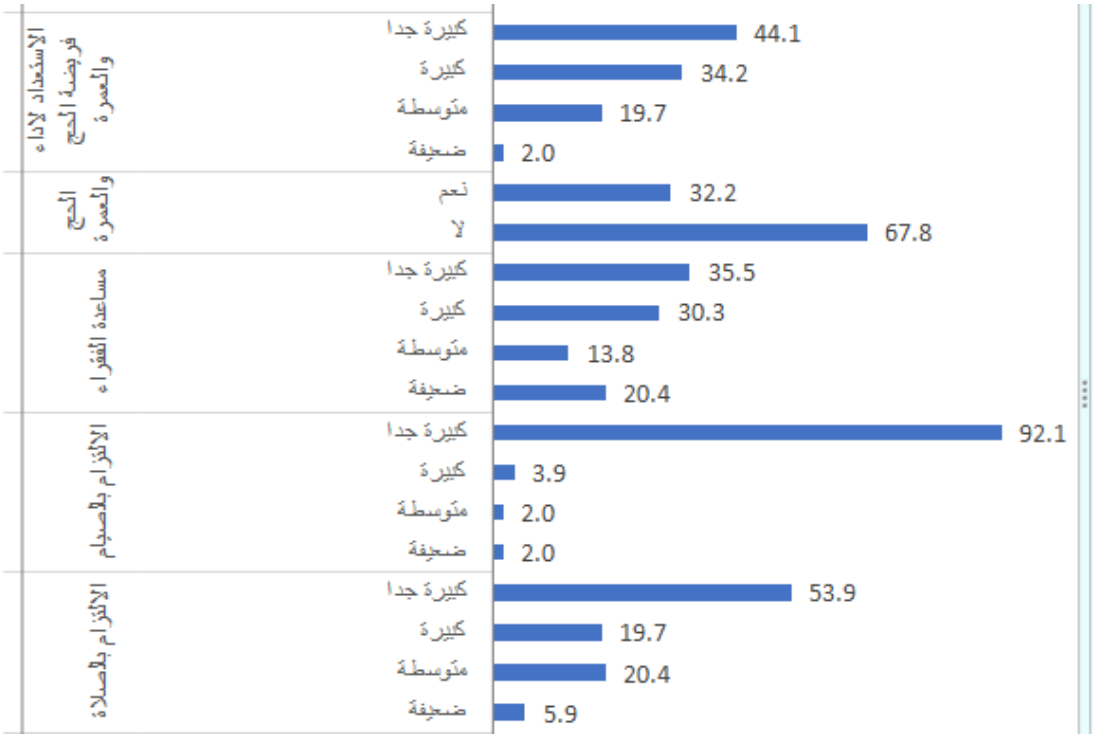

الرسم رقم (3.3) يوضح النسب المئوية للجوانب الدينية ويوضح التوزيع النسبي.

المصدر:استبانة العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل

وبعيداً عن الكثير من الأشكال التي تؤثر في التدين في المجتمع الفلسطيني، فإن التدين لدى العامل الفلسطيني قد يأخذ شكلا مختلفا عن كافة الأشكال التي تنتشر في المجتمع الفلسطيني. وهو

أنه وسيلة دفاعية للتعبير عن هوية طالما تعرضت لحالات المحاولات من الطمس، مما ساهم في تكوينها ضمن إطار سلوكي وإطار دفاعي، حيث إن العامل الفلسطيني يجد نفسه في سياق العبادات مضطراً للتعبير عن هذه الهوية التي يحرم من ممارستها، يأتي استعداد الكثير من العمال لتقديم الصدقات في الإطار الاجتماعي كجزء من المنظومة الدينية التي تحث على التكافل بالإضافة إلى حالة من تعزيز الدور الاجتماعي لدى الفئات الاجتماعية ذات المستوى المتدني أو التي لا تشارك في صناعة الحياة السياسية والاقتصادية في مستوياتها العليا. حيث إن المجتمع الريفي والمجتمع العمالي من المجتمعات التي تسعى في غالب الأمر إلى تكوين حالة من شبكات التكافل الاجتماعي التي تقوم على أن الفرد هو جزء من الجماعة وأن الجماعة هي الحاضنة الكبرى للفرد. وفي هذا الإطار يأتي دور تأسيس تفسير عالم الاجتماع بيير بورديو للهويات الاجتماعية التي تسمى بالهابتوس حيث إن الفرد أصبح لديه قدرة على تخمين تلك الصفات والسلوكيات الصامتة والتي تأتي بشكل تلقائي لتكوين الدور الاجتماعي العام وبناءً عليه فإن منظومتي الدين والعادات الاجتماعية شكلت من فئة العمال أو شريحة العمال أسرارا اجتماعية خاصة تمكن العالم الاجتماعي من تخمين تلك السلوكيات والقدرة على تفسيرها في إطار الجماعة والفرد أو في إطار الهويات المتصارعة بين حالتي المستعمِر والمستعمَر في سياق العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة[58].

بالعودة إلى المدارس التي تناولت موضوع التدين ومحاولات تفسيره من الناحية الأخلاقية أو من الناحية الاجتماعية، فإن المؤشرات الأساسية لموضوع التدين في المجتمع الفلسطيني قد تعبر عن

[58]. بورديو، بيير، جان وكلود باسرون. **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**. ترجمة ماهر تريمش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 65.

حالة من المحاولة للحفاظ على الهوية الاجتماعية والدينية في ظل سياق الصراع الاستعماري. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في الحالة الجزائرية من خلال صرامة الاستعمار الفرنسي حيث أن الحركة الوطنية الجزائرية اضطرت في كثير من الأحيان إلى الاندماج مع الهوية الدينية للتعبير عن رفضها للاستعمار. وقد أشار حسن رمعون في مقاله الذي عالج فيه العلاقة بين الصراع الاستعماري والدور الوطني والديني إلى أن تسمية المقاتلين الجزائريين في ظل الثورة بالمجاهدين وفرض الحجاب على النساء كشكل من أشكال تعبير الهوية يمثل مدى الهوية التي خلقها التدين في إطار الصراع الاستعماري[59].

وليست الحالة الفلسطينية ببعيدة عن هذا السياق الذي يعاني منه الفلسطيني بشكل يومي في إطار عمله داخل الأراضي المحتلة حيث إنه يتعرض كل يوم صباحًا ومساءً لأدوات وتقنيات تجعل من المستعمر يمارس عليه نوعًا من السلطة والهوية التي تخلق لدى العامل الفلسطيني حالة من الرفض في أدنى مستوياتها، والتي قد يكون التدين شكلاً من أشكال هذا الرفض. ويمكن تفسير هذا أيضًا من خلال ما حدث في أحداث القدس التي شهدتها المدينة عام 2021 حيث إن الكثير من الشباب الفلسطيني الذين قاموا بالدفاع عن المسجد الأقصى لم يكونوا أولئك المتدينين وفقًا لما يتطلبه مفهوم الإسلام الكلاسيكي للتدين بقدر ما أنهم كانوا حالة من الرفض للحالة الاستعمارية.

وعلى الرغم من أن الناحية النظرية تختلف بين ما وصل إليه بيير بورديو وبين ما يمثل الإسلام كحالة من التدين السياسي والاجتماعي، إلا أن بورديو الذي قام بدراسة المجتمعات الدينية في أوروبا وصل إلى أن المجتمعات الزراعية والمهنية البسيطة تخلو من صناعة الرمزية، إلا أن ذلك

---

[59]. رمعون، حسن .**الاستعمار، الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني والسياسي** 30 .نوفمبر .

https://journals.openedition.org/insaniyat/9722

لا يمكن سحبه نظرياً على المنظومة الإسلامية التي قدمت منظومة اجتماعية سياسية واستطاعت من خلال تحويل المجتمع القبلي العربي إلى مجتمع دولاني بمفهوم الدولة الحديثة مع مراعاة ما أحدثته العلوم السياسية والاجتماعية من تغيرات على شكل الدولة. وبناءً عليه فإن الهوية الإسلامية لدى العامل الفلسطيني الذي يعمل في الأراضي المحتلة تختلف تماماً عن الهوية المسيحية لعامل يصنع في مصانع النسيج في بريطانيا مثلاً، وبعيدًا عن العلاقة الاستعمارية، فإن الإسلام كمنظومة سياسية اجتماعية يشحن أفراده في كثير من الأحيان بالصفات الرمزية التي تتمثل في المواطنة وتتمثل في التمثيل الديني في الواقع وليس كحالة من الرمزية الطلبية الخاصة بمصير الإنسان ومستقبله بعد الموت. فالدين الذي لم يلق الاهتمام الكبير من علماء الاجتماع في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، الآن أصبح أحد العوامل المهمة التي تقوم عليها سياسات الهوية، وهو قوة محركة للعديد من الحركات الاجتماعية في العالم. على الرغم من مراهنة الكثير من الحركات الاجتماعية على انهيار المنظومة الدينية داخل التأثير الاجتماعي، لاسيما في فترة انتعاش الاشتراكية، إلا أن فترة ما بعد التسعينيات وتراجع المد الاشتراكي في العالم شهد حالة من الانتعاش في تأثير الدين، لاسيما مع ظهور حركات سياسات الهوية، مما يمثل الآن ساحة مهمة من ساحات صراعات التمثيل الثقافي والعرقي. على الرغم من أن هابر ماس توصل إلى أن انحلال الدين يمثل حالة من الضرورة لما يعرف بالعلمانية، إلا أنه وجد تباينًا كبيرًا بين المجتمعات. فقد اعتبر أن مجتمعات أمريكا اللاتينية تظل أكثر تدينا من تلك التي تعيش في أوروبا، وبسحب هذا الاستنتاج على مجتمعات الشرق التي تعيش في ظل ثقافة دينية، وما زالت التعليم الديني حاضرة في حياتها اليومية، بالإضافة إلى العبادات التي ما زالت تمارس بشكل دائم، فإن الدين سيشكل حالة من الأهمية الكبيرة في بناء الهوية الاجتماعية والثقافية للفرد.

أظهرت الدراسة أن هناك اهتمام عال في مجتمعها حول المستوى التعليمي حيث بلغ مجموع فئتي التعليم العالي والثانوي 68% من عينة الدراسة وترى الباحثة أن هذه النسبة العالية تعود إلى أسباب الوفره ذاتها في مستويات الدخل حيث أن سوق العمل في الداخل ارتبط في المنطقة الجغرافية بعد العام 1967 مما يساعد الأسر على تعليم أبنائنا ورفع مستواهم الأكاديمي أما عن توجه اولئك المتعلمين إلى سوق العمل في الداخل فإن الباحثة تحيل ذلك إلى أن السوق الفلسطيني المتوفرة لا توفر ذات الفرص من الدخل التي تمكن أولئك الأفراد من تحقيق ذات المستويات من الدخل والرفاهية، في سؤال المبحوثين من العينة المكونة من اربعة عشر عاملا فلسطينيا ممن يعملون في السوق الفلسطينية عن المستوى التعليمي بلغت نسبة الأميين ما يمثل ثلث العينة، أما الثلثين الآخرين فكانوا فوق التعليم الثانوي والجامعي وهو ما يدل على انسجام مع ما توصلت إليه الدراسة في اهتمام سكان المناطق المصدرة للأيدي العاملة الفلسطينية بموضوع التعليم.

ووفق ما توصلت إليه بيانات المركز الفلسطيني للإحصاء التوزيع النسبي للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والحالة التعليمية والمحافظة 2022[60]، فإن نسبة ذات الفئتين في مدينة رام الله بلغت 42.5% وهذا المؤشر يدل على فجوة في مستوى التعليم بين المناطق المصدرة للأيدي العاملة من الضفة الغربية والأراضي المحتلة وبين مدينة رام الله التي تمثل متوسط كافة المدن الفلسطينية في ذات النسبة، وترى الباحثة في ذلك أن مستوى الدخل الذي توفره سوق العمالة في الداخل لم تمنع الفلسطينيين من إتمام تعليمهم إلا أنها شجعتهم على تغيير فرص العمل بدلا من السوق الفلسطينية التي قد توفره لهم فرصا بدخول قليلة في مجال تعليمهم لفرص عمل كعمال بدخول مرتفعة نسبيا في السوق الاسرائيلي .

[60] https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2022-16A.html.

واهتمام هذه المناطق بالتعليم يعود إلى أسباب اجتماعية عامة في المجتمع الفلسطيني حيث أن الاستعمار ساهم في رفع مستوى التعليم بشكل عام وبما أن سكان هذه المناطق ظلوا أصحاب دخول مرتفعة نسبيا بعد فتره الاحتلال عام 1967 فإن فرصهم في التعليم ظلت أعلى من سكان القرى والمخيمات التي ظل دخلها يعتمد على أجور العمالة في الضفة الغربية أو كموظفين في القطاع العام بعد وجود أوسلو.

تمثل اللغة واحداً من أهم الفواعل التي تعمل في الجانب الثقافي في حياة الفرد. وبالاطلاع على العلاقة الشائكة بين العامل الفلسطيني والمشغل الإسرائيلي، نجد اللغة دائرة من دوائر الاشتباك الشائكة. فعلاوةً على أنها أداة الاتصال الوحيدة بين المشغل والمشغل، تمثل أيضاً حالة من تكريس الصراع وكذلك أداة من الأدوات التي يتنافس فيها وعليها العمال من أجل الحصول على العمل. فالعامل الفلسطيني الذي يريد أن يحصل على دخل أكثر، عليه أن يكون اتصاله المباشر مع المشغل الإسرائيلي. أما أولئك العمال الذين يعتمدون على أرباب العمل الفلسطينيين أو سماسرة العمل، فإنهم لن يحصلوا على ذات الفرص في أجورهم. ومن هنا، فإن اللغة لم تعد أداة الاتصال كونها ما يعبر عن إرادة الفرد فحسب، بل أصبحت أداة من الأدوات التي تساهم في إدارة الأفراد وتوزيعهم على حرميات العمل وكذلك الأجور. هذا من وجهة نظر العمال الفلسطينيين الذين اخذوا على عاتقهم أن يتنافسوا في الحصول على المستويات العليا بالتعبير باللغة العبرية من أجل الحصول على الفرص الأفضل وتمكينهم من الحصول على كافة الحقوق الخاصة بالعمل دون انتقاصها عبر قنوات السماسرة. أما من وجهة نظر المشغل الإسرائيلي كمستعمر، فإن اللغة ستمثل مجالاً هاماً من مجالات السيطرة والهيمنة. إن لم تكن في تفكير المشغل كفرد، فإنها في تفكير

المؤسسة الاستعمارية ككل. فعبر عمليات الاستبطان الخاصة بالغزو الثقافي، أصبحت اللغة مجالاً هاماً من مجالات العملية الاستعمارية.

من المؤكد أن بورديو الذي انطلق في نمذجة التأثير اللغوي على الممارسة من خلال نموذج "التطبع اللغوي"، "السوق اللغوي"، هو الذي سينتج ما يعرف بالخطاب[61]. ومن هنا فإن "التطبع اللغوي" الذي يتعامل معه العامل الفلسطيني على أنه ممارسة يومية للحصول على فرصة العمل الأفضل كأي مهارة من مهارات إعداد العمل، هو ذاته الذي سيصبح أداة من أدوات التنافس على الفرص داخل سوق العمل وداخل السوق اللغوي أيضاً. وهو الذي سينتج الخطاب حول التفوق ليس لمن يتحدث العبرية فحسب، بل للعبرية كلغة. وهو ما أصبح حاضرا بشكل مقنع داخل النشاط الفلسطيني الاجتماعي في تعبيراته المختلفة داخل الشارع الفلسطيني وداخل السوق الفلسطيني والسيارة الفلسطينية. ومن خلال الاطلاع على نتائج الاستبانات، فإن المظاهر اللغوية المختلفة في مجال الأغنية مثلاً تشير إلى أن 2% فقط من المبحوثين هم الذين يسمعون الأغنية العبرية، وهم من أدنى فئة دخل بين 5000 و 7000 شيكل. وفي ربط ما تقدم من الإطار النظري مع هذه النتيجة، يتضح أن الاهتمام باللغة العبرية هو شكل من أشكال التنافس في الحصول على العمل، فأصحاب الدخول المنخفضة يعبرون عن اهتمامهم بالعبرية كجزء من أدوات التنافس. ومن الملفت للانتباه أيضاً في مجال الأغنية أن 45.4% من المبحوثين لا يهمهم ما الأغنية التي يسمعونها وكأنهم يقفون على الحياد في التعبير اللغوي، ومن هنا يصبح العمل لدى المستعمر ليس عملاً فحسب بمقدار ما أنه حالة من التعبير الاجتماعي والتراتبية الاجتماعية داخل مجتمع العمال

---

[61]. بورديو، بيير .**أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي** .ترجمة ابراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث، 1980، ص 139.

الفلسطيني. في ذات المجال، فيما يخص سماع الأخبار أو لغتها، فإنه لا احد من العمال المبحوثين يهتم بسماع الأخبار باللغة العبرية. أما فيمن يسمعون من قنوات إسرائيلية تنطق بالعربية، فقد وصل إلى 7.9%، بينما 27.6% من المبحوثين لا يهتمون بسماع الأخبار مطلقًا، والرسم أدناه يوضح ماسبق.

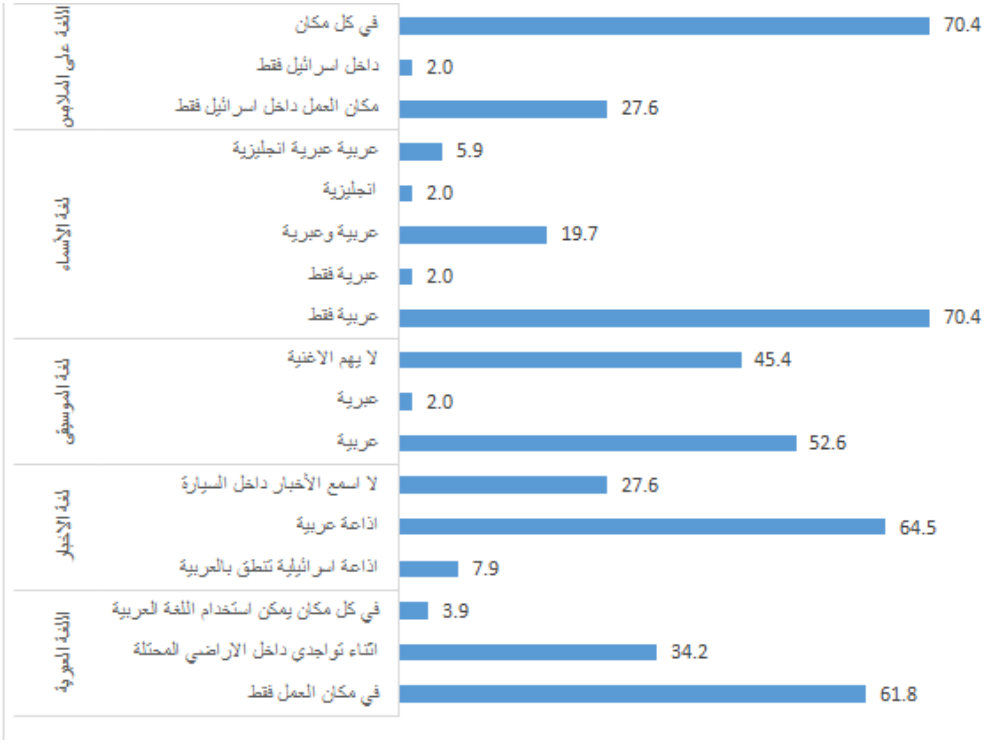

الرسم رقم (4.3) يوضح النسب المئوية لاستخدامات اللغة العبرية ويوضح التوزيع النسبي.

المصدر :استبانة العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

ويأتي التطبع (الهابيتوس) وهو عبارة عن نسق من الاستعدادات المكتسبة خلال العلاقة بمجال معين عندما يصير فعالًا ويحدث آثاره من خلال اللاتقاء بشروط الفاعلية لتلك التي أنتجته. حيث أن الحياة الاجتماعية تتجسد متفردة وتتحول إلى طبيعة ثابتة. فهو نظام للاستعداد للقيام ببعض الممارسات من خلال تلقائية تؤكد نفسها في مواجهة مرتجلة، حيث تتولد ممارسات تتكيف مع الحاضر والمستقبل. وهو نظام توليد الاستجابات المتكيفة مع متطلبات مجال معين، وهو نتاج

فردي يتكون من خلال التجارب التكوينية للطفولة والتاريخ الجمعي[62]. ويظهر ذلك في سلوك العامل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال مجموعة من العوامل التي يتم تفاعلها وتحضيرها في السلوك الفردي والجماعي. فعلى سبيل المثال، يساهم عامل الدخل الذي يتقاضاه العامل في الأراضي المحتلة في كثير من الأحيان في تشجيع الشباب الذكور على ترك السلك التعليمي والعمل على تطوير المهارات العلمية ليمكنهم من الدخول في سوق العمل.

العنف الرمزي هو الطرق التي يفرض بها المسيطرون تفكيرهم وتعبيرهم من خلال الاستناد إلى الشرعية. ليس بالعنف الظاهر، بل بآليات العنف التعبيري أو العنف الرقيق[63]. الممارسات الثقافية تمثل استراتيجيات للتباعد عما هو مشترك، والتي تسعى إلى التمييز ليس بهدف الربح الظاهر والذي يسعى الجميع إليه على أنه الربح، بل تسعى إلى تحقيق ذلك الربح من خلال البحث عن طريق منزه عن الربح ذاته. فالربح المتحقق يقوم من خلال أن يرى المرء نفسه ويجعل الآخرين يرونه باعتباره لا يبحث عن ربح، بل هو منزها تمامًا عن الغرض.

الثقافة المضادة يجب أن تمتلك الأسلحة الضرورية للدفاع عن النفس في مواجهة السيطرة الثقافية، ليس من خلال فرص الانعكاس على المنظومة المسيطرة صاحبة العنف الرمزي فحسب، بل يجب أن تشكل حالة ضد الأشكال الناعمة التي تساهم في تحليلها وإبطال عمل الأيديولوجيين الذين يستندون إلى نوع من التعليلات شبه العلمية التي تستند على العلوم الطبيعية أو النزعات العرقية.

---

[62] . بورديو، بيير. أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. تر: ابراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث. 1980 ص10.

[63] . المصدر السابق، ص11.

فالأمر يحتاج إلى انتشار الأسلحة ضد السيطرة الرمزية وإعادة بنائها فيما يمكن من تفكيك تلك المسيطرة[64].

إن الطبقة العمالية المقهورة تسعى إلى إعلاء قيم الرجولة والفحولة كملاذ أخير لهويتها. فهذه الطبقة ليس لديها ما تعتمد عليه سوى قوة عملها وعند الاقتضاء سوى نضالها. فالعلاقة عبر الجسد هي السمة المميزة لهذه الطبقة، وهي مصدر لمجمل المواقف والسمات والقيم التي تتيح لها الاستيعاب عن طريق التعبير بالضحك والأكل والشرب والكلام[65].

وأكثر الملامح التي تظهر في جانب العنف الرمزي تلك التي تستبطنها اللغة كلغة مدنية قادرة على حمل مفاهيم التحضر والتطور. حيث إن الطرف الأضعف في هذا السياق، العمال الفلسطينيين، سيظنون أن لغتهم العربية الأم ليست لغة قادرة على حمل التمدن أو التحضر وفق المعايير التي يسير بها العالم المعاصر. ومن أهم تلك الدراسات التي تناولت موضوع اللغة كجانب من جوانب الهيمنة والعنف الرمزي ما وصل إليه فرانس فانون في كتابه "جلود سوداء وأقنعة بيضاء". حيث عبر عن اللغة كمجال للتشكيك في الهويات الأصلانية للسكان المحليين، حيث أن أصحاب الأرض أو الأصلانيين كانوا يظنون أن لغة مستعمريهم هي الأكثر قدرة على التعبير عن الحاجات المادية والنفسية والقيمية للتحضر. كما أن فرانس فانون عالج هذا الجانب من الناحية النفسية، فقد ربط بين تلك الهيمنة والأشكال الخاصة بالاتصال الجنسي. فقد عبر عن أن الرجل الأسود يسعى لمشاركة امرأة بيضاء، وكذلك المرأة السوداء تسعى للدخول في علاقة مع رجل أبيض، وهذا ما

---

[64]. بورديو، بيير .**أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي** .ترجمة ابراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث، 1980، ص 17.

[65] . المصدر السابق 20.

اعتبر حالة من التعبير عن الانسجام بين أولئك المهيمنين وأولئك الذين هيمن عليهم بفعل الفريق الأول[66].

فالعلاقة بين العامل والمشغل في السياق الاستعماري لم تقتصر على الجانب المادي والهيمنة على وسائل الإنتاج المادية الخاصة بالمواد الخام وآلية الدخول وتصاريح العمل فحسب، بل تعدد ذلك إلى مستويات خاصة في الجانب النفسي ونظر الإنسان لنفسه في هذا الإطار. فاللغة العبرية في هذا السياق أصبحت تعبر عن لغة ذات قيم تحضرية، بينما أن اللغة العربية أصبحت لغة هامشية في سياق البحث عن المدنية وتحقيق الذات. وبالتوافق مع ما توصل إليه فرانس فانون في هذا الإطار، يمكن القول إن العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة أصبح يكمن في لا وعيه الشخصي حالة من التفوق للغة العبرية ليس بوصفها أداة للتواصل بين المشغل والعامل فحسب، بل تعدد ذلك إلى كونها لغة تدل على التحضر والتفوق والقدرة على الإنتاج المعرفي والحضاري أيضًا.

يرى مالك بن نبي أن المنظومة الاستعمارية تعمل على خلق نموذج من الحياة والفكر بالطريقة التي تناسبه وتسهل في تحقيق أهدافها. ومن خلال السيطرة المادية والمعنوية، يصبح الأصلانيون يفكرون ويحملون الهوية التي رسمها مستعمرهم والتي لا يستطيعون الخروج عنها لتصبح حياتهم مطابقة لتلك الحدود. وقد سماها بالمعامل الاستعماري، حيث يقول: وللمعامل الاستعماري تاريخه في سياسة الاستعمار، فقد كان الفرنسي بو جو هو أول فرنسي أدرك حقيقة الشعب الجزائري وما ينطوي عليه من عبقرية فذة. وقد أدرك ذلك بشكل تام ووضع بمقتضاه الطريقة المناسبة لاستقرار الاستعمار[67]. ومن خلال ما يكشفه معامل الاستعمار من مفهوم، يتضح أن سياسات العمل

---

[66] . https://www.youtube.com/watch?v=IHOGic2FIaM/ جلود بيضاء أقنعة سوداء. فرانز فانون. استرجع بتاريخ 10.5.2024.

[67] . ابن نبي، مالك. شروط النهضة. دمشق: دار الفكر. 1986. ص 146.

الاستعماري على العمال والعمل هي جزء من دراسة المؤسسة الاستعمارية للمستعمرة. حيث أن التحول الذي أصاب العمال الفلسطينيين بعد عام 1976 من الدخول في مستوى عالٍ من الأجور العالية، ساهم في تفكيك المجتمع الزراعي المتمسك بالأرض وتحويله لمجتمع أكثر اهتمامًا بالجانب الاقتصادي القائم على الوظيفة والمهنة.

ومن خلال هذا المعامل ترك الأثر الكبير في شخصية الفرد. ومن مظاهر تأثيره أن كثيرًا من التجمعات السكانية (القرى المحاذية للخط الأخضر)، أصبح العمل في الأراضي المحتلة جزءًا أساسيًا ليس من مصادر رزقها فحسب، بل من توجهها الاجتماعي والثقافي. فالطفل منذ وجوده في المدرسة يحرص على تعلم اللغة العبرية أو امتلاك بعض الأدوات الرمزية التي تعبر عن التعاطي مع سياسات الاستعمار. ليس من باب التعاون أو ما يفهم بالعمالة، بقدر ما هو حالة من التماهي مع الواقع القائم على أن سوق المستوطنة أو المستعمرة أصبح سوقا ملائما للعمل، وهو ما عبر عنه مالك بن نبي أيضًا، أن الطفل ينشأ على دراية بمتطلبات وقته ومجتمعه، مما يساهم في احكام الخناق على البلاد المستعمَرة. فالاستعمار لم يكن على وتيرة واحدة طوال تاريخه.

نحت مالك بن نبي مصطلحًا بنيويًا في تفكيك العلاقة بين المستعمر والمستعمَر، وهو ما يسمى بالقابلية للاستعمار، حيث أنه من خلال هذا المصطلح كشف عن الاستعدادات الأولية التي يتملكها الأصلانيون في قابليتهم للهيمنة، فقد أخذ على الجزائريين مأخذًا في قبولهم لمصطلح الأهلي، فيقول: "نرى الجزائري يقبل اسم الأهلي يوم استؤهل، ما ترمي اليه المقاصد الاستعمارية من كل ناحية، حتى من ناحية اسمه"[68]. فإن قبول صاحب البلد بالتوصيفات التي يأخذها عليه

[68] . المصدر السابق. ص154.

مستعمره، حتى لو كانت في الاسم، هي مقدمة للاستكانة للقبول والفكر الخارجي، وهي تمهيد لقبول الفروض اللاحقة والتي يجد نفسه يحققها دون أن يشعر.

ونجد هذا الأمر في السياق الفلسطيني من خلال التصنيفات العمرية والجغرافية التي يطلقها الاستعمار الإسرائيلي على الفلسطينيين الأصلانيين. فمثلا حرمان الغزيين من الدخول إلى الأراضي المحتلة واستمرار أهالي الضفة بالعمل، هو شكل من أشكال الرضوخ والتفاعل مع تلك السياسات الاستعمارية.

حاولت المنظومة الاستعمارية أن تقدم نفسها بأنها نموذج فريد في الحضارة، يتفوق على كافة الحضارات في العالم. وقد ساهم ذلك في خلق حالة من الاغتراب النفسي والاجتماعي والسياسي عند الشعوب المستعمرة. وقد تعددت هذه المحاولات في السيطرة على الشعوب من خلال طمس الهوية من خلال إقناعهم بأن عمليات التقليد للمستعمر تمكنهم من السير في إطار حضاري. حيث إن هذه الدعوات المهيمنة تساهم في تدمير الشخصية الوطنية وتفقدها الثقة بالنفس، مما يساهم في ترسيخ الهيمنة المقصودة[69].

في السياق الفلسطيني، عملت المنظومة الاستعمارية على خلق حالة من العقاب الجماعي، التي تحرم العائلة من الحصول على تصاريح عمل أو الدخول للعلاج في الأراضي المحتلة أو الدخول للعبادة. فهذه السياسات العقابية الجماعية، أصبحت توجه العائلة إلى ترويض أفرادها باتجاه عدم الانخراط في مقاومة الاحتلال، أو حتى المشاركة في أي عمل قد يعرضها إلى حرمان المكتسبات التي تخص العمل. وعلى الصعيد الآخر، حولت السياسات الاستعمارية المواطنين الأصلانيين في تلك المناطق الجغرافية التي يمكنها العمل في الأراضي المحتلة إلى أفراد قابلين للتعاطي مع

[69] . عاشور، احمد محمد. صفحات تاريخية خالدة. ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة. ص133.

السياسات الاستعمارية، وذلك من أجل تحقيق المكاسب الخاصة بسوق العمل والسعي وراء الحصول على ما يعرف بحسن السلوك أو القبول الأمني.

وبالنظر إلى اللغة كأنها سوق، فإنها تأخذ شكلين من الحضور. أحدهما الحضور العيني، الذي يوزع الأفراد في درجات قابلة للقياس. فمن خلال اللغة يمكن أن تقول أن الفرد ينتمي إلى طبقة معينة أو فئة معينة من الناس. ومن الناحية الأخرى، فإن هذا يتحول إلى حالة من القدرات التي تمكنه ليس من وجوده بالطبقة فقط، بل لتحويله لممتلك لقدرات تتمثل في ترجمتها إلى رأس مال لغوي يأخذ حضوره على شكل رأس مال اجتماعي أو قدرات اجتماعية.

وفي هذا السياق، يصبح العامل الأكثر مهارة باللغة ليس قادرًا فقط على تحصيل الفرص في العمل، بل هو الأكثر مرونة في تعويض خسائره وتحسين علاقاته الاجتماعية وتمكين نفسه من تعلم المهارات الجديدة. فعلى سبيل المثال، إن العامل الذي يستطيع أن يقرأ ويكتب اللغة العبرية، سيتمكن من التعامل مع الآلات التي قد يحتاجها العامل إن صاحبها كتالوجًا أو بروشورًا لاستعمالها. بينما أولئك الذين يفتقدون لمهارة القراءة سيظلون تحت رحمة العمال الأكثر قدرة منهم. ومن هنا، فإن رأس المال اللغوي لم يعد حاضرا في الفرص المتوفرة في سوق العمل فقط، بل إن اللغة نفسها أصبحت شكلًا من أشكال الرأسمال. فلابد من وجود بعض المهن التي تحتاج القراءة. فمثلاً، على سبيل المثال لا الحصر، ان التعاون مع الأسمدة الزراعية يحتاج إلى قدرة على القراءة في طريقة استعمالها وتوزيعها على الأراضي المزروعة ومواعيد استعمالها. أو مثلا استعمال الآلات الخاصة بالتعامل مع المعادن. هذا بعيدًا عن المواد الكيميائية التي قد يحتاجها العامل في بعض الأحيان والتي قد تؤدي إلى إحداث اضرار صحية إن لم يكن استعمالها بشكل جيد. ومن هنا، فإن

المشغل سيحاول بكل جهده أن يجعل العامل الأكثر قدرة على امتلاك اللغة هو الأكثر فرصة للحصول على هذه المهن، إذ أن ذلك يجنبه حدوث إصابات في معمله أو مكان عمله.

من أهم المظاهر التي تظهر على العامل الفلسطيني أثناء العمل داخل الأراضي المحتلة هي تحويل مظاهر الحياة المختلفة إلى أشياء، حيث يصبح التعليم والثقافة والسياسة والدين هي عبارة عن أشياء. وقد اعتبر بورديو أن تحويل الوعي الاجتماعي إلى شيء هو لب عملية السيطرة التي تقوم بها السلطة على المجتمع. وقد سميت هذه الظاهرة عند بير بورديو بالتشيؤ، وهو وفق ما يريد بيير بورديو ليس حدثاً تاريخياً بقدر ما هو حالة من التفاعل التي لا عاصم للمجتمع منه[70].

ومن خلال ربط هذه الظاهرة مع السلوكيات الخاصة بالعمال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وتعاملهم مع المستعمر الصهيوني كمشغل، حيث أصبح جزءاً من التكوين الثقافي والاجتماعي، فصار لدى العامل الفلسطيني قدرة على الحفاظ على مكونات الهوية الوطنية، من حيث الدين واللغة، إلى حد ما. إلا أن ذلك لم يحمِ وعي العامل الفلسطيني من تلك العلاقة الاستعمارية التي تربط صاحب العمل الصهيوني بالعامل. وعليه، فان مكونات الهوية التي يحافظ عليها العامل أصبحت أشياء في تركيبه داخل المجتمع الفلسطيني، وكأنها فرضت عليه ولا تتناقض مع وجود مستعمر في ذات السياق. فهو يقر بشكل دائم أن المشغل الإسرائيلي يعرف قانون العمل أكثر وأنه يحافظ على حق العامل أكثر وأنه يستطيع البناء بشكل أسرع ويمتلك من المال أكثر. وكل هذه الأوصاف التي يطلقها العامل الفلسطيني على مشغله هي واقعية، لكنها لا تخلو من الإعجاب الذي يحجب عن وعي العلاقة به كمستعمر، مما يحول العامل الفلسطيني إلى شيء أو أحد

---

[70]. بورديو، بيير، جان وكلود باسرون. **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**. ترجمة ماهر تريمش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 32.

مدخلات عملية الإنتاج التي تعمل عليها الصهيونية. فهو يتنكر لعملية فدائية قد تسبب له تعطيلًا عن العمل لمدة يوم، أو ربما إنه يحاول التسلل عن الجدار أو من إحدى الفتحات الخاصة من أجل الوصول إلى عمله ليس من باب الحصول على الدخل فحسب بل أنه يبدي نوعًا من المسؤولية في اتجاه المهام الموكلة إليه في العمل، وربما انتماء لصاحب العمل نفسه.

هنا تحدث إزاحة في معنى العلاقات الرابطة بين المستعمر والمستعمر وتحويلها إلى علاقة تقوم على التشغيل، على الرغم من أن العامل الفلسطيني يعمل في أراض مستلبة بفعل الاحتلال وقد يعمل في قرية هجرت منها عائلته، إلا أنه لا يبدي سوء العلاقة بينه وبين المشغل بقدر ما يبدي نوعًا من الانتماء.

"لقد عبّر التوجه السياسي باتجاه ما الحل للقضية الفلسطينية عن ظاهرة التشيؤ بشكل واضح. فقد كان أكثر من ثلث العينة المدروسة يرون أن الحل هو دمج المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي في مجتمع واحد، بحيث تكون لهم دولة واحدة. وهذه النسبة تعتبر مرتفعة نسبيًا إذا ما قيست بفحص مدى العنف في العلاقة بين المجتمعين. وهذا الأمر لا يعني تخوين المجتمعات أو القرى الذي يصدر من الأيدي العاملة إلى الأراضي المحتلة، بقدر ما أنها تعبير عن مدى تحول الرؤية الخاصة بهذه التجمعات السكانية. حيث أن العلاقة الاقتصادية القائمة، والتي لا يمكن إنكارها، أصبحت هي المحور الأساسي في العلاقة.

ومن اللافت للانتباه أن أولئك الذين يتقاضون أكثر من 10,000 شيكل، شكلت نسبتهم 26% من المبحوثين، 92.3% منهم يؤيدون الاندماج بينما 7.4% فقط منهم يرون الحل السياسي للواقع الفلسطيني هو تحرير فلسطين. وهنا يظهر أن عامل الدخل فاعل بشكل كبير في انحراف الرؤية السياسية بين المستعمر والمستعمر، إلى رؤية من الاندماج والاشتراك.

أما أصحاب الدخل في الفئتين من خمسة إلى سبعة آلاف، ومن سبع إلى عشرة فقد كانت متساوية بواقع 10% من أصل 27% و 46% على الترتيب. وإذا أردنا أن نربط بين ظاهرة التشيؤ التي وصل إليها بورديو وبين وصف هذه النسب فإن سلطة الاحتلال استطاعت تحويل العامل الفلسطيني إلى أحد مركباتها الاقتصادية كعامل رخيص يسعى إلى بقاء العلاقة الاستعمارية من أجل مصالحها الاقتصادية.

وهنا يبدأ ظهور عملية إعادة الإنتاج في نظرية الإنشاء الذاتي للنسق وفق بورديو أيضًا، حيث تم التخلي عن تبني النسق المفتوح على المحيط العام، وإنتاج نسخ خاصة، فيصبح نسق العمال الخاص ذو قدرة عالية على التكيف والتلائم مع الشروط الخارجية لتتحول الصيرورات الداخلية لصالح التغاير النسقي فعلى الرغم من التحالف الذي يظهر في ملامح الهوية الخارجية وإظهار عدم القدرة على الاستغناء عن المجال الحيوي العام، إلا أن العامل الفلسطيني أبرز توجهًا منعزلا عن تلك العلاقة الأساسية[71].

أن النسق العمالي الذي تم إنتاجه في السياق السابق يصبح أكثر قدرة على الاستقلالية عن المحيط العام، ليس لكونه مستقلا بقدر ما أنه يمتلك من القدرات التعبير عن هذه الاستقلالية، فهو ليس مرهونًا بالشروط الموضوعة بقدر ما هو مرهون بالعلاقة مع الإطار الخارجي المشغل الاسرائيلي في هذا السياق، وان هذه الاستقلالية تمكنه من إعادة إنتاج ذاته بشكل أسرع وأكثر قدرة على مواجهة الظروف. ففي حال تغير السوق مثلا، أن أولئك العمال الذين يتقاضون أجورًا عالية ويمتلكون أكثر من لغة، يستطيعون أن يبدلوا وظائفهم أو أعمالهم بشكل أسرع، لا سيما وأنهم

[71] . بورديو، بيير، جان وكلود باسرون. **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**. ترجمة ماهر تريمش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 34.

يتمكنون من التعامل مع السوق بشكل أكثر فعالية. وبالمقارنة بين السوق الفلسطينية والسوق الإسرائيلية، فإن سوق الفلسطينية محدودة من حيث فرص العمل، ومحدودة من حيث القدرة على استيعاب الوظائف الجديدة أو الأعمال الجديدة، إلا أن السوق الإسرائيلية تستطيع استيعاب الكثير من الفرص الخاصة بالعمل والتي تنتجها عجلة الشركات العملاقة، بالإضافة إلى أنها تحمل الكثير من المغريات الخاصة بالأجور المرتفعة وحقوق العمال، والصورة الرمزية التي تحملها السوق الإسرائيلية كمتفوق استعماري والتي اتفقنا على أنها أصبحت هدفا أكثر من النظر إليها على أنها سوق معادية.

وإن كان بير بورديو أخضع دراسة إعادة الإنتاج في العملية التعليمية أو في الأنساق التعليمية التي تخضع للمؤسسات، حيث أظهر أن فئة معينة عبر أنساق محددة تستطيع إنتاج المعرفة بما يلائم مصالحها، فإننا من الممكن أن نقول إن العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة استطاعوا خلق نسق داخلي لهذه الفئة، والذي مكنهم من تراكم مصالحهم، وأصبحوا مؤهلين للحفاظ عليها. ليس على مستوى الممارسة كفعل سلطوي، ولكن بما تحتويه هذه الإنفاق من مضامين رمزية، كتلك الخاصة بالخبرة في العمل والقدرة على التعامل مع الآليات التي لا تتوفر في السوق الفلسطينية.

بعيدًا عن اللغة التي شكلت محورًا أساسيًا سواء في دراسة بورديو أو امتلاك مهارات اللغة العبرية التي أهلت العمال الفلسطينيين إلى تبوؤ مراكز هامة من ناحية الدخل والقدرة على استقطاب العمال وتشغيلهم كمشغل وسيط.

فالتراكمات الخاصة بالمصالح وتقنيات الحفاظ عليها من قبل عمال الفلسطينيين أصبحت سلطة رمزية تمارس داخل السوق، وتمكن العامل الفلسطيني من الحصول على دخل معين تتكيف حياته

المعيشية وفق هذا الدخل، ولديه تصور عن السوق الفلسطينية ذات الدخل الأقل إنها سوق فاشلة غير قادرة على القيام بمهامها، على الرغم من أن جزءًا من فشل هذه السوق الفلسطينية لم يكن نتيجة عامل بنيوي بداخلها، بقدر ما أنها كانت نتيجة علاقة من الاستعمار والسيطرة لعقود طويلة، والتي توجت بعد سنوات طويلة من الحرمان باتفاقيات سياسية كاتفاقية باريس الاقتصادية مثلاً.

وهنا يمثل الحقل العمالي نسقا ذات قدرة عالية على إنتاج ذاته من خلال الممارسات الخاصة بالعمال كما حدث في السنوات الأخيرة من سوق بيع التصاريح وولادة الممارسات التي تصبح داخل الحقل وجزء من بنيته، ولها القدرة على استباق الممارسات ومواجهة التحديات داخل المحيط العام. وهو ما يعرف بالقدرة على التكيف مع المتغيرات بشكل أسرع وأكثر كفاءة. وهذا ما يظهر بنية تكنوقراطية داخل المجتمع العمالي، والتي تكون مرجعيتها الأساسية مجتمع العمال نفسه. وأن الارتباط بالحقول الأخرى لا يؤثر على استقلاليتها، ليس بالمعنى التقليدي للاستقلال، بقدر ما هو قدرتها على الاستغناء من خلال امتلاكها الأدوات والرساميل التي تمكنها من ذلك.

حيث يرى بورديو أن الأنساق المستقلة تمتلك منطقًا جوانيًا، وهو ما يمثل قانون اشتغالها وقدرتها على إفراز العلاقات الخاصة بالقوى الداخلية، وهو القدرة أيضًا على تمثيل الحدود التي تباعد بين نسق وآخر. حيث يتمكن الباحث من تعريف النسق وما داخله وما هي الأشياء التي تكمن في خارجه. لكل نسق لغته الخاصة وأدواته الخاصة ودلالاته الرمزية دون الانعدام مع المحيط أو ما يؤثر به المحيط. فالعوامل السياسية والاقتصادية والديموغرافية التي تؤثر في النسق من الناحية الخارجية تؤثر فيه وفقًا لمنطقه.

فعلى سبيل المثال، إذا اطلعنا على الأنماط الاقتصادية للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، نجد أنها تختلف عن النمط الاقتصادي العام للفلسطينيين الذين يعملون في السوق الفلسطينية مثلاً

أو في الخارج، وكذلك من الناحية الديموغرافية. فعمال القرى المحاذية للخط الأخضر مثلاً توفر فرص العمل في سوق الأراضي المحتلة، مما ساهم في تقليل الهجرة إلى المدينة، بينما إن القرى البعيدة التي ليس لديها فرص عمل بسبب البعد الجغرافي شكلت الهجرة إلى المدينة أحد الظواهر المهمة، وذلك من أجل الحصول على فرص عمل كالوظائف الحكومية مثلاً.

ومن هنا يمكن القول إن الاستقلالية في النسق الخاص بما أنتجه العمال لم يكن انعزالًا عن المحيط الاجتماعي، ولكنه حالة من ترتيب المتغيرات في الأنساق المختلفة التي ناسبت مجتمع العمال وساهمت في الحفاظ على المصالح القائمة التي كانت نتيجة ضلوع جغرافي واجتماعي.

ومن المؤشرات ذات الطابع السياسي التي عكست مدى التشيؤ عند العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والمؤشر الذي يخص اهتمامهم بالحياة السياسية، فقد أبدت نتائج الاستبانات أنه من أصحاب الدخل المرتفع هناك 4% فقط من المبحوثين هم من يهتمون بالحالة السياسية بشكل كبير وكبير جدًا، وأن مجموع المهتمين بالوضع السياسي بشكل كبير في كافة مستويات الدخل لا يصل إلى 20%. وهذه النسبة تدل على أن الحالة السياسية ليست محورًا مهمًا في موضوع الاطلاع لدى العامل الفلسطيني. وهو ما يدل على انحرافها في إطار العلاقة القائمة بين المستعمر والمستعمر في إطار الرسمي. بينما ان الاهتمام بالانتخابات الإسرائيلية، والتي تعني لدى العمال من هو الحزب الذي سيتسيد المؤسسة السياسية الإسرائيلية وكيف ستكون التسهيلات على العمال وحركتهم وحصولهم على التصاريح الخاصة بالعمل، قد أخذت حيزاً من الاهتمام اكبر، على الرغم من أن الدرجة كانت كبيرة جداً كانت 0% في كافة مستويات الدخل، الا انها وصلت ما يقارب نسبة 54% بين الاهتمام بدرجة متوسطة الى كبيرة في باقي مستويات الدخل.

ومن الواضح من خلال ما تقدم أن العامل الفلسطيني الذي يعمل في الأراضي المحتلة لم يتنكر لفلسطينيته والتماهي مع حالة الاستعمار الا انه تماهى مع كون الجانب الإسرائيلي هو مشغل وصاحب فرص عمل ذات دخول عالية ولذا يجب الحفاظ على هذه الفرص من أجل الحفاظ على مصدر الدخل ذاته. وقد كشف مقياس الثقة في الحركات الوطنية واليسارية والإسلامية أن مستوى الدخل يلعب دورًا كبيرًا في توجه العمال نحو هذه الثقة. فقد كانت فئة الدخول فوق 10,000 شيكل قد أبدت ثقتها في الحركات الوطنية والإسلامية بنسبة 0.%

أما عن حالة المقارنة بين الثقة في الحركات الوطنية والحركات الإسلامية، فإن الحركات الإسلامية كانت نسبة تأييد أعلى أو مستوى من الثقة الأعلى في كافة مستويات الدخل. وهذا ما يبرر أن العمال الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة لم يكونوا منسلخين عن الخطاب الجماهيري الفلسطيني، حيث أن الحركات الإسلامية ما زالت تحمل خطابها التحرري. إلا أن ذلك لم يتبعه ممارسات عملية فيما يخص جانب العمل، وهو ما يؤكد الفجوة الخاصة بالعمال في هذا الجانب. يتأكد أن دراسة الجهاز السلطوي تلك التي قدمها كل من فوكو وبورديو كانت دقيقة في تحليلها لآليات العمل التي تتصرف فيها السلطة داخل المجتمع. إذ خرجت من إطارها العنيف المادي وتشابكت مع كافة الحقول الاجتماعية، وأصبحت لها مظاهرها الخاصة التي تمارس عبر قوة ناعمة داخل طبقات المجتمع وداخل الأنسجة الكثيفة. تسمح لها بتمرير كافة مصالحها دون المواجهة مع الأفراد. فإن الجانب الاقتصادي ومغريات العمل بالدخول المرتفعة مكنت العامل الفلسطيني من قبول التعاطي مع الخطابين المزدوجين، الخطاب التحرري الجماهيري الفلسطيني الذي كانت تمثله القوى الإسلامية وبين خطاب التعايش مع الحالة الاستعمارية. ليس من باب

التعايش السياسي والاجتماعي بمقدار ما أنه أصبح إيمانا خاصة أن العمل في الأراضي المحتلة يشكل حالة من الإنتاج الاقتصادي التي لا يمكن للاقتصاد الوطني مضاهاتها[72].

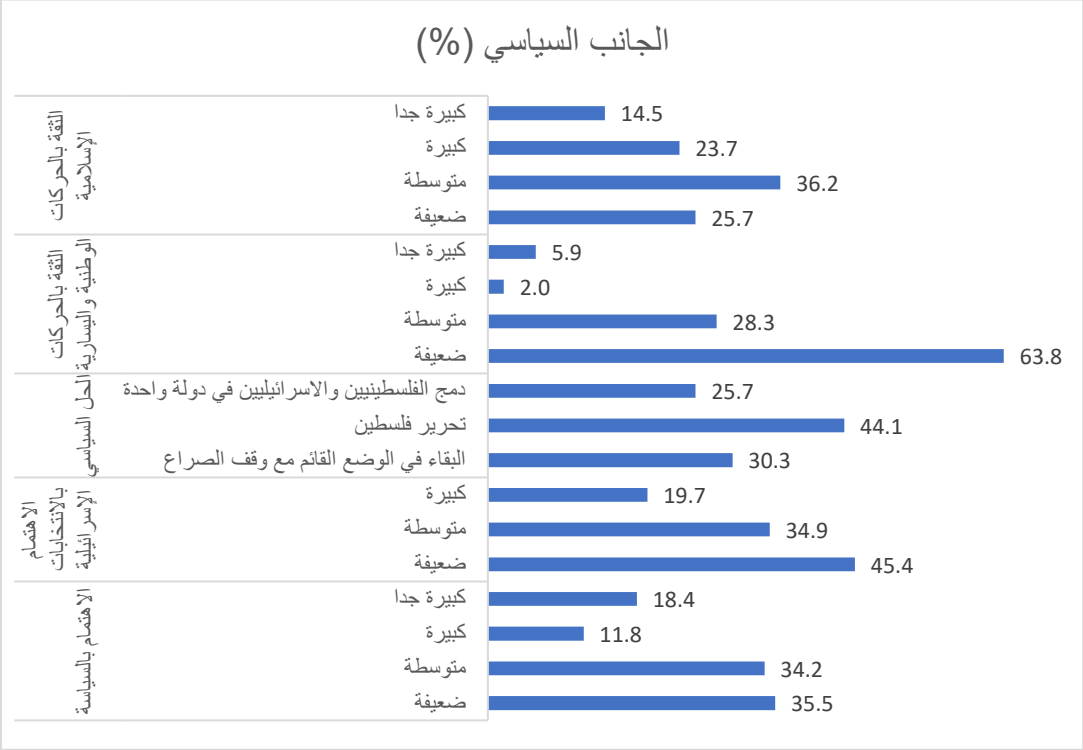

الرسم رقم (5.3) يوضح النسب المئوية للجوانب السياسية ويوضح التوزيع النسبي.

المصدر: استبانة العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

وأكثر ما يوضح رؤية التفوق الاقتصادي التي يحملها العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة بشكل خاص، وسكان المناطق المصدرة للأيدي العاملة بشكل عام، هو ما يعرف بالرأس مال الرمزي. حيث شكل اقتصاد الاحتلال تفوقًا رمزيًا داخل الجماعة الفلسطينية. وهذا لا ينافي عن أن الاقتصاد الإسرائيلي أكثر تعقيدًا وأكثر تطورًا من الاقتصاد الفلسطيني الذي ما زال تابعًا لمستعمريته سواء من الناحية البنيوية أو من الناحية الخاصة باتخاذ القرار. إلا أن الصور النمطية التي بنيت داخل الوعي لدى هؤلاء العمال ومجتمعاتهم المصغرة شكلت حالة من الهيمنة على أن

[72]. بورديو، بيير، جان وكلود باسرون. **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**. ترجمة ماهر تريمش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 55.

الاقتصاد الاستعماري هو اقتصاد متطور بذاته ولذاته، وهو قادر على أنجاز أي مهمة. على الرغم من أن العامل الأمني مثلا يشكل واحدا من المعيقات والعقبات التي قد تجعل الاقتصاد الاستعماري في مأزق كبير جدا. وأن الرأسمال الرمزي الذي منحته الأيدي العاملة الفلسطينية في الأراضي المحتلة للاقتصاد الاستعماري ليس إلا حالة من الطاقات الاجتماعية التي تراكمت عبر مجموعة من السلوكيات. والتي وصلت حد الوعي فجعلت من الاقتصاد الاستعماري اقتصادا متفوقا. وقد مورس على الاقتصاد الفلسطيني عملية الإقصاء وعلى الاقتصاد الإسرائيلي عملية الانتقاء والتفوق. حتى صار أن كل ما ينتج عن الاقتصاد الفلسطيني ليس بصاحب جودة، والعكس صحيح. وأن عمليات النفي والاختيار التي تمارس في هذا الإطار أصبحت تمنح الأوسمة المتفوقة للاقتصاد الإسرائيلي. ليس بكونه جانبا قانونيا، بل أنها تكمن في ذاته.

أن المشهد السابق الذكر، والذي قام على أنقاض الاقتصاد الفلسطيني، شكل وحدة من وحدات الهيمنة التي لم تعد تسمح للاقتصاد الفلسطيني من إعادة إنتاج ذاته على ذات الأرض وبذات المقومات. على الرغم من الاختلاف في القدرات. فالهيمنة الاقتصادية التي مارسها الاقتصاد الإسرائيلي من حيث القدرات والمقومات أصبحت تنعكس كتصور اجتماعي يجعل من الاقتصاد الفلسطيني في حيز التهميش. ومن الاقتصاد الإسرائيلي في حيز المشتهى أو المطلوب. وأصبح بإمكان الهيمنة إعادة إنتاج ذاتها. على الرغم من أنها قد تأخذ حجمًا أكبر من ذلك الحجم الذي تشغله في الواقع.

فعلى الرغم من وفرة الأراضي المناسبة للزراعة في الأراضي الفلسطينية التي تحكمها السلطة الفلسطينية، إلا أن الزراعة اخذت تتراجع بشكل كبير في هذه الأراضي، سواء من ناحية كمية الإنتاج أو نوعيته لصالح الزراعة الإسرائيلية التي اتخذت من السوق الفلسطينية سوقا استهلاكيا

بامتياز لمنتجاتها. وحسب ما يرى نبيل السهلي، فإن تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني في كافة قطاعاته، وخاصة الزراعي الذي كان يساهم قبل الاحتلال بأكثر من 50%، سواء في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أو في استيعاب قوة العمل[73]، يعتبر واحدا من المظاهر الاقتصادية التي اشغلت الأرض والإنسان الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. وذلك ليس على الجانب العملي فحسب، بل على جانب الوعي أيضا، حيث أن المزارع الفلسطيني أصبح على يقين أن إنتاجه المحلي لم يعد يكفي لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها العيش في ظل تصاعد الحركة الرأسمالية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية لصالح الشركات وصالح دولة الخدمات. حيث إن مشروع السلطة الفلسطينية الذي جاء يتماهى مع المشروع الاستعماري، فعزز لدى العامل الفلسطيني والمواطن الفلسطيني أيضا الحاجة الكبيرة لتوفير الدخول التي لم تعد للقدرة الاقتصادية الزراعية قدرة على تلبيتها في ظل انتشار الخدمات الكثيرة ومتطلباتها.

تعتبر عملية الإنتاج عملية اقتصادية في جوهرها، لأنها تتداخل بشكل كبير مع جميع جوانب الحياة المختلفة. فهي لا تخلو من دلالاتها الاجتماعية والثقافية، سواء من الناحية الإنتاجية أو من الناحية الاستهلاكية. فالسوق، من خلال إنتاجه لسلع معينة، يشكل عملية التركيب الاجتماعي والثقافي التي تسمح لهذه السلعة بأن تمر بمراحل العمل الاقتصادي المختلفة، من الإنتاج والبيع والاستهلاك أيضًا.

---

73. https://www.aljazeera.net/opinions/2012/10/18/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-2

ومن خلال الاطلاع على عينة الدراسة وسؤالها حول امتلاك المبحوثين لمشاريع خاصة، إضافة إلى عملهم داخل الأراضي المحتلة، وصل عدد العمال الذين يمتلكون مشاريع خاصة إلى 119 عاملًا من أصل152 مبحوث، وهو ما يشكل 78.3% من العينة. وتُعَد هذه النسبة نسبة مرتفعة من شرائح المجتمع في امتلاكها للمشاريع، وهو ما يدل على أن الدخل الذي يتحقق من خلال العمل داخل الأراضي المحتلة يمكن للعامل الفلسطيني من توفير ما يكفيه للتفكير في المشاريع الخاصة، والتي تشكل مصدر دخل إضافي له فيما بعد.

وفيما يتعلق بسؤال الـ119 عاملًا الذين يملكون المشاريع الخاصة بالاضافة إلى عملهم، عن مدى تشابه هذه المشاريع مع عملهم داخل الأراضي المحتلة، فإن مايقارب نسبة 64% من هذه المشاريع قام العمال ببنائها وتصميمها استنادًا إلى أعمالهم في الداخل. ومن الناحية الإنتاجية، يمكن تفسير هذا التشابه بتراكم الخبرات التي تسمح للعمال بأداء مهام مشاريعهم بشكل أفضل، وتدريب أبنائهم على المهارات التي ستمكنهم من خلف الأباء في المواقع العملية مستقبلا. وكذلك ان كثير من الادوات التي قد تخرج من سوق الراسمال الاسرائيلي قد يتم توريدها كأدوات مستعملة في هذه المشاريع فأنابيب السقاية في الزراعة مثلا او الالات الخاصة بعمليات الإنشاء والصناعة جعلت هؤلاء العمال يتشجعون إلى شرائها من مشغليهم بأسعار تسمح لهم بفتح مشاريعهم الخاصة التي تساند دخلهم في مجتمعاتهم المحلية والذين يطلبون السلع ذاتها نتيجة للإحتكاك الكبير بين المجتمعين.

ويجدر بالذكر أن بناء منشآت صناعية بنفس الطراز الذي يعملون فيه في الأراضي المحتلة يسمح لهم بالاستمرار في العمل بشكل جيد خلال العطل الكثيرة التي يحصلون عليها جراء الأعياد اليهودية والإغلاقات السياسية المستمرة الناتجة عن الاضطرابات السياسية التي تشهدها الساعة

الفلسطينية بشكل مستمر فعلى سبيل المثال شكلت الانتفاضة الثانية نقطة تحول مهمة في آليات عبور العمال الفلسطينيين للاراضي المحتلة بعد اتمام بناء الجدار مما أدى إلى ولادة جزء من الخوف وعدم الامان الدائم من العمل في الأراضي المحتلة مما دفع العمال الفلسطينيين إلى البحث عن الفرص الاقتصادية وبشكل دائم كبديل عن السوق الاسرائيلي ومن الجانب الاخر فإن تشجع العمال على القيام بهذه المنشات التي تنتج سلعا وخدمات على الطراز الذي تتطلبه السوق الاسرائيلية لم ينتج من محض الصدفة فحسب أو نتيجة للخبرات التي راكمها العمال الفلسطينيين، بل إن وجود ضائقة لدى القرى المصدرة للعمال، التي تشبه تلك السوق التي يعملون فيها، ليس ناتجًا من الصدفة أو الخبرات التي اكتسبوها فحسب، بل إنها تمثل استجابة لمعايير السوق المستهدفة. ومثلا، إذا راقبنا مخططات البناء وطراز العمران في القرى المصدرة للعمال، سنجد أنها تقوم على أسس هندسية متشابهة إلى حد كبير مع المدن الإسرائيلية، وهذا بالإضافة إلى حدائقها وأسوارها، والبناء الداخلي الذي يقوم على وحدات الصرف الصحي وتمديدات الكهرباء والتدفئة داخلها. ومن هنا يمكن القول إن عملية التفوق الاستعماري التي حصلها المشغل في تصميم حياة العمال لم تقف عند الجانب المادي أو اللغوي فحسب، بل وصلت إلى تصميم نمط الحياة وسلوكيات العيش اليومي، مما دفع مجتمعات العمال إلى تصميم منازلهم وطرقاتهم وحدائقهم بذات الطريقة التي يعمل بها مشغليهم.

وليس من باب الحصر فحسب، تُعَدّ سوق السيارات، التي تُسمّى بالمشطوبة، سوقًا كبيرًا داخل القرى المصدرة للأيدي العاملة الفلسطينية، وذلك يعود لأسباب مختلفة. من بينها قدرة الشباب ذوي الفئات العمرية الصغيرة على شراء هذه السيارات، بالإضافة إلى استخداماتها للأغراض العائلية. حيث إن النشاط الزراعي والعائلي يشكلان واحدًا من أهم المستهلكات لهذه السيارات. وبناءً على

نشاط هذه السوق، فإن القرى المصدرة للعمال الفلسطينيين تعج بورش تصليح هذه السيارات، مما جعل منها سوقًا نشطًا بالإضافة إلى انتشار ثقافة استعمال هذه السيارات لأغراض مختلفة، تشبه العروض الجمالية، وذلك فيما يخص فئة الشباب.

ولذلك تعتبر ورش كماليات السيارات واحدة من أهم الورش التي تنتشر في هذه القرى، ومما يؤكد أن هذا الجانب أصبح جزءًا من الثقافة الاجتماعية لهذه التجمعات السكنية فإنه يكون بالكاد أن تجد ورشا مشابهة في قرى تعتمد في دخلها الإقتصادي على العمل في الوظيفة الحكومية مثلا ولا يعود الأمر إلى وجود السلطة الفلسطينية وسيطرتها على نشاط المواصلات فحسب بل إن الأمر يعود إلى أن استخدام السيارات لأغراض المغامرات والجانب الجمالي يعتبر جزءًا من الثقافة لدى المستعمرين وحياتهم اليومية.

وبالنسبة لامتلاك المشاريع الخاصة وعلاقتها بالدخل، فقد أظهرت الاستبانات ونتائجها أن كلما ارتفع مستوى الدخل لدى العامل ازدادت فرصة امتلاكه للمشاريع الخاصة. وكذلك التشابه فيها مع المشاريع التي يعمل فيها بالداخل المحتل. ومن هنا يمكن القول إن العلاقة التي تربط امتلاك المشروع بمستوى الدخل الناتج عن الأجر الذي يتقاضاه لدى العامل، هي علاقة إيجابية.

وليس من باب انسلاخ هذه التجمعات السكنية المصدرة للعمال من نسيج الفلسطيني، لكنها أصبحت ذات خلفية حضارية مميزة عن مجموعات أخرى من القرى التي تتشابه معها في المحافظة أو الوسط الجغرافي. فطرز البناء التي تنتشر في شرق مدينة رام الله مثلاً، تتميز بشكل معين نتيجة لكثرة عدد المهاجرين من هذه القرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث إن الثقافة التي عاشها أولئك المغتربون سمحت لهم باستبطان أشكال مختلفة من البناء والحياة، والتي تختلف عن القرى المصدرة للأيدي العاملة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. فإذا كان الطابق الأرضي في

قرى شرق رام الله يُصمم ليكون موقفاً للسيارة مثلاً، فإن الطابق الأرضي في قرى غرب رام الله، والتي تشكل تجمعاً كبيراً للعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، سيكون في غالب الأمر إما مخزناً لمعدات زراعية نتيجة لوجود السهول والحقول المناسبة لإنتاج المحاصيل في هذه المناطق، أو سيكون مكاناً لمشروع تجاري يتشابه مع عمل رب الأسرة في الداخل المحتل، إن لم يكن مشروعاً نسوياً بشكل شخصي.

ومن بين المميزات الإيجابية للسوق الخاصة بمصدرات العمال الفلسطينيين، أن هناك غيابًا للاستهلاك المظهري في هذه القرى. فعلى الرغم من زيادة الدخل وارتفاع مستوى الاستهلاك، إلا أن هناك سعي دائم لدى أفراد هذه المجتمعات، لا سيما العمال، للبحث عن الفرص الإنتاجية، مما يجعل النشاط الاقتصادي في هذه القرى ذات نمط إنتاجي، وقدرة على تحسين الأوضاع المالية للعائلة، مما ساهم في الانعكاس على العادات الاجتماعية، والذي يعتبر جزءاً من التأثر بالعمل في السوق الإسرائيلي. فإن امتلاك الأسرة لمشروع شخصي، ساهم في تحسين المهارات الصناعية والاجتماعية لدى الأبناء في سن مبكرة، وتنبيه حسهم الإنتاجي. وهذا ما يميز هذه القرى عن غيرها لدى العمال من الفئة العمرية الصغيرة، بالإضافة إلى أن ذلك ساهم في الانعكاس إلى عادات اجتماعية أخرى، منها سهولة حصول الشباب على مساكن في سن مبكرة، إذا ما قورن ذلك بالقرى الأخرى. وأن ارتفاع مستوى الإنتاجية العالية هذا، ساهم في تشجيع المشاريع المحلية الصغيرة على الاستمرار، من خلال أن السوق الاستهلاكية لهذه الخدمات وجدت دخولاً مالياً قادراً على شرائها واستعمالها، والسرعة في دورانها الإنتاجي، مما ساهم في صمودها الاقتصادي على المدى البعيد.

لقد أثر العمل في إطار السوق الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين من الجانب السلوكي أيضا بحالة من الوعي التي ظهرت على سلوك العمال، حيث إن ما يقارب 60% من العمال المبحوثين

تتدرج أسماؤهم في مكتب العمل، وإن 68% أيضاً منهم يهتمون بشكل كبير جداً في معرفة القوانين الخاصة بهم وبحقوقهم. وقد بلغت نسبة الذين يهتمون في كلا الجانبين بشكل كبير أيضاً 15%. وهذا يعني أن أكثر من 83% من العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ينتمون إلى مكتب العمل ويهتمون بالقوانين الإسرائيلية الخاصة بالعمال. وهذا الجانب السلوكي يعكس مدى أثر المنظومة القانونية التي تعتمد عليها المنظومة الاستعمارية في صياغة القوانين والتي تعمل على حماية العامل وتمكنه من الحفاظ على أمنه الصحي والاقتصادي كعامل.

وعلى العكس من ذلك، فقد أبدت دراسة شريحة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي الفلسطينية أنه لا يوجد أي عامل من 14 عاملاً مبحوثين في العينة يهتم بمعرفة قوانين نقابة العمال الفلسطينيين. وهذا يدل على عدم حدوث أثر على العامل إلا في حالات خاصة قد يواجهها العامل، مثل الإصابة أثناء العمل.

وترى الباحثة أن انخراط العمال الفلسطينيين في المنظومة القانونية الإسرائيلية لم يكن فقط من باب إعطاء الحقوق لأولئك العمال فحسب، فعلى الرغم من تقصير نقابة العمال الفلسطينيين بحقوق العمال المحليين، إلا أن المنظومة القانونية الإسرائيلية بحقوق العمال، ممثلةً بمكتب العمل، تعمل على دمج العمال الفلسطينيين داخل قوانينها وأطرها، كحالة من التفوق الثقافي والاجتماعي وتعزيز الهيمنة الاستعمارية في تجلياتها القيمية والتفوق الحضاري. فهم مصرون على تسجيل العامل في مكتب العمل وحصوله على اللباس المهني الآمن، إلا أن الحالات التي تحدث فيها الحاجة إلى تعويضات مالية وقانونية قد تحرم بعض العمال من حقوقهم بمسميات مختلفة، والتي يشكل الجانب الأمني واحداً من أهمها.

إن العمل في الأراضي المحتلة ساهم في تشكيل الشخصية الثقافية للعامل الفلسطيني، لا سيما فيما يخص الجانب الحقوقي منها. فالعمال الفلسطينيون الذين يعملون في السوق المحلية أجابوا جميعهم أنهم لا يهتمون بمعرفة ما هي القوانين والصلاحيات التي تتيح لهم نقابة العمال الفلسطينيين، وهو على العكس تمامًا مما ظهر من عينة الدراسة، حيث إن نسبة 60% من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأرض المحتلة يهتمون بقوانين مكتب العمل وما هي الاستحقاقات المالية والقانونية التي يحصلون عليها نتيجة عملهم في فضاء عمل معين. ويمكن تبرير ذلك بأن سوق العمل الفلسطيني يقوم على منشآت فردية وشبه عائلية، مما يجعلها غير مرخصة في غالب الأمر، وتتشابه مع المشاريع العائلية إلى حد كبير. بينما السوق الإسرائيلي يقوم على المنشآت الاقتصادية ذات الطابع المؤسسي، والذي يشترط في إجراءاته القانونية والأدائية أن تكون قد حصلت على وثائق رسمية تخص المنشأة والمالك والعمال من حيث الحقوق والواجبات، والتي يترتب عليها رفع مستوى الوعي المهني، سواء كان ذلك من خلال الوعي الخاص بالسلامة المهنية أو فيما يخص الاستحقاقات المالية جراء العمل.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 النتائج

إن الرأسمال الرمزي والثقافي شكّلا إلى جانب الرأسمال الاقتصادي شبكة من العلاقات حول مجتمع العمال الفلسطيني في الأراضي المحتلة مما ساهم في ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية والتنبيه إلى أن المشغل الاسرائيلي ظل على طول هذه العلاقة في حالة من التناقض التي لا تسمح للفلسطينيين بالانخراط فيها وأن جلّ هذه العلاقة يتمركز في العلاقة الاقتصادية البحتة بالإضافة إلى أن تجليات الرأسمال الرمزي والثقافي ظهرت في سلوكيات الفرد داخل المجتمع الفلسطيني على أنه على قدر عالي من الالتزام بالمفهوم والموقف الوطني على الرغم من امتيازه وانشغاله بمميزات العمل في السوق الاسرائيلي.

إن ربط الإطار النظري الذي يقوم على نظرية التبعية بدراسة مجتمع العمال الفلسطيني توصل إلى أن الحالة الاستعمارية الفلسطينية تتشابه مع الحالة العالمية حيث أن عمال فلسطين وجنوب افريقيا كسكان أصلانيين عانوا نتيجة القوانين التي فرضتها المؤسسة الاستعمارية والتي تقوم على الفصل العنصري سواء كان ذلك في الاتجاه الجغرافي أو العرقي، إن توفر كافة الظروف التي وضعتها نظرية التبعية في سوق العمل الاسرائيلي جعل من التشوهات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني أكثر وضوحا في مستوياتها المختلفة سواء من استغلال الموارد إلى المستوى السياسي المتمثل في الاتفاقيات الموقعة، إلا أن ذلك لم يؤثر على الإرث الثقافي لدى العمال ولم يساهم في سلخهم عن

واقعهم الفلسطيني فهم يحافظون على مركّبات الهوية الاجتماعية والثقافية التي تؤكد على فلسطينيتها على الرغم من كافة المميزات التي يحصلون عليها كونهم عمالا في سوق استعماري.

إن العمل داخل الأراضي المحتلة شكل حقلا اجتماعيا لدى أولئك العمال الفلسطينيين من حيث أنه أكسبهم بعض المميزات الخاصة والتي تراوحت بين مستويات الدخل والمستويات الاجتماعية الخاصة بـ التعاطي مع اللغة والملكية والتفكير في الادخار الاقتصادي إلا أن هذه المميزات شكلت دافعا نحو الالتزام بالهوية الثقافية التي تمثل حالة من التضاد مع الجانب الاستعماري.

ومن النتائج التي خلص لها البحث ما يلي:

- إن نظرية التبعية التي توصل إليها المنظرون في دراسة العلاقة الاقتصادية بين المستعمرين والمستعمرات تفسر جزءًا كبيرًا من علاقة العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع المشغلين الإسرائيليين، حيث إن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني مع المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية ساهم في حجب الفرص عن النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني وتحويله من اقتصاد قطاعي إلى اقتصاد صناعي. إلا أن نظرية التبعية لا تفسر بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة على المستوى الفردي في الجانب الثقافي. فعلى الرغم من التزام العمال الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية بالعمل، إلا أن التزامهم بالهوية الوطنية وهويتهم الدينية واللغوية يؤكدان على أن الفلسطيني ما زال مدركًا لتلك العلاقة الاستعمارية التي تربط بين المجتمعين على المستوى الوجودي. ومن هنا، فإننا نستطيع أن نقول إن التبعية البنيوية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وصلت إلى المستوى الرسمي على مستوى الاتفاقيات مثل الاتفاقية الاقتصادية باريس والعلاقات القائمة على المقاصة، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الأفراد في مستوى ثقافاتهم وانتماءاتهم الوطنية والدينية.

- إن التدين في الحالة الفلسطينية يأخذ شكلا من اشكال الرفض للوجود الاستعماري لدى شريحة عمال الداخل المحتل ويتحول لوسيلة دفاعية للتعبير عن الهوية والحفاظ عليها من محاولات الطمس المستمرة.
- في الجانب الثقافي كانت اللغة من أهم دوائر الاشتباك مع المستعمر ومثلت أيضا حالة من تكريس الصراع بين العامل والمشغل، فبينما يراها المستعمِر مجالا من مجالات السيطرة والهيمنة، يراها العامل الفلسطيني حالة من التعبير الاجتماعي والتراتبية الاجتماعية داخل مجتمع العمال الفلسطيني، بحيث لعبت دورا هاما في تكوين رأس مال ثقافي في مجال الاتصال والتواصل بين المشغل والعامل.
- في الجانب السياسي أظهرت النتائج أن العلاقة الاقتصادية القائمة أدت إلى التأثير في الرؤية الخاصة بالطريق لحل الصراع بين المستعمر والمستعمر ومقياس الثقة في الحركات الوطنية واليسارية والاسلامية للحفاظ على المصالح القائمة.

2.4 التوصيات

إن طبيعة القرى التي يسكنها غالبية العمال في الأراضي المحتلة هي من المناطق المحاذية للمستعمرات وتوصي الباحثة من أجل تعزيز الصمود والهوية الفلسطينية على الأراضي الخاصة بهم أن تتخذ السلطة الفلسطينية بعض الإجراءات الخاصة مثل اعفائهم من رسوم تسجيل الأراضي أو تراخيص المنازل والعمل على تكثيف مشاريع وزارة الاشغال العامة من شق الطرقات وتقليل الضرائب على المشاريع الزراعية حيث أن الدخول المرتفعة التي يتقاضاها أولئك العمال لابد من

استغلالها وتجنيدها داخل دائرة السكن الفلسطينية المحلية حيث أن ذلك يساعد في تشغيل أيدي عاملة فلسطينية وتعزيز الصمود الوطني.

- ❖ وتوصي الباحثة بالعمل على نشر الوعي لدى العمال الفلسطينيين ودورهم المحوري بشكل عام في الاقتصاد والعمال الفلسطينيين الذين يعملون في الأراضي المحتلة بشكل خاص ودور اللغة والدين في تعزيز الهوية الوطنية ودورها في مقاومة الاستعمار ولابد من العمل عبر مؤسسات متكاتفة لتنفيذ مثل هذه المشاريع التي يجب أن تتميز بالديمومة والاستهداف المباشر وغير المباشر مما يجعل من ثقافة الصمود الاقتصادي والثقافي ثقافة عامة.
- ❖ العمل على تعزيز اللغة العربية كلغة تعبر عن الهوية والثقافة الفلسطينية وتشجيع الشباب على استكمال تعليمهم واكتساب اللغة والمهارات الخاصة بالتقنيات الحديثة التي تزيد من فرصهم في سوق العمل وتعزز قدرتهم على المنافسة.
- ❖ تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الحقوقية لتسليط الضوء على قضايا العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والعمل على تحقيق الدعم الدولي لقضاياهم.
- ❖ دعم محاولات العمال للانخراط في الانشطة المجتمعية لتشجيع حالة التكافل الاجتماعي وتعزيز الشعور بالانتماء والتضامن.
- ❖ توفير الدعم المستمر للأبحاث والدراسات المستمرة التي تدرس مجتمع العمالة الواقع تحت الشرط الاستعماري وتطوير سياسات واستراتيجيات اكثر فاعلية لدعم حقوق العمال الفلسطينيين في الداخل المحتل.

قائمة المصادر والمراجع

➢ المراجع العربية

ابن نبي، مالك. **شروط النهضة.** دمشق: دار الفكر، 1986.

أبوشكر، عبد الفتاح. **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل.** نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 1987.

الرميحي. عبد الله بن عبد الرحمن. **الاقتصادية بين المستغل والمستغل دراسة تحليلية.** المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية. مجلد التاسع 2021. .

المالكي، مجدي. الشلبي، خميس. **التحولات الاجتماعية والاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية: شروط إعادة إنتاج الأسر الفلسطينية تحت الاحتلال** .القدس: مركز العمل التنموي، 1993.

أمين. سمير. **التطور اللامتكافىء: دراسة في التكوين الاقتصادي– الاجتماعي.** القاهرة: دار التنوير. 1973.

أمين، سمير، وفرانسو أوتار. **مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم.** يبروت: دار الطليعة، 2001.

أمين، سمير. ***العولمة والنظام الدولي الجديد.*** القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004.

بابيه، إيلان. **التطهير العرقي في فلسطين.** ترجمة أحمد خليفة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022.

بورديو، بيير، جان وكلود باسرون. **إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم.** ترجمة ماهر تريمش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

بورديو، بيير .**أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي** .ترجمة ابراهيم فتحي. القاهرة: دار العالم الثالث، 1980.

حباس، وليد .**الدور الاقتصادي للهسديروت في بناء دولة الاستعمار الاستيطاني بين العام 1920-1948** .بيرزيت: جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018.

رمعون، حسن .**الاستعمار، الحركة الوطنية والاستقلال بالجزائر: العلاقة بين الديني والسياسي** . 30نوفمبر.

عاشور، أحمد محمد .**صفحات تاريخية خالدة** .ليبيا: المؤسسة العامة للثقافة.

فرسخ، ليلى. "من الهيمنة إلى الدمار: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي." في **سلطة الاقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، تحرير ساري حنفي، عدي أوفير، وميخال غيفوني، المقدمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

فرسخ، ليلى .**البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكولات العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية** .رام الله: ماس، 1999.

فرسخ، ليلى .**العمالة الفلسطينية في اسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007** .تر: سام برنر. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2010.

قزمار، عصمت، ووليد حباس .**مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية** .رام الله: ماس، 2022.

كيلة، سلامة. **التطور المحتجز الماركسية واختيارات التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي**. رام الله. دار الطليعة الجديدة. 2003.

لينين، فلاديمير .**الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية** .القاهرة: دار التقدم، 1970.

ماركس، كارل. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي. برلين: دار النشر التقدمية.1867.

معهد أبحاث السياسات الفلسطيني. "**المراقب الاقتصادي، الربع الأول 2023: بداية أقل من المتوقع.**" 22 مايو 2024.

هلال، جميل . **مؤتمر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل المعنون "دور فلسطينيي ٤٨ ومكانتهم في المشروع الوطني الفلسطيني"**، عقد بتاريخ ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في جامعة بيرزيت والناصرة .

هلال، جميل . **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة نقدية تحليلية** . بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية . 2006.

- **المراجع الإنجليزية**

Amato, P. R., & Rogers, S. J. "A Longitudinal Study of Marital Problems and Subsequent Divorce." *Journal of Marriage and the Family* 59 (1997).

Burstein, N. R. "Economic Influences on Marriage and Divorce." *Journal of Policy Analysis and Management* 26 (2007).

Conger, R. D., Rueter, M. A., & Elder, G. H., Jr. "Couple Resilience to Economic Pressure." *Journal of Personality and Social Psychology* 76 (1999).

Conger, R. D., Elder, G. H., Jr., Lorenz, F. O., Conger, K. J., Simons, R. L., Whitbeck, L. B., et al. "Linking Economic Hardship to Marital Quality and Instability." *Journal of Marriage and the Family* 52 (1990).

Fox GL, Benson ML, DeMaris AA, Van Wyk J. "Economic Distress and Intimate Partner Violence: Testing Family Stress and Resource Theories." *Journal of Marriage and Family* 64 (2002).

Johnson, M. P., & Ferraro, K. J. "Research on Domestic Violence in the 1990s: Making Distinctions." *Journal of Marriage and the Family* 62 (2000).

Jost, J. T., & Kay, A. C. (2010). Social justice: History, theory, and research. Handbook of social psychology.

Federal Research Division of the U.S. Library of Congress, "Postapartheid Reconstruction," South Africa: A Country Study, ed. Rita M. Byrnes (Washington, DC: Library of Congress, 1996).

Patrick Wolfe. **Settler Colonialism and the Transformation of Anthropology: The Politics and Poetics of an Ethnographic Event**. London: Cassell, 1999.

Samander, Mark. **Palestinian Workers in Israeli Settlements**. Ramallah: Al-Haq, 2021.

Statistics South Africa, "Quarterly Labour Force Survey," Quarter 3, 2011.19

The Arab Nation: Nationalism and Class Struggles.Middle East Series ; No. 2.English and French Edition. Paperback – January 1, 1978.

- المواقع الالكترونية.

- https://almuharer.qou.edu/2023/03/02/%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%AA-

%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84/

- https://www.aljazeera.net/opinions/2012/10/18/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-2
- https://www.youtube.com/watch?v=IHOGic2FIaM
- https://journals.openedition.org/insaniyat/9722
- https://www.sahistory.org.za/article/land-labour-and-apartheid
- https://www.sahistory.org.za/article/land-labour-and-apartheid
- https://www.masarat.ps/article
- https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ideal-social-justice-concept-inequality-arabic.pdf

الملاحق

ملحق رقم (1) الرسومات

الرسم رقم (1) يوضح النسب المئوية لجميع فئات العينة ويوضح التوزيع النسبي.

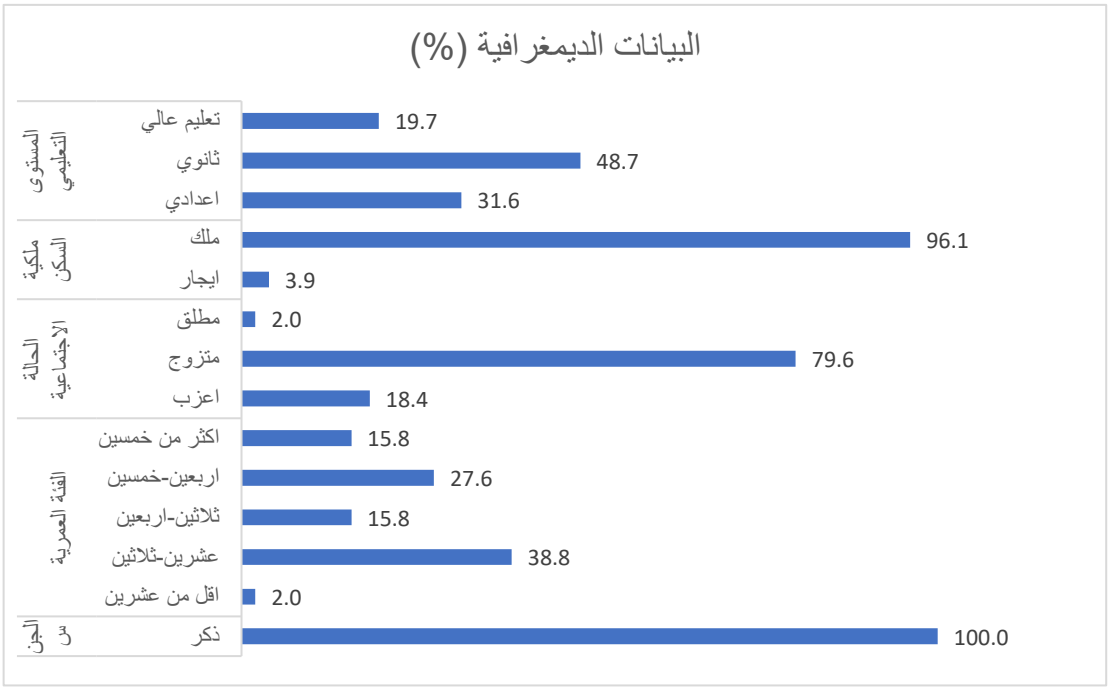

الرسم 1: المعلومات الشخصية

الرسم رقم (2) إجابات المستهدفين في هذه الدراسة عن الجزء الخاص بالإحساس بالوفرة لدى العمال في الداخل الفلسطيني.

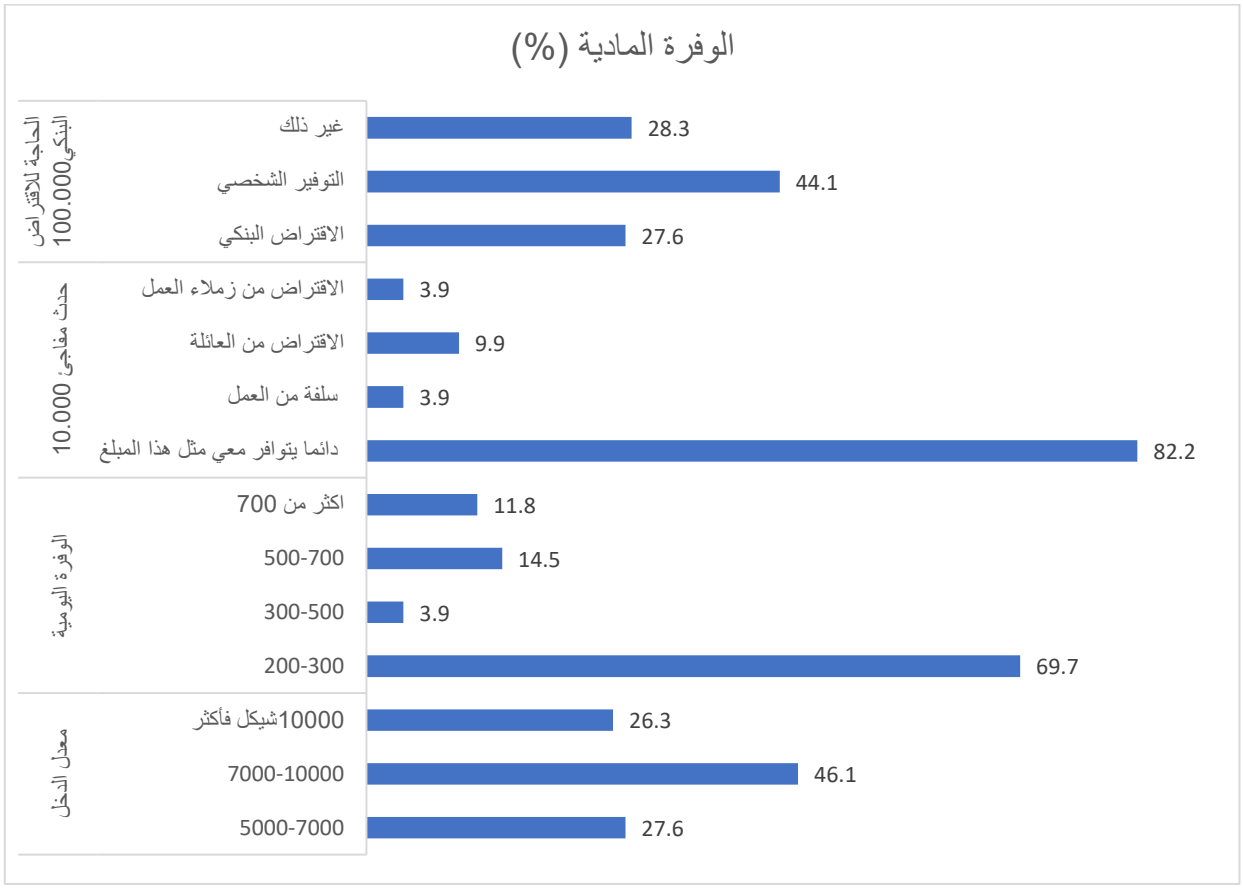

الرسم 2: الوفرة المادية.

الرسم (3) بعض التوجهات لدى العمال تجاه بعض الجوانب السلوكية والثقافية مع التركيز على استخدام اللغة العبرية.

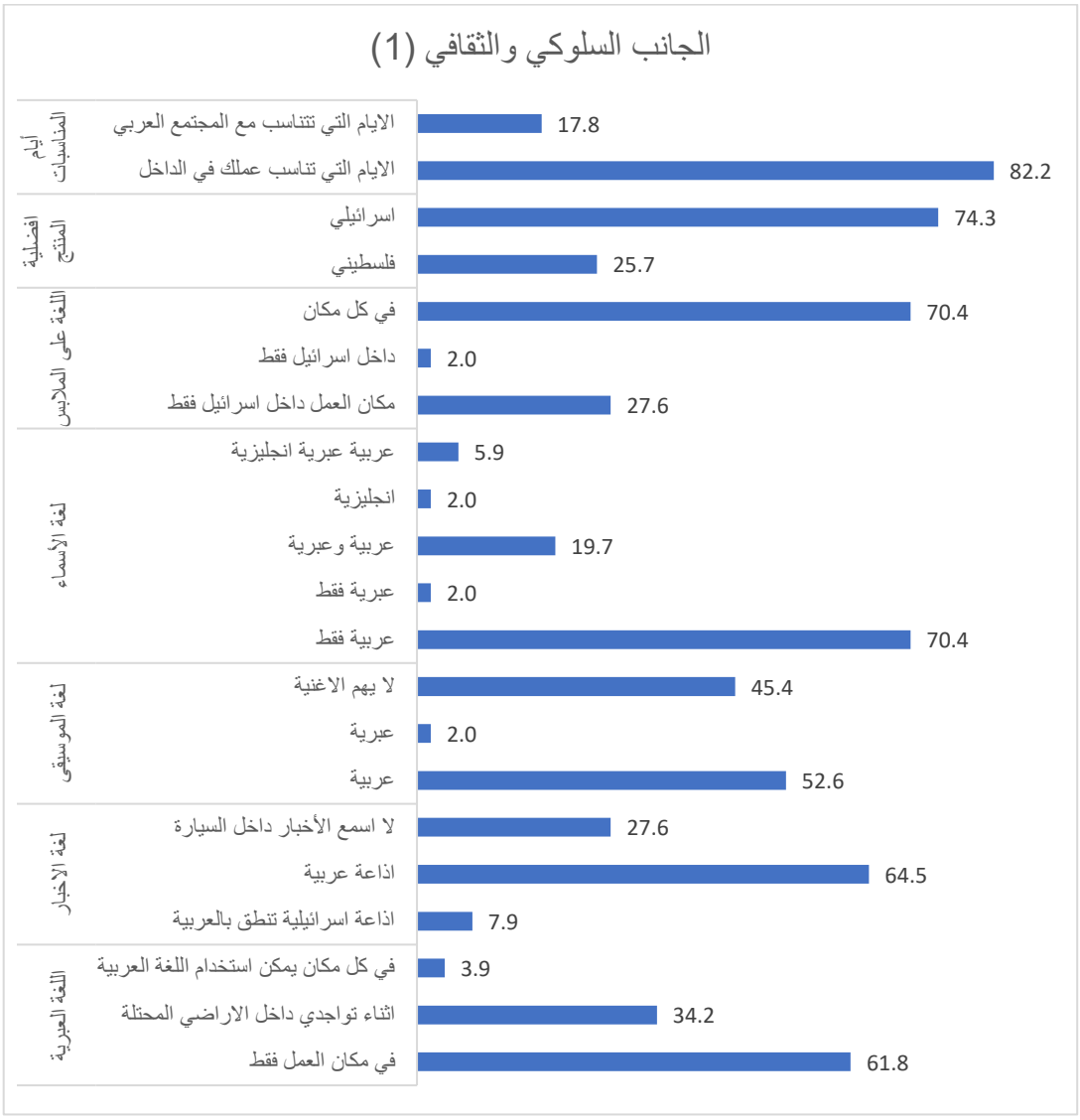

الرسم (4) يتطرق إلى جوانب سلوكية إضافية.

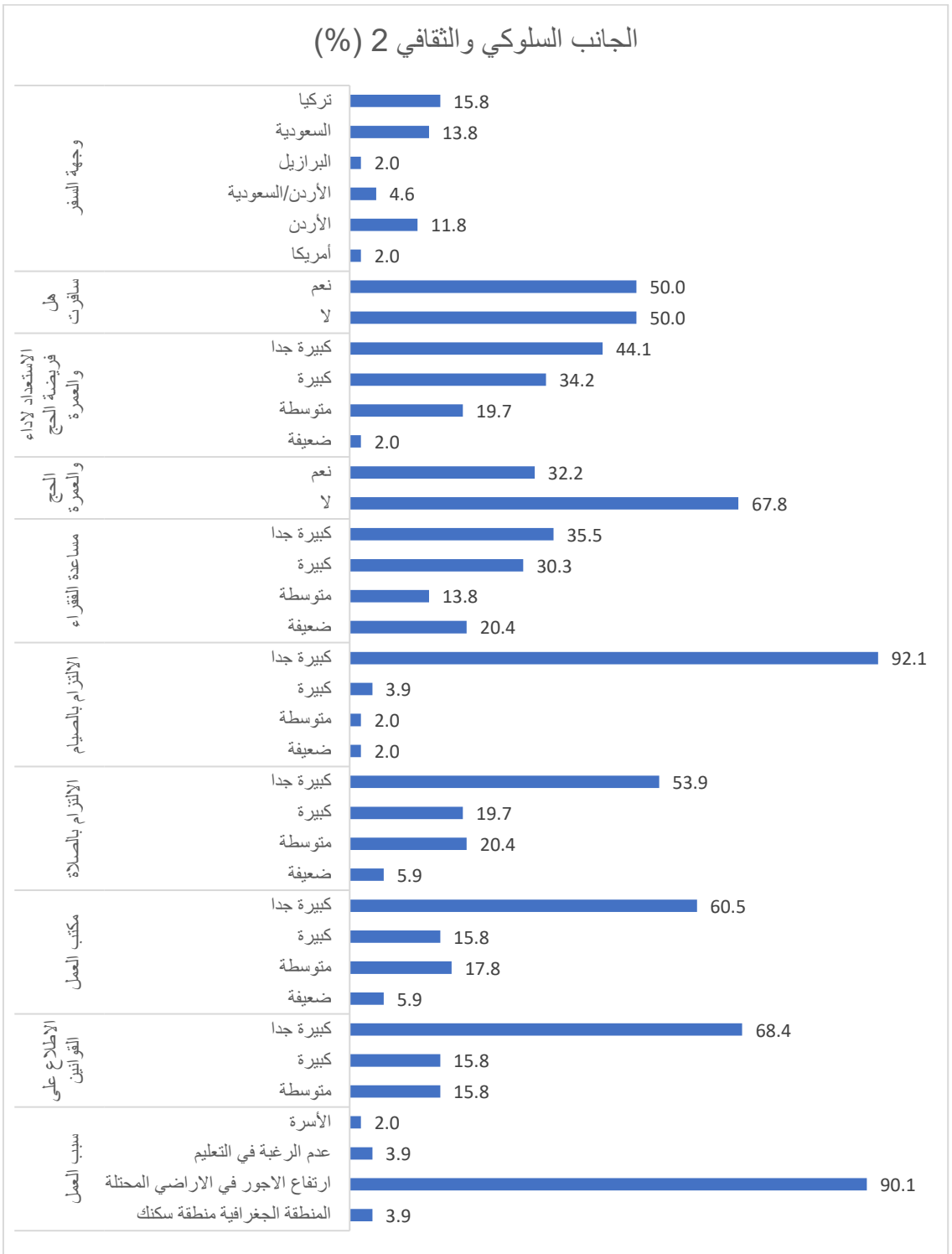

الرسم 5: السكن، السيارة فضاء اجتماعي واقتصادي، المشروع الشخصي (%).

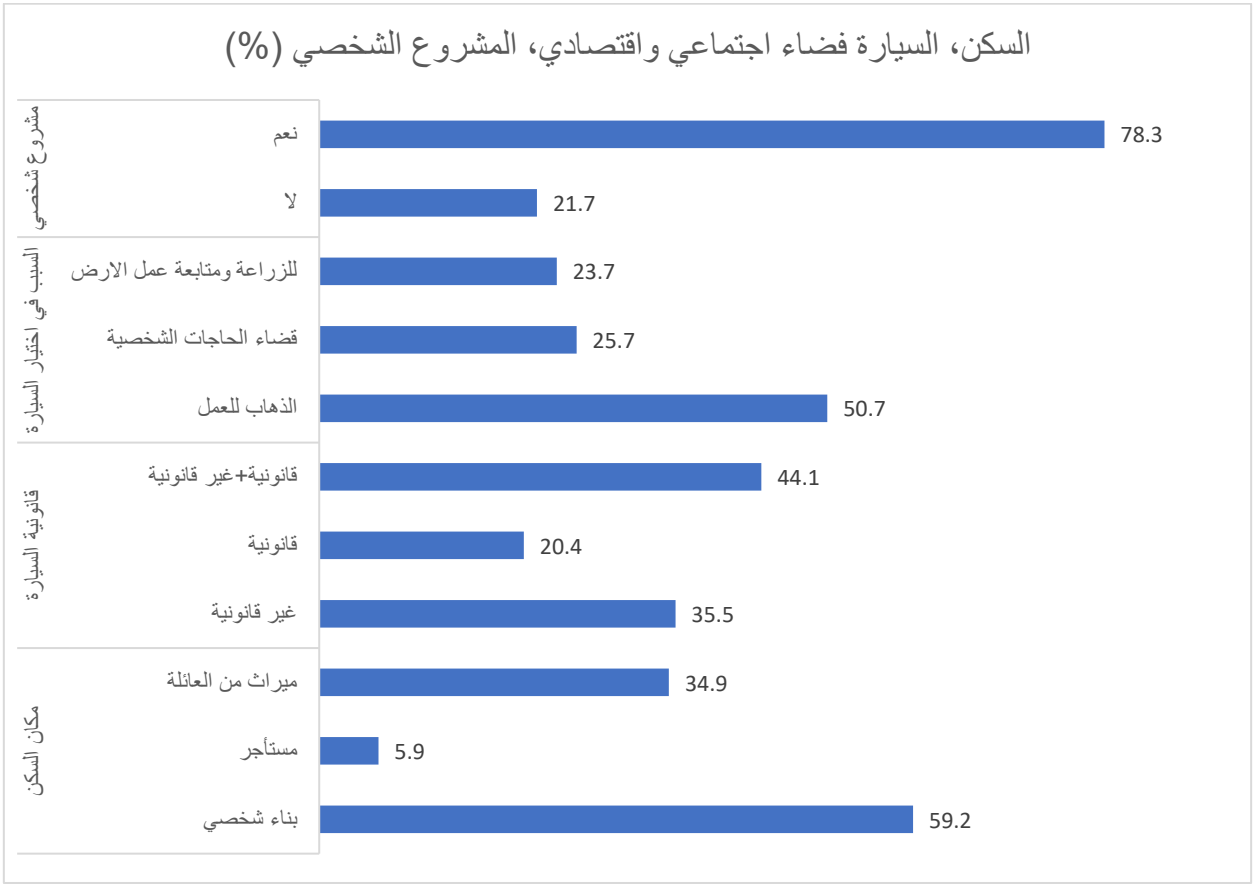

ملحق رقم (2) الاستبانة البحثية الخاصة بعمال الداخل

القسم الاول: المعلومات الشخصية:

الجنس:

1. ذكر
2. انثى

العمر

1. اقل من عشرين
2. عشرين – ثلاثين
3. ثلاثين – اربعين
4. اربعين – خمسين
5. اكثر من خمسين

الحالة االاجتماعية:

1. اعزب
2. متزوج
3. مرتبط
4. ارمل
5. مطلق

ملكية السكن:

1. ملك
2. ايجار

المستوى التعليمي:

1. االمدرسة الاعدادية
2. المدرسة الثانوية
3. تعليم عال

القسم الثاني: العمل في الداخل المحتل و الاحساس بالوفرة.

معدل الدخل:

1. 5000-7000 شيكل
2. 7000-10000 شيكل
3. 10000 شيكل فاكثر

اقل مبلغ ممكن ان يتوافر في جيبك بشكل يومي:

1. 200-300 شيكل
2. 300-500 شيكل
3. 500-700 شيكل
4. اكثر من 700 شيكل

عند تعرضك انت او احد أفراد العائلة لحدث مفاجئ يحتاج(10,000 شيكل) فان طريقة توفير المبلغ:

1. دائما يتوافر معي مثل هذا المبلغ
2. سلفة من العمل
3. الاقتراض من زملاء العمل
4. الاقتراض من العائلة.

عند قيامك بعمل او حدث يحتاج إلى 100 الف شيكل فانك توفر المبلغ عن طريق:

1. الاقتراض البنكي
2. التوفير الشخصي
3. بيع قطعة ارض شخصية
4. غير ذلك.....

القسم الثالث: الجانب السلوكي والثقافي.

اذا اردت ان تصف مدى حديثك اللغة العبرية في حياتك اليومية فان استخدامك لها:

1. في مكان العمل فقط
2. اثناء تواجدي داخل الأراضي المحتلة
3. في كل مكان يمكن استخدام اللغة العربية

في حالة سماعك الاخبار في السيارة تفضل سماع الاخبار:

1. اذاعة عبرية.
2. اذاعة اسرائيلية تنطق بالعربية.
3. اذاعة عربية.
4. لا اسمع الاخبار داخل السيارة.

في حالة سماعك اغنية في السيارة فانك تفضل ان تسمع اغنية.

1. عربية
2. اغنية اجنبية
3. اغنية عبرية
4. لا يهم الاغنية.

الاسماء المخزنة على هاتفك الشخصي:

1. عربية فقط
2. عبرية فقط
3. عربية وعبرية
4. الانجليزية
5. عبرية عربية انجليزية

اذا كان على ملابسك كتابة باللغة العبرية فانك على استعداد ان تلبسها:

1. مكان العمل داخل اسرائيل فقط
2. داخل اسرائيل فقط
3. في كل مكان

هل تفضل استهلاك منتج:

1. فلسطيني
2. إسرائيلي

هل تفضل إقامة مناسبة اجتماعية كالأعراس مثلا في أيام:

1. الايام التي تناسب عملك في الداخل
2. الأيام التي تتناسب مع المجتمع العربي

السبب الأول لالتحاقك في العمل في الداخل: –

1. المنطقة الجغرافية منطقة سكنك
2. ارتفاع الأجور في الأراضي المحتلة
3. عدم الرغبة في التعليم
4. الاسرة

انت كعامل تهتم في الاطلاع على قوانين العمل والحقوق بدرجة:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

ان وجود مكتب العمل يشعرني بالامان في الحصول على حقوقي بدرجة:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

ان مدى التزامك بالصلاة:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

ان مدى التزامك بالصيام في رمضان:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

انت على استعداد توزيع مساعدة للفقراء بدرجة:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

هل قمت باداء فريضة الحج او العمرة:

1. نعم
2. لا

انت على استعداد لاداء فرضة الحج او اداء العمرة بدرجة:

1. كبيرة جدا

2. كبيرة

3. متوسطة

4. ضعيفة

هل سافرت خارج فلسطين

اذا كانت الاجابة نعم حدد المكان والسبب: .....

القسم الرابع: الجانب السياسي:

- من الناحية السياسية فانك تعتبر نفسك مهتم بدرجة:

1. كبيرة جدا

2. كبيرة

3. متوسطة

4. ضعيفة

- درجة اهتمامك في سماع الاخبار عن الانتخابات الاسرائيلية:

1. كبيرة جدا

2. كبيرة

3. متوسطة

4. ضعيفة

- ترى الحل السياسي للواقع الفلسطيني ب:

1. تحرير فلسطين

2. دمج الفلسطينيين والاسرائيلين في دولة واحدة

3. البقاء على الوضع القائم مع توقف الصراع العسكري

- درجة ثقتك بالحركات الوطنية واليسارية:

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة

- درجة ثقتك بالحركات الاسلامية (حماس الجهاد الاسلامي)

1. كبيرة جدا
2. كبيرة
3. متوسطة
4. ضعيفة.

القسم الخامس: السكن، السيارة فضاء اجتماعي واقتصادي، المشروع الشخصي:

1. وصف مكان السكن من الناحية المعمارية:

1. بناء شخصي
2. منزل ميراث من العائلة
3. مستاجر

المساحة:.....عدد الطوابق:..... سنة البناء:.....

2. هل السيارة التي تمتلكها:

1. قانونية

2. غير قانونية

3. لدي قانونية وغير قانونية

3. السبب في اختيار هذه السيارة:

1. الذهاب للعمل

2. للزراعة ومتابعة عمل الأرض

3. لغرض اخر/قضاء الحاجات الشخصية

4. المشروع الشخصي:

هل لديك مشروع شخصي:

1. نعم

2. لا

اذا كانت الإجابة نعم:

ما هو المشروع.....

هل طبيعة عملك في الداخل بنفس مجال مشروعك الشخصي.....

ملحق رقم (3) الاستبانة الخاصة بعمال الضفة الغربية:

المعلومات الشخصية:

مكان السكن:

العمر:

المستوى التعليمي:

1. أمّي
2. ثانوي
3. تعليم جامعي فأكثر

متوسط الدخل:

1- 2000-3000

2- 3000-4000

3- 4000-5000

4- 5000 فأكثر

طبيعة السكن:

7. ملك
8. إيجار
9. بيت العائلة

سنوات الخبرة في العمل:

10. أقل من خمس سنوات
11. من 5 سنوات إلى 10 سنوات
12. من 10 سنوات إلى 15 سنة
13. أكثر من 15 سنة

المؤشر الديني:

أ. هل تقوم بالصلوات المفروضة؟

ب. هل تصوم شهر رمضان؟

ت. هل تقوم بصيام نوافل أثناء العام؟ وإذا كان الجواب نعم، إلى أي مدى يمكن تقييم التزامك في ذلك؟

ث. هل أديت فريضة الحج؟ إذا كانت الإجابة لا، ما هي المعيقات التي تمنعك من أدائها؟

ج. هل تؤدي فريضة الزكاة المفروضة في الإسلام بعد التأكد من تحقيق النصاب؟

ح. هل تقوم بتوزيع صدقات مالية أو عينية؟

المؤشر الثقافي:

1. إلى أي مدى، حسب طبيعة عملك، تحتاج إلى لغة أخرى مثل الإنجليزية مثلاً للقيام بمهام وظيفتك؟
2. إلى أي مدى، حسب طبيعة عملك، تحتاج إلى اللغة العبرية للقيام بمهام وظيفتك؟
3. هل تفضل استهلاك البضائع الإسرائيلية أم البضائع الفلسطينية؟

4. ما هو مستوى اهتمامك في معرفة القوانين الخاصة بالعامل الفلسطيني؟ مع تفسير الإجابة وربطها بدور النقابة الخاصة بالعمال.

المؤشر السياسي:

1. حسب تقييمك الشخصي، ما هي درجة اهتمامك في العمل السياسي من 10؟
2. برؤيتك الخاصة، ما هو التيار السياسي الذي ترى أنه الأكثر فائدة للقضية الفلسطينية؟
3. ما هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية مع الإسرائيليين؟

أ. حل الدولة الواحدة والدمج ب. حل الدولتين بحيث تقوم دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وغزة ج. الاستمرار في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حتى تحرير كامل الأراضي الفلسطينية وعودة اللاجئين

- لو توفرت لك فرصة عمل في إسرائيل، هل تقبل العمل بها؟
- إن كانت إجابتك في السؤال السابق "لا"، ما هي الأسباب التي دفعتك لرفض فرصة العمل في إسرائيل؟

الجانب الاقتصادي:

1. في حال أردت القيام بمشروع تزيد تكاليفه المالية عن 10,000 شيكل، ما هي الطريقة التي تقوم بها لتأمين هذا المبلغ؟
2. في حال أردت القيام بمشروع تزيد تكاليفه المالية عن 50,000 شيكل، ما هي الطريقة التي تقوم بها لتأمين هذا المبلغ؟
3. ما هو أعلى مبلغ ممكن توفيره من مدخراتك خلال شهر عمل كامل؟

ملحق رقم (4) توزيع النسب في الاستبانة على فئات الدخل.

الفئة العمرية /معدل الدخل	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
اقل من 20 سنة	**3**	-	1.97%	-
30-20 سنة	**59**	11.84%	14.47%	12.5%
40-30 سنة	**24**	1.97%	3.94%	9.86%
50-40 سنة	**42**	11.84%	13.81%	1.97%
خمسين فما فوق	**24**	1.97%	11.84%	1.97%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

الفئة العمرية /الحالة الاجتماعية	العدد الكلي	أعزب	مطلق	متزوج
اقل من 20 سنة	**3**	1.97%	-	-
30-20 سنة	**59**	%12.5	-	26.31%
40-30 سنة	**24**	-	1.97%	13.8%
50-40 سنة	**42**	3.947%	-	23.68%
خمسين فما فوق	**24**	-	-	15.78%
المجموع	**152**	**18.42%**	**1.97%**	**79.61%**

ملكية السكن	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
ملك	**146**	23.69%	46.05%	26.31%
ايجار	**6**	3.94%	-	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

الالتزام بالصيام	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
كبيرة جدا	**140**	3.68%	41.44%	26.31%
كبيرة	**6**	1.97%	1.97%	-
متوسطة	**3**	-	1.97%	-
ضعيفة	**3**	1.97%	-	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

الالتزام بالصلاة	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
كبيرة جدا	**82**	13.81%	26.31%	13.81%
كبيرة	**30**	5.02%	13.81%	-
متوسطة	**31**	7.89%	1.97%	10.52%
ضعيفة	**9**	-	3.96%	1.98%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

طبيعة السكن	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
بناء شخصي	**90**	11.84%	31.58%	15.79%
ميراث	**53**	11.84%	12.5%	10.53%
مستأجر	**9**	3.95%	1.97%	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

تم اداء فريضة الحج	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
نعم	**49**	7.89%	22.36%	1.97%
لا	**103**	19.73%	23.68%	24.34%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

الاستعداد لاداء فريضة الحج لمن اجابوا بلا في السؤال السابق	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
كبيرة جدا	42	11.84%	13.81%	1.97%
كبيرة	46	1.98%	5.93%	22.37%
متوسطة	12	3.94%	3.94%	-
ضعيفة	3	1.97%	-	-
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
الاستعداد لمساعدة الفقراء	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
كبيرة جدا	54	9.86%	13.81%	11.84%
كبيرة	46	11.84%	5.92%	12.5%
متوسطة	21	5.92%	5.92%	1.97%
ضعيفة	31	-	20.39%	-
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
اللغة العبرية في الحياة اليومية	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
في مكان العمل فقط	94	15.8%	30.26%	15.78%
داخل الأراضي المحتلة	52	7.89%	15.79%	10.53%
في كل مكان استخدم اللغة العربية	6	3.94%	-	-
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
لغة الاخبار	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
إذاعة عبرية	0	-	-	-
إسرائيلية تنطق بالعربية	12	3.94%	3.94%	-
عربية	98	11.85%	28.96%	17.68%
لا اسمع الاخبار في السيارة	42	11.84%	13.15%	2.63%
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31

لغة الاغاني	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
عربية	**80**	17.11%	20.39%	15.13%
اجنبية	**0**	-	-	-
عبرية	**3**	1.97%	-	-
لا يهم	**69**	8.55%	25.66%	11.16%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
الاهتمام بالسياسة	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
كبيرة جدا	**28**	5.92%	10.53%	1.97%
كبيرة	**18**	3.95%	5.92%	1.97%
متوسطة	**52**	3.95%	9.87%	20.39%
ضعيفة	**54**	13.81%	19.73%	1.97%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
الاهتمام بالانتخابات الاسرائيلية	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
كبيرة جدا	**0**	-	-	-
كبيرة	**30**	7.89%	5.92%	5.92%
متوسطة	**53**	1.97%	12.5%	20.39%
ضعيفة	**69**	17.76%	27.63%	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
الحل السياسي	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
تحرير فلسطين	**46**	9.78%	18.42%	1.97%
الدمج	**67**	9.78%	9.87%	24.34%
الوضع القائم	**39**	7.89%	17.76%	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

الثقة بالحركات الوطنية واليسارية	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
كبيرة جدا	**9**	1.97%	3.95%	-
كبيرة	**3**	-	1.97%	-
متوسطة	**43**	3.95%	12.5%	11.84%
ضعيفة	**97**	21.71%	27.63%	14.47%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
الثقة بالحركات الاسلامية	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
كبيرة جدا	**22**	1.97%	12.5%	-
كبيرة	**36**	1.97%	11.84%	9.87%
متوسطة	**56**	6.58%	19.73%	10.52%
ضعيفة	**38**	17.11%	1.97%	5.92%
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
طبيعة السكن	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
بناء شخصي	**90**	11.84%	31.58%	15.79%
ميراث	**53**	11.84%	12.5%	10.53%
مستأجر	**9**	3.95%	1.97%	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**
عدد الطوابق	**العدد الكلي**	**7000-5000**	**10000-7000**	**10000 فأكثر**
1	**46**	11.84%	12.5%	5.95%
2	**82**	11.84%	23.68%	18.42%
3	**15**	-	7.89%	1.97%
4فما فوق	**9**	3.95%	1.97%	-
المجموع	**152**	**%27.63**	**%46.05**	**%26.31**

سنة البناء	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
قديم (قبل العام 2000)	39	11.84%	9.87%	3.95%
حديث (بعد العام 2000)	110	13.82%	36.18%	22.37%
قديم+ حديث	3	1.97%	-	-
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
قانونية السيارة	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
قانونية	31	11.84%	6.57%	1.97%
غير قانونية	54	3.95%	19.73%	11.84%
قانوني + غير قانونية	67	11.84%	19.73%	12.5%
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
الغرض من اقتناء سيارة	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
الذهاب للعمل	77	13.82%	20.39%	16.44%
الزراعة ومتابعة عمل الارض	36	-	15.79%	7.89%
بقضاء الحاجات الشخصية وأغراض أخرى	39	13.82%	9.87%	1.97%
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
لديك مشروع شخصي	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
نعم	119	17.76%	38.16%	22.37%
لا	33	9.87%	7.89%	3.95%
المجموع	152	%27.63	%46.05	%26.31
يشبه عملك في الداخل	العدد الكلي	7000-5000	10000-7000	10000 فأكثر
نعم	76	10.08%	38.65%	15.12%
لا	43	12.60%	10.08%	13.45%
المجموع	119	%22.69	%48.74	%28.57